المشرق الاعلامي
AL MASHREQ AL-I'LAMI
شهرية مستقلة
عمان - العدد ١٥ - تشرين الثاني ١٩٩٨

الكتابة على طريقة «في رأيي» و«اني اعتقد ..»

محمود الريماوي

مع شيوع كتابة الزوايا والمقالات والتعليقات اليومية (وليس الاعمدة بالضرورة ..)، شاعت طرق واساليب منها الكتابة الساخرة، ومنها المتخصصة كالتي تتناول قضايا محلية (محمد الصبيحي في «العرب اليوم» مثلا) او اقتصادية (د. فهد الفانك في «الرأي» ..) او دولية (يعقوب جابر في «الدستور») .. ومنها الكتابة الحرة التي تجمع بين الخاطرة والتعليق السياسي والتاملات في القضايا العامة. هذا من حيث الفحوى او المضمون.

اما في الاساليب، فلعل الامر يتطلب دراسة خاصة، ومن قبل جهة اعلامية (اكاديمية مثلا) كمتخصصة ومحايدة بين الصحف والكتاب. غير ان المرء بوسعه ملاحظة ظاهرة نافرة، وهي لجوء بعض الكتاب احيانا، لاستخدام ضمير المتكلم او «الانا» في الكتابة. فبدل ان يستهل الكاتب مقالته بـ (نشرت صحيفة «الاهرام» يوم امس) فانه يكتب (قرات في صحيفة «الاهرام»). والفرق بين العبارتين كبير. ففي الحالة الاولى يجري توجيه اهتمام القارىء الى موضوع بعينه وهو ما نشرته تلك الصحيفة، وفي الحالة الثانية يجري جذب القارىء الى ذات الكاتب المتكلم، الذي قرا تلك الصحيفة، وبينما يجري في الحالة الاولى استثارة عقل القارىء وتحفيزه لاستيعاب مضمون ما نشرته تلك الصحيفة. فانه يتم في الحالة الثانية، التركيز على شخص وذات الكاتب دون سواه وبمعزل عن العالم الخارجي.

الصياغة الاولى توصف بانها تقريرية موضوعية .. والثانية ذاتية انطباعية وبقدر ما استعراضية اذ ان الكاتب يستعرض نفسه وذاته وقدراته بدل ان يتناول موضوعا قائما بذاته، بمنأى عن الكاتب والقارىء معا.

ومن المؤسف ان يستهل بعض الكتّاب هذا الاسلوب وينزلقون اليه، وحتى قبل ان ينشئوا علاقة مستقرة وراسخة مع قارئهم. وهو ما يحول كتاباتهم، الى تصريحات وليس الى مقال مكتوب. فكما ان السياسي او نجم الرياضة او الفناء يصرح لوسائل الاعلام بقوله «في رايي ان الموضوع لا يستحق هذه الضجة، واني اعتقد ان هذه الضجة مفتعلة»، كذلك فان الكاتب ينذر نفسه لاداء دور مسؤول سياسي او نجم رياضي او فني، ولا يتردد ان يخاطب جمهورا مفترضا حين يكتب «في رايي ان السلام ليس في مـأزق، ذلك لانني اعتقد انه ليس هناك سلام في الاصل».

وهذه الطريقة في الكتابة هي بعض من مخلفات صحافة تقليدية، كانت تقوم على افتراض ضرورة ارساء علاقة مباشرة بين الكاتب والقارىء، لا تتوقف عن استخدام كليشيه: عزيزي القارىء، ولكنها تمتد لمفاتحة الكاتب، قارئه، بما يعتقده ويؤمن به . وبدل ان يعمد القارىء الى تحليل ما يقرأ، وموازنة الوقائع والخلاصات، وتفحص مدى الربط او عدم الربط في شواهد تبدو متناثرة او متقاربة، بدلا من ذلك فان العلاقة التي يقترحها هذا الاسلوب في الكتابة، بين الكاتب والقارىء، تقوم على التصديق او عدم التصديق، الثقة او عدم الثقة، انها علاقة عاطفية واخلاقية.

عليك ان تثق بي ولن تخسر، تجدني على مر الايام موضعا للثقة، واكثر ما تبدو فيه هذا اللون من الكتابة باليا وضعيفا هو حين يتم الخوض في تحليلات سياسية او اقتصادية شائكة، وحين يغدو الصوت الشخصي للكاتب لا قيمة له.

علما بان هناك الوانا من الكتابة، تحتمل استخدام الصوت الخاص للكاتب «كالكتابة الساخرة، رغم ان اي افراط، او مبالغة في ذلك سيجعل الكاتب نفسه عرضة للسخرية، وذلك حين يفشل الكاتب في الانتقال مما هو شخصي الى ما هو عام، وحين يكون حضور صوته الخاص طاغيا على ابعاد القضية المثارة، فضلا عن ان مصداقية الكاتب الساخر الذي يلجا لاستخدام ضمير المتكلم، سيكون مشكوكا فيها، اذا ما جعل من شخصه هو فوق السخرية فطالما ان العالم كله بقضه وقضيضه وعجره وبجره مدعاة للتهكم، فلماذا ينجو الكاتب نفسه من التهكم.

ولعل اكثر اساليب السخرية رقيا في الكتابات العربية، هي التي يلجا اليها الكاتب جهاد الخازن في «الحياة» الذي يجمع بين الطرافة والذكاء والعمق والتجديد في تناول القضايا موضع الكتابة

كما ان الخواطر والكتابة الحرة (حول مواضيع يومية متفرقة لا يجمعها جامع) تحتمل بدورها استخدام ضمير المتكلم، وخاصة حين يضطر الكاتب للجوء الى سرد حكاية او تجربة شخصية وهنا فان مسؤوليته تبدو اكبر، اذ ان عليه في النهاية، ان يثير موضوعا جديدا يخاطب عقل القارىء. وبما يبرر (او يغطي على) استخدامه للصوت الشخصي، غير ان بعض الكتّاب في صحافتنا لا يترددون احيانا في استخدام ضمير المتكلم، على طريقة اطلاق التصريحات امام حشد متخيل من جمهرة صحفيين وميكروفونات، فترى الكاتب يكتب دون وجل: في رايي، واني اعتقد، وان اكثر ما يثير استغرابي او يثير المي، الى غير ذلك من عبارات، واجوبة لاسئلة لم يطرحها احد على الكاتب، ومع ذلك فانه لا يتردد في الاجابة على اسئلة لم تطرح عليه!

العنوان: تلفاكس ٥٥١٠٥٢٩ - ٢٧ شارع الدمام - أم اذينة - ص.ب ٨٥١٦٩٣ - عمان ١١١٨٥ الاردن

المشرق الاعلامي
AL MASHREQ AL-I'LAMI
شهرية مستقلة
عمان - العدد ١٦ - كانون الأول ١٩٩٨ - الثمن ٥٠٠ فلس
December 1998, Issue 16

مائة يوم من عمر الحكومة.. تقليد كرسته استطلاعات «الإستراتيجية» وتبنته وسائل الإعلام

انتخابات رئاسة النواب: اشتدت المعركة بين المرشحين وبردت على صفحات الجرائد

الصحف تصوب اوضاعها «على مضض»

الإعلام الغربي ليس نموذجاً لحرية التعبير

رحلة السينما بحثاً عن الحقيقة

عندما تسهم الصحافة في بلورة الافكار الارتجالية للحكومة



لاعزاء لمن لايملك المال

الكتابة على الملابس: اعلام يمشي على ساقين

كتاب العدد

د. فهد الفانك، محمد ناجي عمايره، فخري قعوار، محمود الريماوي، د. سليمان صويص، د. عصام الموسى، عدنان مدانات، سميح المعايطة، يحيى شقير، نبيل فيشان، ايمي هندرسون، جميل النمري، علي سعاده، ايمن صنات، احمد ابو خليل، محمد سلامه، محمد عمر، فؤاد البغاري، موسى برهومه، اسامة الرنتيسي، د. تيسير مشارقة

في هذا العدد

*عدد العاملين في اقسام المندوبين في الصحف المحلية يقارب الخمسين مندوبا وقسم المندوبين هو العمود الفقري للصحيفة، ما هي ظروف هذه الاقسام في الصحف وما هي المشاكل والمعيقات فيها.. الزميل اسامة الرنتيسي يجيب على ذلك.

* يجري الان الحديث عن برنامج تصحيح اقتصادي جديد لثلاث سنوات اخرى، والمرجح ان الموضوع سيحتل حصة اكبر في الاعلام خلال الاشهر القادمة، فهل ستنجح الحكومة في اظهار برنامجها كبرنامج وطني ام ستطغى في الاعلام اصوات العداء للبرنامج ولصندوق النقد والبنك الدولي؟

* رجا العيسى: سيرة صحفي اتقن المواءمة ما بين الموقف السياسي واستحقاقات المهنة.

* كان من المفروض ان تخلق الادوات الجديدة عصرا جديدا من الانفتاح ودمقرطة الوصول الى المعلومات، ومع انها الان ارخص مما كانت قبل عشر سنوات، فان الحواسيب وشبكات الانترنت والهواتف النقالة مازالت اغلى مما يحتمله المواطن في الجنوب.

* هل علينا ان ننظر الى حرية الصحافة وبشكل اعم الى حرية الكتابة باعتبارها اكثر اهمية من كرامة الافراد وكرامة الجماعات؟ هذا السؤال محور مقالة الصحفي اللبناني المعروف ابراهيم العريس.

* تعد حرية الصحافة احد اعمدة الحياة الاميركية، وينص التعديل الاول للدستور «ان الكونغرس سوف لن يقر اي قانون ينتهك حرية الصحافة او حرية الكلام. الزميل يحيى شقير يقدم تغطية لابرز قرارات محكمة العدل العليا الاميركية في قضايا الإعلام.

مائة يوم من عمر الحكومة.. تقليد كرسته استطلاعات «الاستراتيجية» وتبنته وسائل الإعلام

تمكن مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية من جعل استطلاع راي عن الحكومات تقليدا ثابتا وموعدا دوريا للتقويم يتوقف عنده المهتمون وتتناوله وسائل الاعلام بالتحليل والتعليق.

واصدر المركز استطلاعه الاخير عن الحكومة بمناسبة مرور مائة يوم على تشكيلها في الخامس من هذا الشهر وكان قد انجز استطلاعا عن الحكومة حال تشكيلها في اب ٩٨.

وهذه ثالث حكومة يجري المركز استطلاعا عنها بعد تشكيلها مباشرة وبعد مرور مائة يوم عليها، وكان الاستطلاع الاول اجري على حكومة السيد عبد الكريم الكباريتي والثاني على حكومة السيد عبد السلام المجالي.

وتتضمن الاستطلاعات جداول اسئلة تبدأ من الاحكام الاجمالية على الرئيس والفريق الوزاري ثم تدخل في التفاصيل حول مختلف المحاور التي تهم المواطنين. والاحكام الاجمالية تتعلق جميعا بالحكم على مدى النجاح (ناجحا لدرجة كبيرة، لدرجة متوسطة، لدرجة قليلة، لم يكن ناجحا، لا اعرف، رفض الاجابة).

وهناك ميزة اخرى في الاستطلاع فثمة عينة وطنية تشمل الجمهور العام في مختلف المناطق وفق الشروط والمعايير المقررة علميا ودوليا. وهناك عينة لقادة الرأي من سياسيين واقتصاديين واكاديميين وصحفيين .. الخ.

والاسئلة الثلاثة الاولى قدمت فيها جداول مقارنة للحكومات الثلاثة الاخيرة (الكباريتي، المجالي، الطراونة) تبين اجوبة العينة الوطنية وعينة قادة الراي في بداية تشكيل الحكومة وبعد مرور مائة يوم وتتعلق بمدى نجاح الرئيس في القيام بمهام منصبه، ومدى نجاح التشكيل الحكومي، ومدى قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة القادمة.

اما بالنسبة لاداء الحكومة على المحاور المختلفة كالفقر والبطالة والواسطة والمحسوبية والوضع الاقتصادي والشفافية والوحدة الوطنية .. الخ، فهناك ثلاثة اسئلة لكل محور والسؤال الاول يكون «هل تعتقد ان الحكومة الجديدة لديها القدرة على ..» ثم «هل تعتقد انها بدات بالعمل على ..» ثم «هل ستنجح في نهاية المطاف على ..» وهذه الاسئلة تمكن من الحصول على تقدير دقيق لانطباع المستطلع رايه عن سير الاداء الحكومي.

ان استطلاعات الراي التي قام بها المركز في المجالات الاخرى مثل حال الديمقراطية كانت اشد اثارة للجدل والخلاف بل قام البعض بالتشكيك بقوة بالنتائج وكذلك الامر بالنسبة للاستطلاعات عن وسائل الاعلام والصحافة والكتاب.

فاستطلاعات الراي عن الحكومة تمس الحكومة وحدها وهي بالاجمال ليست مزعجة كثيرا بل ان المفاجأة في الغالب ان حجم الرضى يكون افضل من الانطباعات المسبقة التي يكونها المراقب عن الحكومات.

وكما يحدث دائما يحاول كل طرف ان يحصل من الاستطلاع ما يدعم وجهة نظره بسبب تعدد اوجه القراءة المحتملة للنتائج، ولكن النتائج تظهر في الواقع ان صورة الحكومات في ذهن الراي العام بل وفي ذهن قادة الراي هي افضل كثيرا من الانطباع الذي يتولد لدى قراءة الكتابات اليومية في الزوايا والمقالات التي غالبا ما يكون مضمونها نقديا

وقد اصبح الان ممكنا اجراء مقارنات عن شعبية الحكومات وقد توفرت استطلاعات تخص ثلاث حكومات متعاقبة، وهناك مفارقات كثيرة مثيرة للاهتمام او تبعث على الجدة والتساؤل وتستحق البحث والتمحيص والدراسة المدققة من ذوي الاختصاص

الجهد المميز الذي انجزه مركز الدراسات يضع بين ايدي الباحثين مادة ثرية لدراسة سلوك الراي العام وما يطلق عليه تعبير «قادة الراي»

فاستطلاعات الراي هي حديثة العهد في الاردن وبدات بعد الديمقراطية وما زالت في بداياتها ومما يستحق البحث والتامل هو سلوك المستطلعة ارائهم، وكيف يمكن تقييم النتائج وعلاقتها بالنضج الديمقراطي للمجتمع

فبالاضافة الى دراسة الموضوع المباشر للاستطلاع كما ظهر في النتائج فان الاستطلاعات تنطوي كما يمكن ان يلاحظ المراقب المدقق على مفارقات هي نفسها تستحق الدراسة والتمحيص من حيث دلالتها على واقع المستطلعة ارائهم اي المجتمع نفسه وردود افعاله واساليب التعبير عنها

ومن الملاحظات الرئيسة على تقييم الراي العام لهذه الحكومة مقارنة بالحكومتين السابقتين انها بدات بمستوى اقل لكن مع درجة افضل من الاستقرار والثبات، وعلى سبيل المثال، فان الثقة بقدرة حكومة المجالي على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة هبطت دراماتيكيا من ٤٢٪ الى ٢٧٪ خلال ٣ اشهر، بينما بدات هذه الحكومة بـ ٢٥٪ ووصلت الى ٢٢٪ بعد ٣ اشهر، ويمكن للباحثين التدقيق ما اذا كان ذلك بسبب فروق الاداء بين الحكومتين ام بسبب نضج الراي العام في النظر الى الحكومات ام شيء بين الاثنين .. الخ

وبالنسبة لقادة الراي فالتشكيل الوزاري الحالي لم يغير الانطباعات كثيرا اذ ان نسبة ١٥٪ اعتقدت انه ناجح لدرجة كبيرة وظلت النسبة دون تغيير بعد ٣ اشهر. اما بالنسبة لحكومة الكباريتي فالنسبة بدات بـ ٢١٪ لتهبط الى ٩٪ بعد ٣ اشهر. وتتمحور الاغلبية عند التقييم «المتوسط» دون تغيرات دراماتيكية. وكان هناك سؤال يخص الحوار الوطني الذي ورد كمحور رئيس لبرنامج هذه الحكومة وظهر ان الاغلبية من العينة الوطنية لا تعرف اذا كان هذا الحوار قائما، والاغلبية من قادة الراي لا ترى ان هذا الحوار لم يعد قائما.

ولفت الانتباه من بين قادة الراي عينة القيادات الحزبية، اذ عبرت بصورة كاسحة عن رايها في ان الحوار ليس قائما لا في القضايا السياسية ولا الاقتصادية ولا الاجتماعية. وهذا يعني ان الامور على محور العلاقة بين الحكومة والاحزاب ليست جيدة ابدا

على كل حال نستطيع ان نقول بان استحقاق «مائة من عمر الحكومة» تحول على يد مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية الى محطة تقليدية ثابتة لتقييم الحكومات في وسائل الاعلام، وهو تقليد ايجابي ويصب في تعزيز الديمقراطية

الاستطلاع الاخير أظهر استقرارا ايجابيا لحكومة الطراونة في ذهن الرأي العام

الحكومة واجهت ارثاً اعلامياً ثقيلاً والصحافة تعاملت «بالقطاعي» مع الحكومة في المئة يوم الأولى

ربما كانت حكومة الدكتور فايز الطراونة الحكومة الوحيدة التي بدات عهدها وهي في حالة تقاطع كثيف مع الاعلام والصحافة على وجه الخصوص، وذلك على الأغلب عائد الى الظرف الخاص الذي غادرت فيه الحكومة السابقة تاركة خلفها ارثاً اعلامياً ما يزال حاضراً بعد دخول الحكومة الجديدة شهرها الرابع، ولعله من المفيد التذكير بأن تقييمات عديدة صدرت تقول بان الصحافة هي التي اسقطت الحكومة السابقة.

فمن ناحية، فقد تسلمت حكومة الطراونة قانوناً لم يكن ينقصه سوى النشر في الجريدة الرسمية، وهو قانون المطبوعات الذي سارعت الحكومة الى الاعلان ان علاقتها به لا تختلف عن علاقة الصحافة به، فعليها «احترامه» ومحاولة ترويضه وقصقصة اجنحته، مع اتاحة الفرصة لها لكي تنمو من جديد اذا ما قررت اطلاقه لينقض نحو فرائسه.

واذا كانت قضية المطبوعات تشكل مجالاً لتشابك وتقاطع مباشر مع الصحافة فإن هناك قضايا اخرى تحولت الى قضايا اعلامية قد تزيد في الاهمية عن المطبوعات، من ذلك قضية المياه التي تسلمت الحكومة في ملف من [illegible] صفحة كانت الصحافة قد اشبعتها بحثاً ونقاشاً وإثارة، وقضية ارقام النمو التي تلعثمت الحكومة في فهمها وتوضيح موقفها منها قبل ان تطغى عليها قضية المياه، ثم قضايا الفساد وسوء الإدارة، وقضية عزلة الحكومة عن مختلف الهيئات والمؤسسات كالأحزاب والنقابات وغير ذلك.

وقد كانت هذه القضايا قد تحولت الى قضايا اعلامية من طراز رفيع عشية تشكيل حكومة الطراونة، وهو الأمر الذي جعل الصحافة تضع يدها على قلبها وتكتم نفسها قبل ان تصدر احكامها، وراحت تتعامل مع مواقف الحكومة «بالقطاعي» فتمتدح وترحب هنا وتنتقد وتشجب هناك.

وإذا كان بعض الكتّاب اشاروا مرات عديدة الى ضعف الأداء الاعلامي للحكومة السابقة فقد حاولت الحكومة الحالية أن لا ترث هذه الصفة بين الميراث الثقيل المشار اليه، فقد حرصت على التصالح مع الاعلام كطريق لا بد منه لإكمال المهمة الرئيسية التي كلفت بها، وهي الانفتاح والحوار مع مختلف قوى ومؤسسات الشعب والمجتمع.

لقد [illegible] الحكومة [illegible] الجدل الدائر حول قضية المياه بإحالتها للقضاء، بينما اعلنت ان قضايا النمو الاقتصادي هي قضايا طويلة الأمد، واستعاضت عنها بالجانب الآخر من المسألة الاقتصادية، وهو قضية الفقر والبطالة التي شهدت تكثيفا اعلاميا بينما راحت تعلن ما في جعبتها من قضايا فساد، واجرت عدة لقاءات تحت عنوان الحوار الوطني.

منذ عدة سنوات انتشر في الاعلام تقليد اسمه عنوانه المئة يوم التي تعطي للحكومات قبل ان يتم اصدار الحكم عليها، وترافق ذلك التقليد مع تقليد اخر هو قيام مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية باجراء استطلاع للراي حول الحكومات الجديدة، الاول عند التشكيل والثاني بعد مئة يوم على التشكيل.

وفيما يتعلق بحكومة الطراونة، فإن النسب المتواضعة التي حصلت عليها كمؤشر لرضى الراي العام، لم يجر التعامل معها كعنصر احباط، بل العكس فقد اعتبرت دليلاً على مزيد من الواقعية لدى الراي العام واي تحسن في الأداء الحكومي سيزيد من هذه النسب لصالح الحكومة.

ورغم ان صحيفة «العرب اليوم» سارعت الى اجراء استطلاع التسعين يوماً، الا ان الجميع خاصة في الأوساط الاعلامية كانوا بانتظار استطلاع مركز الدراسات الذي جرى اعداده مترافقاً مع تكثيف حضور الحكومة ورئيسها بالذات في مختلف المناسبات، فقد حضر الرئيس اللقاء الذي يجريه وزير الاعلام كل اثنين مع الصحفيين واجاب على اسئلتهم، كما كان ضيفاً على برنامج «من عمان بصراحة» الذي يقدمه المدير العام لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون ويبث على الهواء مع اتاحة الفرصة للاتصالات الهاتفية مع الضيف وعلى الهواء مباشرة، وربما كانت هذه هي التجربة الأولى من نوعها.

لقد حاولت الحكومة ان تبني هيكلاً اعلامياً، ولكن المهم ان تكسوه لحماً، ذلك ان علاقة الاعلام بالحكومة لا تسير بالضرورة في خط مستقيم بل تمر عبر مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبحسب موقف الحكومة من تلك القضايا واسلوب معالجتها يتحدد موقف الاعلام.

واذا كان الاستطلاع اعطى نتائج [illegible] عموماً مقارنة بنتائج الاستطلاعات السابقة [illegible] شكل ايذاناً بانتهاء مرحلة التعامل بالقطاعي وبدء تسليط الاضواء الاعلامية على الاداء الحكومي ككل.

انتخابات رئاسة النواب

الديوان الملكي نفى التدخل والصحافة الاسبوعية انحازت اشتدت المعركة بين النواب وبردت على صفحات الجرائد

نبيل غيشان

شهدت الصحافة الاردنية تغطية اعلامية عادية لانتخابات رئاسة مجلس النواب للدورة العادية الاتية للمجلس الثالث عشر، ولم يكن هنالك شيء يلفت الانتباه في الكتابات التي ظهرت على صفحات الجرائد سوى ما تميزت به «العرب اليوم» في السادس من شهر تشرين ثاني من خبر ظهر على صفحتها الاولى بعنوان: «العناني ينفي علاقة (الديوان) بانتخابات رئاسة النواب» حيث كشفت الصحيفة عن استقبال رئيس الديوان الملكي للمرشحين السبعة المحتملين «للرئاسة» واعلامهم بعدم وجود اي توجه او نية لدعم اي مرشح لدى اي جهة رسمية، وهو الاعلان الذي اطلق حمى التنافس بين النواب جميعا بعد ما سقطت مقولة «الضوء الاخضر» ويبدو ان اجتماع «الديوان» كان رسالة هامة وجهت الى بعض المرشحين فهمها بعضهم مبكراً ولم يفهمها اخرون، وجاء الاجتماع لوقف الحملات بين المرشحين والتي استعملها بعضهم لمحاربة احد المرشحين... كما انها فتحت المجال واسعا امام انتخابات حرة نزيهة تحت قبة البرلمان.

ومهما قيل عن انتفاء التدخل فان «الهوى» لا بد باق عند بعض الجهات الرسمية وحتى وان لم يتطور الى اليات عمل ملموسة لدعم هذا المرشح او اسقاط ذاك، ويبدو ان «الهوى» كان واضحاً عند الصحافة الاسبوعية فجاءت صحيفتا «البلاد» و«شيحان» لتكتبا بعض الاخبار والتحليلات التي كانت تصب لصالح المرشح سعد هايل السرور، بشكل واضح حيث اعتبرته «شيحان» قبل اسبوع من الانتخابات بانه اقوى المرشحين، اما الصحف اليومية الاربعة «الراي» «العرب اليوم» «الدستور» «الاسواق» فجاءت تغطياتها موضوعية غير منحازة رغم شعور بعض المرشحين بوجود بعض الانحياز فقد عاتب ثلاث مرشحين صحف («الراي» «العرب اليوم» «الدستور») وكانت تغطية فترة ما قبل الانتخابات عادية لم تتطرق فيها الصحف اليومية الى فرص الفوز بل اجمعت على انحسار التنافس بين المرشحين الثلاثة (سعد هايل السرور، عبدالهادي المجالي، علي ابو الراغب). ورجحت صحيفة «العرب اليوم» في ١١/٢٨ ان يحصل الفائز في الجولة الاولى على ٣٥ صوتاً فيما يتنافس الآخرون على (٤٥) صوتاً وبالفعل حصل النائب عبدالهادي المجالي على (٣٢) صوتاً ونال الثلاثة الآخرون (٤٧) صوتاً وكان هنالك ورقة بيضاء.

وتراوحت اخبار الصحف على التاكيد على عدم وضوح الصورة لتقارب الفرص، حتى ان نتيجة الاقتراع في الجولة الأولى جاءت مخالفة لتوقعات الصحفيين غير المعلنة، فمندوبو الصحف الاربعة في مجلس الامة كانوا يتوقعون ان يصعد المهندس سعد هايل السرور الى الجولة الثانية فيما يبقى التنافس حاداً بين عبدالهادي المجالي وعلي ابو الراغب الا ان النتيجة جاءت مخالفة وكانت المفاجاة للجميع... وهي خروج السرور من الجولة الأولى..

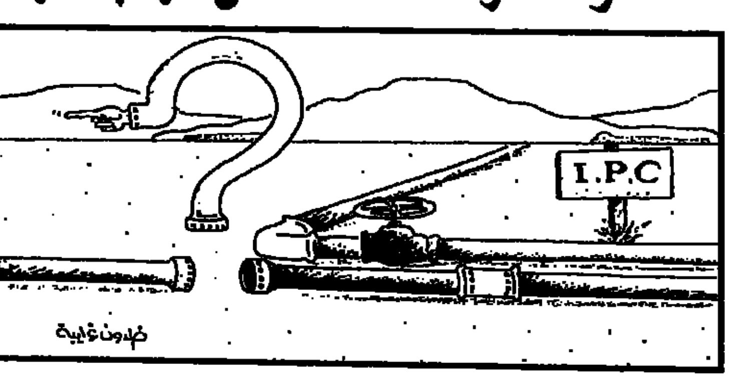
وفيما اشارت الصحف جميعا الى دعم الكتل النيابية لهذا المرشح او ذاك لكنها صدقت في توقعاتها بان الجولة الاولى لن تحسم الصراع نحو القمة.

وقد نشرت صحيفة «الراي» بتاريخ ١١/٢٧ خبرا عن انسحاب المرشح محمد العوران واعتبرته يصب في صالح المرشح علي ابو الراغب وفي الوقت الذي نشرت «العرب اليوم» و«الدستور» خبرا عن انشقاق في الكتلة الوطنية (٩ نواب) حيث اعلن ثلاثة منهم انهم لن يدعموا ترشيح المهندس السرور لكن «الراي» لم تنشر هذه المعلومة وهي معلومة كانت تضر بالمهندس سعد هايل السرور وتدعم منافسه عبدالهادي المجالي وغابت عن صفحات الجرائد اليومية اللقاءات التقليدية المطولة مع المرشحين للرئاسة وغابت التحليلات بكثافتها المعهودة نتيجة حساسية المواقف الانتخابية وخشية الصحف من الدخول في اللعبة الانتخابية لصالح احد المرشحين ضد الآخرين، مع ان الصحف الاربعة في بعض اخبارها، كانت تنسى ذكر المرشح الرابع عبدالله العكايلة والذي حصل على ٨ اصوات، وحاول بعض المرشحين استخدام وسائل الاعلام في معركتهم الانتخابية فجاء خبر وكالة الانباء الاردنية «بترا» والذي نشر في الصحف اليومية في ١١/٢٦ حول راي المهندس سعد هايل السرور في قرار الحكومة بتعديل قانون التقاعد المدني لاعضاء مجلس الامة كدعاية انتخابية للمرشح السرور الذي جاء التعديل في مدة ولايته الدستورية والذي من المفترض ان يكون من نتائج اعماله في السنة الماضية. لكن صحيفة «العرب اليوم» نشرت في نفس اليوم خبرا للمرشح عبدالهادي المجالي يطالب فيه الحكومة بمساواة النواب بالوزراء فيما نشرت «الدستور» خبراً نقلا عن المجالي يعرب فيه عن تقديره لقرار الحكومة بتعديل قانون التقاعد المدني والذي اعتبره استجابة للمذكرة التي وقعها «٦١» نائباً قبل ايام

قضية أنابيب النفط تتوالى فصولاً

الصحافة كشفت الصفقة والحكومة انتقلت من مهاجمتها الى توجيه الشكر لها

لم يتمكن المتابعون لشؤون الصحافة المحلية من اكمال تشكيل وجهة نظرهم حول حقيقة موقف صحيفة «العرب اليوم» من الحكومة الحالية، حتى وجدت الصحيفة نفسها في خضم قضية اعلامية كبيرة بادرت الى طرحها وهي قضية «صفقة» بيع انابيب شركة النفط العراقية (IPC)، وقد شكل طرح تلك القضية اجابة واضحة للتساؤل حول موقف الصحيفة من الحكومة، وكادت العلاقة تصل الى «كسر عظم» بين الطرفين، لولا قيام مجلس الوزراء باتخاذ قرار بوقف عملية البيع مقرا بذلك بوجاهة طرح القضية اعلاميا .. ولنتابع فيما يلي بعض المجريات باختصار.



بادرت الصحيفة بتاريخ ١١/١١ لعرض القضية من خلال مانشيت رئيس على صفحتها الاولى، واخذت تتابع الموضوع، بالتحقيق والصور والمقالات ورسوم الكاريكاتير، الى ان رفعت وتيرة تناولها للقضية بعد اسبوع عندما نشرت وفي مانشيت رئيس ايضا مشيرة الى مذكرة حكومية تؤكد الموقف الذي طرحته الصحيفة من ان الانابيب التي يجري بيعها على انها مواد تالفة هي انابيب صالحة للاستعمال وبحالة جيدة، كما اوضحت ان مصدر تلك المذكرة هو وزير الاشغال الاسبق المهندس سعيد بينو، الذي كان قد رفعها لرئيس الوزراء السيد مضر بدران عام ١٩٩٠ مرفقة بجداول تفصيلية عن حالة الانابيب.

وفي اثناء ذلك كان بعض النواب قد بداوا بالتحرك مولين القضية الاهتمام بشكل متنام، فقد اعلنت الصحيفة ان رئيس لجنة الطاقة في مجلس النواب المهندس علي ابو ربيحة قد طلب عقد لقاء مع وزير المياه والري الذي قامت وزارته باتمام عملية البيع.

اما النقلة النوعية في تطور الموقف بين الصحيفة والحكومة، فكان في يوم ١١/٢١، اذ غطت الصحيفة وبشكل واسع الزيارة الميدانية التي قام بها وفد من ثلاثة نواب هم رئيس لجنة الطاقة علي ابو ربيحة، ورئيس لجنة المياه سلامه الحياري ومقرر اللجنة القانونية ولجنة التوجيه الوطني محمود الخرابشة الذين ادلوا بتصريحات واضحة وغاضبة، ودعوا الحكومة وقف البيع لان الانابيب صالحة بنسبة ٩٥٪.

فالنائب ابو ربيحة وصف البيع بانه اختلاس وهجوم على المال العام، وان العمر الافتراضي لهذه الانابيب هو مئة عام مبينا ان عملية البيع تمت بالتضليل، اذ طلب من العاملين في الموقع ان يحضروا عن قطع مهترئة من الانابيب ويرسلوها للمسؤولين في عمان كعينات ممثلة للانبوب ككل.

وبنفس الاتجاه تحدث النائب الحياري مطالبا بتشكيل لجنة تحقيق، كما بين النائب الخرابشة بعض الحقائق المتعلقة بعملية البيع، واشار بشكل خاص للكتب الرسمية التي تمت بموجبها تلك العملية التي وصفت الانابيب بانها «خطوط مياه ملغاة وقديمة». كما ان البيع رسميا جرى لخط واحد من الانابيب في حين ان الاجراءات في الموقع تجري على خطين متوازيين من الانابيب.

وفي نفس العدد من الصحيفة كتب المحرر الاقتصادي فيها خالد الزبيدي الذي تابع القضية ورافق النواب في جولتهم الميدانية. اشار فيه الى موقف وزير الطاقة د. هاني الملقي الذي «رد علينا بقطعة معدنية هشة صدئة هي جزء من المادة العازلة التي تغلف الانابيب وليست جزءا من الانابيب». ثم كتب الزبيدي ساخرا «كنا نامل ان يلتفت الوزير الى يمينه وهو في طريقه الى بغداد (مؤخرا) ويسأل العاملين في الانبوب في خلعه وتقطيعه ويأخذ فكرة سريعة عن حالة الانبوب».

ومن جهة الحكومة، التي كانت لهذه اللحظة تنفي صحة موقف الصحيفة، فقد بدت غاضبة عندما وصلت الامور لهذا الحد، وقد كتب رئيس تحرير «العرب اليوم» صالح القلاب مشيرا بوضوح الى الخلاف الحاد مع الحكومة واستغرب لجوءها الى التهديد «بفتح ملفات» الصحفيين بالجريدة، وتفعيل مواد قانون المطبوعات والنشر واوضح ان الصحيفة ستستمر في مهمتها الصحفية دون خضوع للتهديدات.

اليوم التالي حمل مفاجأة، اذ حملت الصحيفة مانشيتا رئيسا ايضا يقول ان مجلس الوزراء قرر وقف البيع واجراء تحقيق في القضية، وان الحكومة والنواب يشكرون «العرب اليوم» على طرحها للقضية، وقد حملت الصفحات الداخلية من عدد الصحيفة ذاته تفاصيل ما جرى في مجلس النواب، حيث نشرت التقرير الذي قدمه النواب الثلاثة عن زيارتهم الميدانية، كما نشرت عريضة موقعة من ٤١ نائبا تطالب بوقف البيع، وقد كان هذا اليوم كما يبدو «يوما للانابيب»، اذ عقد اجتماع لمجلس الوزراء، واخر بين رئيس الوزراء والنواب الثلاثة، واستدعت لجنتي الطاقة والزراعة وزير المياه للاجتماع، واتصل رئيس مجلس النواب برئيس الوزراء واطلعه على موقف النواب، وبنتيجة ذلك شكل مجلس الوزراء لجنتين للتحقيق في القضية.

وعلى صعيد اخر، فقد نشرت الصحيفة صورة وخبرا عن زيارة النائب محمود الخرابشة للصحيفة حاملا رسالة شكر موقعة من ثمانية نواب مثمنين فيها موقف الصحيفة التي بادرت لطرح القضية.

القضية لم تنته بعد، فقد تشكلت لمتابعتها اكثر من لجنة لاعداد تقاريرها التي رفعت الى لجنة رئيسة. وقد تم اثر ذلك اتخاذ قرار بتحويل القضية الى النائب العام، ومع ذلك فقد تابعت الصحيفة القضية في الايام التالية لتكشف من خلال جهود صحفية في اكثر من موقع وصولا الى العقبة، ان عملية خلع الانابيب ونقلها ما زالت مستمرة وان قرار الحكومة المعلن لم ينفذ على ارض الواقع.

الى هذا، يستمر التساؤل حول دور الاعلام والصحافة المستقلة كسلطة رقابة، ويبقى من المهم الوقوف عند المحطة التي كادت فيها العلاقة بين الحكومة والصحيفة تتأزم، وتلميح الحكومة الى تفعيل مواد قانون المطبوعات، فكيف سيكون الحال لو لم تنجح الصحيفة في اثارة الموضوع على اكثر من صعيد وخاصة لدى النواب الذين تبنوا القضية؟

ساعات فقط، كانت تفصل بين غضب الحكومة، وموقف وزير المياه وقطعة المعدن المهترئة التي ابرزها كدليل على صحة موقفه، وبين تباهيه الى جانب زميله وزير الاعلام بتوجيه شكر للصحيفة، وحديثهما عن ان الحكومة تتخذ بعض القرارات وتتراجع عن اخرى حسب معيار «مصلحة الوطن» كمعيار وحيد.

«مصلحة الوطن» معيار جميل لا يختلف حوله اثنان، لكن العاملين في الاعلام يتساءلون، ومن حقهم ان يتساءلوا، متى تصبح مصلحة الوطن ايضا هي المعيار للحكم على الشأن الاعلامي نفسه؟

استنفار اعلامي واكب التحضير العسكري

كتاب الصحف ناصروا العراق في موقفه ثم في التراجع عنه

جميل النمري



في الازمة العراقية يبدو ظهور كاميرات التلفزيون ومراسلي الوكالات نذير شؤم، وكما تدل العقبان في سماء الساڤانا على وجود ضحية افترستها الأسود للتو، فإن تسليط الإعلام على العراق يدل على أن عملاً عسكرياً غليظاً هو قيد التنفيذ.

وليس هناك شك ان الاعلام العالمي لم يكن يتوهم بل كان ينتظر من دقيقة لاخرى نقل وقائع حرب جديدة من نفس النوع الذي عشناه عام ٩٠ لكن على نطاق اضيق قليلاً. حدث هذا في شباط ٩٨ وحدث الشهر الفائت تشرين الثاني ٩٨ لكن مع تنويع في مسار الازمة التي انتهت قبل دقائق من الاوامر للطائرات بالاقلاع.

ازمة الشهر الفائت بدأت وسط فتور تام ولا مبالاة من الوسط السياسي والاعلامي بوصفها تكراراً لسلوك عراقي يرغب من حين لآخر اظهار نفاذ الصبر من استمرار العقوبات الى ما لا نهاية. لكن مع نهاية الاسبوع الاول من الازمة بدأ الاهتمام يتصاعد واخذت اقلام الكتاب تلتفت للموضوع العراقي وتزايدت سخونة الموقف حتى بلغت ذروتها منتصف الشهر حين كان الجميع يحبسون انفاسهم بانتظار الضربة المتوقعة من دقيقة الى اخرى لكن الموافقة الفجائية للعراق على العودة غير المشروطة لفرق التفتيش ادت الى تنفيس البالون الموشك على الانفجار.

وانطوت التعليقات الصحفية على مفارقات ملفتة في اسلوب المعالجة وزواياها فبعض الآراء دعمت وبررت القرار العراقي بوقف التعاون مع فرق التفتيش حتى لو ادى الى وقوع الضربة وصرفت جهدا في شرح وتبرير ان الضربة لن تكون نتائجها اسوأ من استمرار الحصار، وبعد القرار العراقي بالتراجع تحولت تلك الاقلام بكل بساطة لشرح وتبرير التراجع العراقي.

وقد بدأ الاعلام فاتراً تجاه الازمة في البداية ولم يصنع القرار العراقي بوقف التعاون مع فرق التفتيش كثيراً من الاثارة في الصحف. خاصة وان ردود الفعل الدولية حتى وان كانت رافضة فلم تكن عنيفة ولم تظهر فوراً لهجة التهديد في ردود الفعل الاميركية بما ولد انطباعاً عاماً بان الولايات المتحدة ستكتفي برد سياسي على على العراق والغاء اعادة النظر الدوري في موضوع العقوبات حتى يعود العراق عن قراره.

وفي الحقيقة ان انطباعاً عاماً تولد بان العراق لم يعد بالفعل مبالياً بالتهديد العسكري بعد ان يئس تماماً من احتمال ان يقود تعاونه مع فرق التفتيش الى رفع الحصار.

وقد ظل حجر الزاوية في التعليقات الصحفية هو الحديث عن الآثار المدمرة والكارثة الانسانية المرعبة التي يسببها الحصار الذي غالبا ما يوصف بانه جريمة العصر.

في «العرب اليوم» (٩٨/١١/٢) كتب الصحفي فؤاد حسين ان العراق لن يخسر في «مواجهة مثل هذه ان حدثت اكبر مما يخسره يومياً جراء استمرار الحصار». وكتب جهاد مومني في «الدستور» (٩٨/١١/٢) ان بغداد لن تقبل باقل من رفع سريع للحصار وستكون «على استعداد لتقديم الثمن كاملاً حتى لو كان التعرض لدمار جزئي»، لكن أغلب التعليقات الصحفية الاخرى لم تصل الى هذا الجزم القاطع وان أبدت تعاطفاً مع قرار العراق وبررته.

انشغال الرأي العام بالحدث لم يلبث ان تصاعد وانعكس ذلك في تزايد الكتابات والتعليقات الصحفية ولم ينته الاسبوع الاول من الشهر الفائت الا وكانت الازمة العراقية هي الموضوع الرئيس للصحف التي احتوت تحليل مواقف الاطراف ودوافعها، الاحتمالات المتوقعة لكن التساؤلات المحيّرة كانت هي السمة الاساسية للتعليقات.

فكتب د. محمد مصاسنة في الدستور (١١/٩) تحت عنوان «احاجي والغاز الازمة العراقية» عن «اسئلة كبيرة تزدحم بها عقول، وحرج كبير تزدحم به انفس» وتساءل صالح قلاب في نفس اليوم في «العرب اليوم» «هل ان بغداد ستضبط حسابات هذه المرة كما ضبطت حساباتها خلال ازمة شباط الماضي؟» وقال عريب الرنتاوي في اليوم الثاني «الدستور» ١١/١٠ «ان المرء يحار في فهم توقيت القرار العراقي فالضيق بالعقوبات وحده لا يكفي لتفسير القرار المذكور».

لكن تصاعد الاهتمام الصحفي واكبه حذر وابتعاد على مستوى التصريحات الرسمية. هذا الموقف على المستوى العربي كان يعكس موقفاً سياسياً، حرجاً فلا احد يريد اسناد الموقف العراقي بمعارضة الضربة العسكرية كما ان احدا لا يريد ان يظهر مساندا للضربة العسكرية.

وتساءل محمد ناجي عمايرة في «العرب اليوم» ١١/١١ عن هذا الصمت المريب. وحذر طاهر العدوان من ان مخاطر الضربة العسكرية رغم الهدوء السياسي والاعلامي هي اكثر منها في اي وقت سابق.

وبالفعل فإن الأيام التالية تحولت الى ايام العد العكسي للضربة التي باتت متوقعة في كل لحظة وتحول اهتمام الاعلام الى رسم السيناريوهات المحتملة وطرح التخمينات حول حجم الضربة وشكلها ومداها واغلب السيناريوهات كانت ترى ان الضربة ستكون واسعة وتركز على ضرب المرافق التي تشكل اركاناً للسلطة المركزية كالحرس الجمهوري والقصور الرئاسية والاتصالات... الخ.

ونشرت «الراي» تقريرا للوكالة الفرنسية عن «تصاعد الدعوات الامريكية للإطاحة بصدام حسين» وتضمنت تصريحات اولبرايت عن «الرغبة في التعامل مع نظام ما بعد صدام حسين». وتاكيد نائب وزيرة الخارجية «اننا فكرنا في ما بعد الساعة الاولى واليوم الاول والاسبوع الاول للضربة».

لكن الإحساس بان العراق بات تماماً في بؤرة المرمى والزناد جاهز للضغط تحقق مع البيان الذي صدر عن اجتماع دول اعلان دمشق والذي حمل العراق مسؤولية الازمة الاخيرة وقام كلينتون واولبرايت على الفور بالاستشهاد بالبيان لتبرير الخيار العسكري.

هذا البيان احدث ردة فعل فورية في الصحافة الاردنية وكتبت رهام الفرا (العرب اليوم ١١/١٤) تحت عنوان «اعلان دمشق العجيب» متسائلة «لماذا جاء البيان مناقضاً للمواقف التي سبق وان اعلنتها كل دولة على حدة؟». واعتبر طاهر العدوان في نفس العدد ان البيان يشكل غطاء عربي لضرب العراق وندب حلمي الاسمر في الدستور (١١/١٥) واقع الحال التعيس بعد اعلان الدوحة في مقال بعنوان «لم يبق في العراق.. عراق!!» وكذلك فعل وبطريقة اكثر درامية وعاطفية خالد محادين في «الراي» ١١/١٤ «عن العراق وما اقل ما يقوله الكلام».

امام هذا الوضع كتب صالح قلاب (العرب اليوم ١١/١٤) دعوة صريحة تحت عنوان «ليتراجع صدام .. ولم لا!!».

هذه الدعوة الصريحة لصدام للتراجع لم تتكرر على السنة الكتاب الذين فضلوا القيام بذلك ضمناً من خلال الالحاح على تحرك لحل دبلوماسي، مع ان الاخبار عبر كل وسائل الاعلام كانت تظهر ان ذلك ليس وارداً عند اي طرف.

وصول الموقف هذا المستوى من السخونة حرك القوى السياسية في الأردن التي تداعت باسم اللجنة الوطنية لدعم العراق الى اجتماع اثر تحركاً لدعم العراق ومن جديد ظهرت مخاوف من صدام داخلي.

لكن في اليوم التالي كانت وسائل الاعلام تنقل قبول العراق غير المشروط لعودة المفتشين فسرى الارتياح في كل مكان وانعكس ذلك في التعليقات الصحفية مع فارق واسع عن ردود الفعل على انتهاء ازمة شباط ٩٨ التي اجمعت التعليقات على اعتبارها نصر للعراق وهذا لم يكن وارداً بالطبع هذه المرة.

معظم التعليقات ركزت على شرح اسباب العراق في التراجع حين شعر انه وحيد تماما دون اي غطاء مقابل تمتع الولايات المتحدة بقبول ضمني عربي ودولي لمشروعها ضرب العراق.

تعليقات اخرى لاحظت ان النظام في العراق شعر هذه المرة ان الضربة تستهدف فعلاً وحتى النهاية الاطاحة بالنظام وليس هناك اية ظروف مساعدة تمنع انجاز الهدف. ولاحظ عريب الرنتاوي في «الدستور» (١١/١٦) ان خيار شمشون او منطق «عليّ وعلى اعدائي يا رب» لم يكن محرك للسياسة والقرار في بغداد بدلالة «التراجع السريع والواضح وغير المشروط وذلك بعد اقل من اسبوع واحد على بدء التحضير والتلويح بالخيار العسكري الامريكي».

وفيما كانت وكالات الانباء تنقل ذيول الازمة بالتقارير عن الصواريخ التي كانت معدة لضرب العراق والتي كتب عليها الجنود عبارات [illegible] او بذيئة، اجمعت التعليقات الصحفية [illegible] الضربة تاجلت فقط وان ملف الازمة [illegible] ما دام الحصار مستمراً [illegible] تحرك عربي لوضع نهاية الحصار.

شو .. مفكرني حزب سياسي !

.. تيجي نندمج مع بعض .. ؟

خلدون غرايبة

الاعلام الرسمي ما زال يتجاهل الاحزاب كليا والصحافة تجد فيها مصدرا للمادة السياسية

مذكرة صريحة وجريئة لأمين عام الحزب الدستوري تثير جدلاً واسعاً حول واقع الحياة الحزبية

تراجعت الاحزاب كثيرا منذ ظهورها العلني وحصولها على الترخيص وثمة اجماع (بما في ذلك من القيادات الحزبية نفسها) على هذا التقييم وواقع الحال ان الاحزاب غير مؤثرة على القرار السياسي حاليا.

لكن الاعلام المحلي - غير الرسمي - ما زال يعطي للاحزاب مساحة معقولة ويتابع اخبارها ، في تناقض ظاهري مع تضاؤل دور ومكانة الاحزاب.

لماذا يحدث ذلك؟

ليس كرما من الصحافة بالتاكيد، لكن الاحزاب تشكل مصدرا رئيسا للمادة السياسية المحلية وبغير ذلك فان صفحات المحليات في الصحف لا تحمل اكثر من اخبار ادارية لا تهم احدا خارج القطاع المعني.

وعندما لا يكون المجلس النيابي منعقدا فان الحكومة لا تشكل مصدراً جذاباً للمادة السياسية فلا وجود لتيارات وقوى سياسية تتشاجر وتتصارع ويكاد اللقاء الاسبوعي لوزير الاعلام يشكل الحركة السياسية الوحيدة والتي تنتج في الغالب عن اسئلة الصحفيين. ويلاحظ ان الصحيفة كلما ارادت انعاش المادة السياسية المحلية فان القوى السياسية هي العنوان الرئيس لتحقيق ذلك وهذا يظهر على الاخص بالنسبة للصحافة الاسبوعية.

مذكرة المهندس عبد الهادي المجالي امين عام الحزب الوطني الدستوري ورئيس مجلس النواب حالياً الى المكتب التنفيذي لحزبه شكلت اهم حدث تناولته الصحافة على المستوى الحزبي بالمتابعة والتعليقات خلال الشهر الفائت الى جانب القضايا السياسية العامة التي كانت الاحزاب طرفا في التعامل معها.

فقد اقدم المجالي على طرح افكار جريئة جدا تطلب مناقشتها في المجلس المركزي للحزب وخلاصتها ان محاولة بناء حزب جماهيري في الاردن هي تجربة فاشلة ومن الافضل في هذه المرحلة بناء حزب [illegible] اعضاؤه القناعة والجدية والوعي السياسي الضروري لدعم مسيرة الحزب. وقد انفردت «الرأي» بنشر خبر المذكرة ثم قامت صحيفة «المجد» باجراء مقابلة (٩٨/١١/٩) كرر فيها المجالي اراءه واستخلاصاته التي عاد لطرحها بشكل موسع في حلقة نقاش نظمها المركز الاردني للدراسات ونشرتها الصحف يوم ٩٨/١١/١٧ .

الصحافة الاسبوعية لجات فورا الى اضفاء اجواء دراماتيكية على الحدث، فنشرت «البلاد» مانشيتا يقول «المجالي يطلق رصاصة الرحمة على الدستوري»، لكن عنوانا اخر ينشر الغسيل الداخلي للحزب ويتحدث عن حرب الاجراءات والتضييق المعيشي بحق احد الاعضاء وزوجته ربما يظهر ميول غير ودية للصحيفة تجاه الحزب.

بالمقابل التقط اخرون قضية المذكرة للتعليق على واقع العمل الحزبي وكتب جميل النمري في (العرب اليوم ١١/٤) تحت عنوان «لماذا لا تنجح الاحزاب الاردنية؟» ملخصا جوهر الازمة بالقول «الحقيقة انه لا مكان للاحزاب السياسية في النظام السياسي الديمقراطي الاردني الحالي الا من حيث الترخيص الرسمي» وان «اي تفسير لازمة الدستوري او غيره خارج هذا السياق هو تفسير مجزوء ومنقوص وتمويه على المشكلة الام في العمل الحزبي».

بالمقابل، فان عدم الاكتراث بل والدعوة الى تجاوز الاحزاب يظهر بين حين واخر فتحت عنوان «الاحزاب ليست هي الاردن» كتب المحامي سلطان المجالي («الرأي» ١٠/٢٧) «ان الاحزاب السياسية يقينا ليست هي الجهة المؤهلة لوضع الحكومة في صورة الحلول المطلوبة» ودعا الى «ان يكون الحوار الذي تدعو له الحكومة مع الشعب في «القرى والمخيمات والبوادي حيث يتم اللقاء مع المواطنين مباشرة».

ورغم ان الاحساس بضعف الاحزاب وانعدام تاثيرها على القرار يفترض ان ينعكس في تراجع الاهتمام بها ومتابعة اخبارها من قبل الصحافة الا ان ذلك لا يحدث في الواقع. وعلى الاقل فان المشاكل الداخلية للاحزاب ما زالت تشكل مادة طيبة للنشر. ويتم ذلك بصورة مضخمة في الصحافة الاسبوعية وبصورة اكثر تحفظا في الصحافة اليومية.

وقد تابعت الصحف خلال الشهر الماضي مسيرة الخلاف في الحزب الشيوعي الاردني، فقد نشرت «المجد» يوم ١١/٢ وثائق مصورة عن تبادل الاتهامات [illegible] بين زيادين وحمارنة وفي نفس اليوم [illegible] [illegible] عن [illegible] الموضوع [illegible] الحديث عن الازمة التي اثارها مقترح الفرحان حل جبهة العمل الاسلامي تحت عنوان «شبح قرار فصل العموش يطارد الفرحان». اما «البلاد» (٩٨/١٠/٢١) فكانت قد نشرت وثائق عن تمويل اوروبي لـ «جمعية النساء العربيات» التي تديرها اميلي نفاع المراة القوية في الحزب الشيوعي وراء حمارنة والتي سبق لزيادين ان اتهم منظمتها التطوعية بتلقي مساعدات اميركية.

ازمة الحزب الشيوعي بين الشرعية الجديدة التي يمثلها الامين العام الحالي منير حمارنة والامين السابق يعقوب زيادين الذي عاد مع انصاره لعقد «مؤتمر استثنائي» انتخبه امينا عاما دون ان يحظى باعتراف رسمي او حزبي، هذه الازمة تناولها عدة مراقبين بالتعليق. وكتب عريب الرنتاوي عن المفارقات المثيرة للسخرية اذ يتسابق الطرفان على اعتراف وزارة الداخلية! في حين يدعو الوزير الطرفين لحل مشاكلهما بالحوار الديمقراطي. ويبدو ان التعليق على الازمة امتد الى الخارج ايضا اذ تولى زيادين «المجد» ١١/١٩ الرد على ما نشرته «اليسار» المصرية من وجهة نظر مؤيدة لجناح حمارنة على لسان حسين عبد الرزاق.

ونشرت الصحف ايضا مع مطلع الشهر عن مشاكل داخل حزب البعث. صحيفة «السبيل» الاسلامية (٩٨/١١/٣) اجرت متابعة لعمليات فصل وتجميد من عضوية الحزب لكن الناطق باسم الحزب المحامي احمد النجداوي قلل من اهمية هذه الاجراءات. والمحت «الراي» في (١١/١١) الى خلافات واحتجاجات في حزب قومي بسبب تلاعب وحذف في اسماء المقبولين في جامعات دولة عربية ومطالبة باستعادة المبالغ المالية المستوفاة من هؤلاء الطلبة، وكان قد تردد قبل ذلك عن قرار غير معلن لقيادة حزب البعث بتجميد النائبين نشأت حمارنة وخليل حدادين لكن كلا النائبين رفضا مناقشة الموضوع مع الصحافة.

اما بالنسبة لجبهة العمل الاسلامي فما ان هدأت الضجة التي اثارتها مقترحات الفرحان بحل جبهة العمل اذا لم تكن تلوي القرار مبدأ المشاركة الحكومية والبرلمانية حتى عادت قضية الخارجين على قرارات وتوجهات الجبهة مرة اخرى الى الصدارة مع استقالة العكايلة من الحزب. وقد نشرت «المجد» خبرا عن مشروع حزب اسلامي جديد ويشارك في الفكرة، د. بسام العموش والصحفي سميح معايطة والصحفي حلمي الاسمر فيما لا يتحمس العكايلة للمشروع.

ومع اخبار المشاكل الداخلية فوجيء الوسط الحزبي بخبر مذهل وهو قرار مجلس النقباء المهنيين منع اقامة اي نشاط للاحزاب في مجمع النقابات («الراي» ١١/١٤) وهو اول قرار من نوعه للنقابات التي طالما احتضن مجمعها نشاطات للاحزاب بل ومؤتمرات حزبية، خاصة وان صالات المجمع قابلة للتاجير التجاري. وكان قد سبق هذا القرار اخذ ورد طويل تابعته جميع الصحف عن مشاركة النقابات في المؤتمر الوطني الذي ترغب احزاب المعارضة بعقده. وكما يظهر فالنقابات لا تقبل ان تكون ملحقة بهذا المشروع وسلكت نهجا يجعلها صاحبة قرار بهذا الشأن. ويضاف هذا الموقف الى صعوبات اخرى تعاني منها لجنة التنسيق مما دعى الكاتب الصحفي سميح معايطة الى الدعوة الى «اعادة هيكلة اطار المعارضة» لمواجهة المرحلة وتجاوز السلبيات «العرب اليوم» ١٠/٥. ومع ان المشاكل والصراعات هي عامل الجذب الاهم للصحفي كي ينشر اخبارا تخص الاحزاب فما زال هناك استعداد يتفاوت من صحيفة الى اخرى، ومن فترة الى اخرى، لنشر بيانات واخبار ومواقف للاحزاب من القضايا الجارية. وعلى سبيل المثال فان موضوع المؤتمر الوطني الذي لا قيمة اخبارية للتحضيرات التي تخصه ما زال ياخذ حيزا في بعض الصحف.

وتقوم «العرب اليوم» بصورة خاصة بالاكثار من المقابلات مع امناء الاحزاب السياسية. خلال الشهر المنصرم فقد تم نشر لقاءات بالتتابع مع امناء عدد من الاحزاب السياسية المعروفة تناولت كل قضايا الساعة وعلى راسها الحوار الوطني اضافة الى القضايا والاشكالات التي تخص كل حزب. وعلى سبيل المثال، فقد تم سؤال [illegible] «البعث التقدمي» من المنتقلين [illegible] وامين عام جبهة العمل الاسلامي عن [illegible] الفرحان وفكرة حل الحزب .. وهكذا [illegible]

مقابل هذا الاهتمام (وان كان [illegible]) من قبل الصحافة فان الاعلام الرسمي (الاذاعة والتلفزيون) ما زال على نفس [illegible] حجبه الكلي للاحزاب السياسية [illegible] عرضه في الندوات الحوارية.

تقرير الكيلاني عن قانون المطبوعات يثير حرب رسائل متبادلة بين الحكومة ومنظمات حقوق الإنسان

القطان: التقرير مليء بالافتراءات على قانون المطبوعات والبرلمان الاوروبي حرمنا حق مناقشته

بولسن: القانون قمعي ونتحمل المسؤولية الكاملة في تأييد التقرير

قامت الحكومة الاردنية في اوائل هذا الشهر باصدار رد على تقرير مقدم للبرلمان الاوروبي الشهر الماضي حول قانون المطبوعات والنشر خارجة عن صمتها تجاه الاتهامات الموجهة لها من قبل المنظمات المعنية بحقوق الانسان وحرية التعبير.

مدير دائرة المطبوعات والنشر اياد القطان ذكر بان الحكومة وجدت من واجبها الرد على «المزاعم» الواردة في التقرير بان القانون ينتهك حقوق الانسان، معتبرا ان المنظمات الدولية الداعمة لاصدار التقرير والاتحاد البرلماني حرمت الاردن من حق الرد سواء في التقرير او في جلسة تقديمه في البرلمان الاوروبي في ستراسبورغ يوم ١٩٩٨/٩/١٨.

وقال القطان «اصبح لزاما علينا الرد لان منظمات حقوق الانسان اعتمدت على مصدر واحد ولم تقم بدعوة اي طرف اخر للمشاركة في المناقشات لدرجة ان السفير الاردني في بروكسل والذي كان موجودا في ستراسبورغ حينها لم يمنح الحق في الرد». حسبما ذكر القطان في مقابلة مع الـ «جوردن تايمز». مضيفا «وهذا شكل مفاجأة لنا».

وعبر القطان في المقابلة المنشورة في ٩٨/١٢/٦ عن ضيقه قائلا «لقد سئمت من قيام الناس بالافتراء على القانون .. خصوصا الكذب بالقول انه يسمح باحتجاز الصحفيين قبل محاكمتهم، وهو امر كان جائزا في القانون المؤقت الذي سبقه، لكن ليس في هذا القانون».

تضمن التقرير الذي قدمته للبرلمان الاوروبي الصحفية والباحثة سائدة الكيلاني توصية بوقف «احتجاز الصحفيين قبل محاكمتهم بسبب نشاطاتهم المهنية»

التقرير مولته ست منظمات قيادية في مجال الدفاع عن حرية الصحافة، وهذه المنظمات هي: مركز الشرق الاوسط وشمال افريقيا للدفاع عن حرية وسائل الاعلام، لجنة حماية الصحفيين، الشبكة الاوروبية المتوسطية لحقوق الانسان، الاتحاد الدولي لحقوق الانسان، منظمة صحفيين بلا حدود، وهيومان رايتس ووتش. وكانت كل هذه المنظمات ناشدت البرلمان الاردني والحكومة السابقة بعدم اقرار القانون الذي وافق عليه كلا من مجلسي الاعيان والنواب في اب الماضي، ولم تقم الحكومة السابقة باصدار رد علني على هذه المناشدات

القطان في رده الرسل الى المنظمات الست انتقد ما وصفه بعدة «مغالطات، ووجهات النظر الاحادية الجانب .. واخطاء في الترجمة».

الكيلاني كانت تطرقت في تقريرها الى القانون المؤقت الذي ادى الى اغلاق ١٣ صحيفة اسبوعية قبل اجراء الانتخابات البرلمانية في اواخر العام المنصرم، كما تطرقت الى قرار محكمة العدل العليا التي كان يراسها القاضي فاروق الكيلاني برد القانون المؤقت وما تلا ذلك من اجراءات عزل للقاضي الكيلاني من منصبه كرئيس للمجلس القضائي، الامر الذي فسره العديد من المراقبين بان العزل جاء على خلفية قراره اعتبار القانون المؤقت غير دستوري.

في معرض القائها للتقرير في جلسة البرلمان الاوروبي، قالت الكيلاني بان الحكومة الاردنية «خرقت التزاماتها الدولية والدستور والميثاق الوطني باقرارها قانون يحد من حرية التعبير من خلال اعطاء السلطات صلاحيات واسعة (للتحكم) بالصحافة، (ومن خلال) الحد من الوصول الى كافة انواع المعلومات، والحد من نشاطات مراكز البحث المستقلة».

ويصف القطان قول التقرير بان اقرار القانون خرق للدستور والميثاق الوطني بالقول بانه «تحد مباشر لسلطة البرلمان واهانة للناخب الاردني»

وكانت الحكومة السابقة برئاسة الدكتور عبد السلام المجالي قدمت مشروع القانون ودفعت به الى مجلس النواب الذي امضى اسابيع من المناقشات والاجتماعات قبل ان يقره باغلبية ٣٨ صوتا في المجلس المكون من ٨٠ عضوا.

في موقع اخر من تقريرها، قالت الكيلاني بان الحكومة الحالية التي شكلت في اب الماضي «اعلنت التزامها بتطبيق مرن للقانون» لكنها شككت بقدرة الحكومة على القيام بذلك. وهي تهمة لم يتوانى القطان عن نفيها مستشهدا بقيام الحكومة منذ توليها سلطاتها باسقاط قضايا مرفوعة ضد اكثر من ٢٠ صحيفة وبقيام السلطة التنفيذية ببدء الحوار مع نقابة الصحفيين.

الكيلاني ردت في مقابلة مع الـ «جوردن تايمز» بالقول بان قيام الحكومة مؤخرا بالطلب من الصحف تصويب اوضاعها المالية وفقا للقانون الجديد واصدار تعليمات تحظر على الصحف تغطية التحقيقات الجارية في قضايا مهمة مثل فضيحة تلوث مياه الشرب والقضية المرفوعة على المدير السابق لصندوق المعونة الوطنية لا تظهر بأي شكل من الاشكال اي «تطبيق مرن» للقانون. «فهذا بحد ذاته مناف لحرية الصحافة وحق الناس في الوصول الى المعلومات»، حسبما تقول.

وفي تطور مهم ارسل مارك بولسن المدير التنفيذي للشبكة الاوروبية المتوسطية لحقوق الانسان رسالة رد فيها على القطان ومرحباً بالدعوة التي وجهتها الحكومة لوفد من المنظمة الا انه عاد واكد على مواقف المنظمات الست بان القانون ينتهك حرية التعبير ويبقى قمعياً وسيشكل مزيداً من الارهاب للصحفيين. وفي رسالة اخرى اكد بولسن على ان المنظمات تتحمل كامل المسؤولية في تأييدها لتقرير الكيلاني.

الحكومة الحالية التي ورثت القانون ترى نفسها مجبرة على الالتزام به بحكم مر بكل مراحله الدستورية، بيد انها تحاول كل ما في وسعها لتطبيقه باكثر الطرق ليونة.

اعلان الدولة الفلسطينية

حرب تصريحات كلامية واعلامية بين السلطة الفلسطينية واسرائيل بانتظار الرابع من ايار ١٩٩٩، يبقى الاعلام سيد الموقف في الصراع حول اعلان الدولة الفلسطينية

محمد سلامه

اندلعت حرب تصريحات كلامية واعلامية بين السلطة الفلسطينية من جهة وبين الحكومة الاسرائيلية من جهة اخرى، وتصاعدت التهديدات حول اعلان الدولة الفلسطينية.

الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات اثناء القائه خطابه الحماسي في مدينة نابلس بمناسبة مرور عشر سنوات على اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المنعقدة بالجزائر بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٨، واعلن عن عزمه اعلان الدولة الفلسطينية قائلاً: «ان شاء الله ستعلن الدولة الفلسطينية في الرابع من ايار المقبل .. والقدس عاصمة الدولة .. رضي من رضي وغضب من غضب».

التصريح الخطابي لعرفات، قابله تحذير اسرائيلي، خطابي ايضاً من رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو امام الجمعية العامة للامم المتحدة، الذي حذر الفلسطينيين من عواقب هذه الخطوة، ومثله فعل رئيس دولته عازر وايزمن الذي الح على الرئيس الفلسطيني عدم الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية تجنبا لما قد يجلبه ذلك على نفسه من مشاكل.

ومن جهته رد وزير الخارجية الاسرائيلي ارئيل شارون على التصريحات الفلسطينية، بالعودة لتوسيع المستوطنات، مطالبا المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة باحتلال المزيد من الاراضي العربية المجاورة واقامة منازلهم عليها.

المراقبون يتساءلون: هل هي حرب كلامية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية، وستبقى تراوح مكانها، ام انها مؤشر لما قد يحدث خلال الطريق الى التسوية النهائية التي قد تحتمل اعلان الدولة الفلسطينية؟

بعض كتاب الصحافة الاردنية تناولوا هذه التصريحات، فرشح بعضهم امكانية استمرارها بمزيد من التصعيد، فيما تساءل اخرون عن مدى جدية السلطة في طرحها وهل هي مجرد «بالون هش» سيسقط بمجرد تعرضه لوخزة شوكة من نتنياهو ال غور او اولبرايت.

ولابعاد صورة «البالون الهش» عن عزم الفلسطينيين اعلان دولتهم بعث الرئيس الفلسطيني عرفات برسالة الى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني، اكد فيها ان الشعب الفلسطيني مصمم على تجسيد وتنفيذ اعلان الدولة باعتباره حلم كل فلسطيني يتوق الى الحرية والاستقلال اللذين حرم منهما طويلا.

وفي مشاهد نقلتها محطات التلفزة العالمية، احييت امال الفلسطينيين، شوهد الطيار الفلسطيني ينزل وهو يحمل علم «فلسطين» في يد ويشير بعلامة النصر باليد الاخرى، وسط هتاف الحاضرين «الحرية»، «وبالروح بالدم نفديك يا فلسطين». وعزف السلام الوطني الفلسطيني

وبهذا اعتبر الفلسطينيون فتح «مطار غزة خطوة على طريق الدولة كما اعتبروا الرقم ٩٧٠ الرمز الدولي للاتصالات مع فلسطين خطوة في نفس الاتجاه، حيث يرى وزير الاتصالات الفلسطيني عماد الفالوجي ان لقرار منظمة الاتصالات الدولية منح الاتصالات الفلسطينية رمزا دوليا خاصا للاتصالات، معاني عميقة، اذ انه يعتبر من الخطوات الاساسية على طريق اعلان استقلال الدولة الفلسطينية في كافة المجالات. ومن جهته وفي مؤتمر صحفي عقده محافظ سلطة النقد الفلسطينية د. فؤاد بسيسو قال «ان اصدار العملة الفلسطينية يتزامن مع اعلان الدولة».

المسؤولون الاسرائيليون في تصريحاتهم للصحف ووسائل الاعلام ما زالوا يحذرون من الخطوة الفلسطينية «احادية الجانب» وان عواقب وخيمة ستحصل. ففي تصريحات لنائب رئيس اركان الجيش الاسرائيلي السابق الجنرال متان فيلناي، لصحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، قال «يجب الحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية في ايار ١٩٩٩»، واذا ما تم اعلان احادي الجانب عن اقامتها فستكون العواقب وخيمة وسيكون الانفجار».

وفي تصريحات اعتبرها الاسرائيليون لاغراض انتخابية، قال زعيم حزب العمل الاسرائيلي ايهود باراك لصحيفة «هآرتس» لن حكومة «برئاستي لن تعود الى حدود ٦٧ والقدس ستظل «موحدة تحت سيادتنا الى الابد» مشيرا ان الدولة الفلسطينية ليست حلمه ولا تعنيه ابدا، وما يعنيه هو امن اسرائيل!

المعارضة الفلسطينية من جهتها اعتبرت الاعلان عن قيام الدولة في ايار ٩٩ «خطوة سلبية»، حيث انتقد الدكتور حيدر عبد الشافي الكشف عن نية الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية، وقال «هذه خطوة سلبية» وتنبأ ان لا تقف اسرائيل مكتوفة الايدي حيال الاعلان عن قيام الدولة.

وفي هذا السياق قال قيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «ان الاعلان عن قيام الدولة في ايار المقبل سيمثل تراجعا عن اعلان الاستقلال الذي صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني عام ٨٨ في الجزائر المرتبط بقرار ١٨١ الدولي»، فيما تساءل اسماعيل ابو شنب احد قادة حركة حماس «عن اي ارض تتحدث لنقيم عليها الدولة الفلسطينية؟»

التوقعات تشير الى استمرار التصريحات الكلامية والاعلامية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي بالتصاعد مع اقتراب موعد الرابع من ايار ١٩٩٩

تقرير «صنداي تايمز» حول «القنبلة البيولوجية»

مصر اعتبرته حربا دعائية وتل ابيب وصفته بـ«الهراء» وفي الاردن قالوا «امر غير مستبعد»!

مصر اعتبرته حربا دعائية، وانه «وهم من قبيل التخريف» في حين وصفته تل ابيب بـ «الهراء» الا ان المصادر العلمية في الاردن قالت هو «امر غير مستبعد».

تلك كانت ردود الفعل على التقرير الذي نشرته مؤخرا صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية وقالت فيه ان اسرائيل تعكف على تطوير سلاح بيولوجي تقتصر اضراره على العرب دون اي تاثير ضار على اليهود اذا ما استخدم. واشارت ان الاسرائيليين يجرون ابحاثا تهدف الى تحديد سمات جينية مميزة للعرب وايجاد نوع من البكتيريا او الفيروسات تنشط عندما تصطدم بهذه السمات دون غيرها، وتعمل على تغيير مادة الحامض النووي (DNA) لهؤلاء البشر «العرب» والفتك بهم.

جاء رد الفعل الاسرائيلي «هادئا» كعادته في نفيه لوجود اسلحة نووية لديه، حيث قامت الصحف الاسرائيلية بنشر مضمون تقرير «صنداي تايمز» الذي اعتبره الاسرائيليون «هراء» وقال بنيامين باريلان احد مساعدي رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو «هذا نوع من القصص لا يستحق حتى النفي» مضيفا «ان الصحيفة (الصنداي) اثبتت ان ليس ثمة حدود للسذاجة الانسانية، ولا حدود للرغبة في بيع الصحف»، معتبرا التقرير «جريمة قذف وذم ولا يستحق حتى النفي او اي رد فعل اخر سوى الازدراء» على حد تعبيره.

الصحيفة البريطانية ردت على الاتهامات الاسرائيلية لها واكدت تمسكها بما نشرت، وقال ريتشارد كاسبي مدير تحرير «صنداي تايمز» ان صحيفته «لم تفاجأ» برد الفعل الاسرائيلي على التقرير الذي نشرته، مؤكدا ان العلماء في معهد «نيتس زيونا» الاسرائيلي يعملون من اجل تطوير هذا النوع من الاسلحة الفتاكة.

وفي العاصمة المصرية القاهرة، قال الدكتور اسامة الباز المستشار السياسي للرئيس حسني مبارك ردا على انتاج «القنبلة البيولوجية» التي تصيب العرب فقط انه «وهم من قبيل التخريف الذي لا يقبله عقل او منطق، ويمكن تصنيفه ضمن حكايات الخيال العلمي التي لا تستند الى اساس علمي» [illegible] المفكرين والكتّاب والصحفيين «اسرائيل بانها تروج لمثل هذه الخرافات من اجل اصابة العرب بحالة ياس واحباط كاملين وايهامهم بانهم لن يستطيعوا تحقيق شيء مهما فعلوا» مشيرا في تحذير غير مباشر للعرب الى نجاح الدعاية الاميركية في حسم الصراع مع الاتحاد السوفياتي السابق بالترويج لما يسمى «حرب النجوم» مما اصاب الروس بحالة ياس واحباط ساهمت فيما وقع من احداث بعد ذلك

هل يمكن انتاج «القنبلة العنصرية المدمرة» عمليا؟ وزير الدفاع المصري ورئيس المخابرات المصرية الاسبق امين هويدي في رده على السؤال لصحيفة «العرب اليوم» اعرب عن تهكمه واستهزائه من هذه الانباء، وحذر من تصديق هذه الشائعات، وقال «ان الصهيونية العالمية، والموساد الاسرائيلي يحاولان بث الرعب بين العرب، وهزيمتنا داخليا ونفسيا لردعنا واخافتنا من تحول اي حرب ضدهم، واسرائيل تحاول تصوير نفسها على انها «سوبرمان» لا يمكن هزيمتها «فاسرائيل دولة ملاحية تتسول البشر وتكوي الماء تسرق حتى التراب.

الا ان المصادر العلمية في الاردن تحدثت عن احتمالية صنع هذا السلاح، ففي تصريحات صحفية نشرتها «الدستور» لمصادر بقسم البيولوجيا والوراثة بالجامعة الاردنية «ان ما يشاع حول السلاح البيولوجي الذي يقوم خبراء اسرائيليون بتطويره والذي سيؤثر على العرب دون اليهود هو امر غير مستبعد، ويمكن حدوثه ضمن شروط علمية وجينية معينة».

الدكتور عبدالرحيم ملحس «وزير الصحة الاسبق» اكد في العرب اليوم «١١/١٩» انه بالرجوع الى مصادر علمية فان الامر ليس خيالا، ليتساءل في نهاية مقالته فيما اذا كان العرب واليهود ابناء عمومة حقا او انحدروا من صلب سيدنا ابراهيم عليه السلام اصلا؟

لكن سؤالا يبقى يثار «ان نشر مثل هذه التقارير هل هو جزء من الحرب النفسية التي تشنها اجهزة الاعلام الغربية والاسرائيلية على العرب؟ ام انه الواقع الذي [illegible] حتى لا تبقى في دائرة الاعلام؟

زاد عدد الصحف وبالكاد زاد عدد القراء!

محمود الريماوي

اذا كانت التعددية الحزبية، وهي ركن اساس من اركان الديمقراطية، لم تنجح في ملء الفراغ السياسي الذي يعيشه الجمهور في غير بلد عربي، فان هذه النتيجة تنسحب بشكل او بآخر على التعددية الاعلامية ايضا، وهذه بدورها ثمرة من ثمرات الديمقراطية.

فقد كان يكفي في السابق، قبل عهد التحول الديمقراطي ان تعمد احدى الصحف الى انتقاد جانب من جوانب الاداء الحكومي، او وجه من اوجه السياسة الخارجية، حتى تحظى الصحيفة التي تولت نشر الانتقادات، بشعبية فورية ويذيع صيتها بين الناس.

والحال ان الوضع الان قد تغير بصورة جذرية، اذ ان الامعان في الانتقاد واطلاق الصوت العالي وتجاوز السقوف، لا يؤدي الى ذلك الحجم المفترض من الشعبية، بل انه قد يفضي الى نتيجة معاكسة، اي الى عزوف الناس عن الاقبال على تلك الصحيفة، ليس لان ثقة الجمهور بالحكومات ثقة عالية لا تتزعزع بل لان الانتقاد، لم يعد بحد ذاته شاهدا على المصداقية، ولا حتى على الجراة .. وقد تغير معنى هذه الاخيرة .. ولم يعد قاصرا على مجرد تعداد السلبيات، فالجراة باتت تعني في احد معانيها القدرة على نقد الذات. كأن تعمد صحيفة «السبيل» الى نقد جبهة العمل الاسلامي، او الجماهير لنقد الحزب الشيوعي، او الاهالي لنقد حشد. فما دامت القدرة والاستعداد لنقد الذات غائبين، اي تلتقي بذلك الصحيفة المعارضة في هذا الجانب بالذات، مع الاعلام الرسمي «اعلام الانجازات وسلامة الاداء وصواب المسيرة»؟

المثال السابق، هو احد التفسيرات على عزوف الجمهور عن الصحافة المعارضة حزبية كانت ام «مستقلة»، وخلافا للتوقعات التي احاطت بانطلاق تلك الصحف منذ مطلع التسعينيات.

اما الاسباب والتفسيرات الاخرى فيمكن اجمالها بما يلي:

- ان المعارضة التي يتم تجييرها لانظمة اخرى، فاقدة للمصداقية. فالنماذج القومية والاشتراكية والاسلامية، لم تعد تغري الا فئة ضئيلة من الجمهور، الذي ينام على حرير الشعارات والخطابات (واحيانا المصالح) بدلا من رؤية الواقع على حقيقته، وكما هو عليه.

- السبب الاخر الذي يمكن تلمسه يتمثل في المنافسة العالية الناجمة عن التدفق الاعلامي المطبوع والمرئي والمسموع. مما يضع الجمهور، تحت تاثيرات متعددة ومتضاربة ومتلاحقة، خاصة وان هذا التدفق جاء بعد فترة انحباس طويلة

- وثمة سبب مختلف، وهو ضغط الظروف المعيشية، والاقتصادية، وحيث لم يعد الاعلام يقف على راس اولويات احتياجات شرائح واسعة من الطبقة الوسطى (او التي كانت طبقة وسطى)! اما الشرائح المترفه فانها تتنفس في وسائل لهو خاصة بها ليس بينها بالضرورة الاعلام المقروء، وان كان بينها خدمات الاتصال الحديثة.

- مقابل ذلك، فقد تضخمت خدمات الصحف اليومية «التقليدية»، وخاصة في مجال الاعلان والملاحق والصفحات الملونة وصفحات الرياضة والمجاملات الاجتماعية من تعاز وتهان. مما لا يترك كبير حاجة لصحافة الاراء المستقلة او الحزبية.

- وهناك سبب اخر لا يقل اهمية، وهو اهتزاز الايمان بالكلمة، بعد سلسلة الهزائم والنكسات والمصاعب الاقتصادية، ويفاقم من ذلك ميل الصحافة للاثارة السياسية والاخلاقية.

وتحول هذه الصحافة الى مصيدة لاجتذاب القارئ، وشد اهتمامه باية وسيلة لهذه الاسباب مجتمعة، فان الصحافة الحزبية والمستقلة في مصر، لا تبيع نصف ما تبيعه صحيفة مثل «الاخبار». وكذلك الحال في اليمن (التي لا تقل بها الصحف الاسبوعية عن سبعين صحيفة) وكذلك هو الامر في الجزائر، وعندنا في الاردن. وبذلك فان حال الصحافة الجديدة، لا يختلف كثيرا وفي الجوهر عن حال الاحزاب التي يزيد عددها بينما يقل عدد الحزبيين، وفيما يتقلص عدد القراء فان عدد الصحف يزداد

ولعل التشخيص الوحيد الصحيح والذي يحمل بعض العزاء لمعشر الصحفيين واهل العلم، ان الدول التي تعيش حالة تحول ديمقراطي، انما تشهد مرحلة انتقالية، تمتزج فيها الالوان وتختلط الاولويات وتتداخل فيها الاصوات، فضلا عن غياب التقاليد الصحفية، وبموازاة ذلك غياب تقاليد القراء، وشيوع ثقافة شفوية، من قبيل ان السامع يصدق من القائل ما يذكره هذا عما نشرته الصحيفة اليوم، دون ان يكلف نفسه بالتدقيق في الامر، وقراءة ما ورد في الصحيفة المقصودة بنفسه.

ومعنى ذلك، انه الى جانب الامية التعليمية التقليدية، فان هناك نسبة عالية من الامية الثقافية. فقراءة الصحف حتى عندما تصبح عادة، فانها تظل مجرد عادة روتينية، وليس عادة عقلية. وفي مثل الظروف المشار اليها، فانه لا يبدو عجيبا ان تزدهر الصحافة (مع حالات مد وجزر) بينما تنحسر على العموم نسبة القراء

احياء خدمة العلم حوار الصحافة والحكومة

عندما تسهم الصحافة في بلورة الافكار الارتجالية

محمد عمر

قد لا تختلف قضية خدمة العلم كثيرا عن غيرها من القضايا التي تبقى مفتوحة دوما. وتبقى والحال هذه مثار جدل واخذ ورد بين الناس وفي وسائل الاعلام سواء بسواء.

خدمة العلم التي كانت جمدت عام ١٩٩١ لاسباب قيل في تفسيرها انذاك بانها اقتصادية تهدف الى ضبط الانفاق الحكومي العام ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي. ظلت دائما عرضة لاقتراحات باعادة احيائها احيانا لاسباب وطنية وفي غالب الاحيان لاسباب اقتصادية ايضا تستهدف امتصاص البطالة وتشغيل الوافدين الجدد لسوق العمل.

الوزير في حكومة عبدالسلام المجالي الدكتور بسام العموش والذي عاد ليتسلم حقيبته في حكومة الدكتور فايز الطراونة، مخالفا لقرار وموقف جماعة الاخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الاسلامي الذي كان ينتمي له. ربما يجد نفسه مضطراً في محاولة منه لاقناع الشارع السياسي الاسلامي بشكل خاص والمعارضة بشكل عام بجدوى المشاركة في الحكومة. ربما دفعه ذلك الى التفكير في ايجاد حلول لمشاكل طالما عانى منها الشعب الاردني وعلى راسها قضية البطالة التي وصلت حسب الارقام الحكومية الى ١٤٪ فيما قدرتها جهات اخرى بـ٢٧٪ فاقدم على طرح فكرة احياء خدمة العلم للمساهمة في تخفيف هذه النسبة ولكن هذه المرة بتصور جديد اسماه الخدمة الدنية. التغطية الاعلامية لفكرة الوزير الاسلامي كشفت عن ان الفكرة انجزت على عجل، ويبدو ان الفكرة لم تخضع للبلورة والصياغة النهائية قبل طرحها وكان ان تكفلت المتابعة الاعلامية لها بالمساهمة من خلال الحوار المفتوح في نقلها من حيز الارتجال والعفوية الى حيز الصياغات النهائية ووضع الاليات لتنفيذها

فعلى سبيل المثال كتب حلمي الاسمر في «الدستور» ٩/٣٠ معلقا ومطالبا بجعل الخدمة اختيارية وفي المجال الدني لمن يرغب بعد فترة تدريب اجبارية مع الاخذ بعين الاعتبار ضرورة تحسين رواتب المكلفين بها. وعاد احمد جميل شاكر في نفس الصحيفة ١١/١ لاثارة الموضوع مرحبا بالفكرة من باب «توفير العمل الاجباري والشريف للغني والفقير» ومن باب «معالجة العمالة الوافدة باسلوب علمي واقعي».

العموش حمل فكرته الى مؤتمر التشغيل ومكافحة البطالة، ثم تحدث فيها رئيس الوزراء خلال مؤتمره الصحفي «٩/٢٧» وايضا بدون بلورة نهائية لتعاود الصحف من جديد اثارتها ووضع العديد من الملاحظات والتساؤلات التي بدأت من دستورية الفكرة كما فعلت «العرب اليوم» حين نشرت في صفحتها الاولى ١٠/١ رسالة وجهتها النائب السابق توجان فيصل الى رئيس الوزراء قالت فيها «ان فكرة احياء خدمة العلم في المجال المدني نقض صريح للمادة «١٣» من «الدستور» ثم وصفتها بانها محاولة «فرض السخرة على الشعب الاردني»، ولم تنتهي الملاحظات عند هذا فقد تناولت اسئلة من نمط فيما اذا كانت الخدمة ستكون الزامية ام اختيارية، واذا ما كانت ستشمل فترة تدريب. وكم عدد سنواتها وفيما اذا كانت ستحسب مع الراتب التقاعدي، وما هو الراتب الشهري الذي سيتقاضاه المكلف، ومن هي الجهة التي ستحمل هذه النفقات، وهل الموازنة العامة قادرة على تحمل اعباء جديدة، وما مدى تاثيرها على سوق العمل ... الخ، كل هذه الاسئلة حملتها الصحف الى الحكومة وتحديدا الى صاحب الفكرة الدكتور العموش، ورداً على اسئلة لمراسل «العرب اليوم» اجاب «بان الحكومة قطعت شوطاً طويلاً في مناقشة فكرة بديلة لخدمة العلم (الخدمة المدنية) والتداول من مسؤولين عسكريين» وان مجلس الوزراء ومجلس التنمية يبحثان اليات تطبيق الفكرة ... بعدم المنتسب في مواقع مدنية ... التدريب العسكري لمدة ٣ شهور مضيفاً بان ... صغار السن الذين تصل اعمارهم ١٨ عاما اي مواليد ١٩٨٠ مشيراً الى ان رواتبهم ستكون ... دينار تتحمل الحكومة نصفها ورب العمل النصف الآخر. حديث الوزير اثار شهية الصحافة فعادت الى تسجيل ملاحظاتها فقالت «الدستور» ١١/١٠ «سؤاله ليعلن هذه المرة ان الخدمة ان تكون اجبارية فيقول «ان الحديث عن خدمة العلم بالمفهوم القديم ليس وارداً» مؤكداً على تقديم رواتب مجزية ولكن دون الحديث عن فترة تدريب اجبارية

ويبدو ان الحكومة تنبهت اخيرا لملاحقة الصحافة وملاحظاتها فسارعت الى احالة الفكرة الى لجنة وزارية شكلت لهذه الغاية مع القوات المسلحة لوضع الترتيبات اللازمة وذكرت «الراي» نقلاً عن مصدر حكومي ان «الاعلان رسميا عن جميع الاجراءات المتعلقة بخدمة العلم من مختلف النواحي لن يتم قبل ان تستكمل اللجنة اعمالها» ومع ذلك فان تصريحا للعموش ظهر في «الراي» نفس اليوم يقول فيه ان موازنة خدمة العلم ستكون من القوات المسلحة.

بتاريخ ١١/٢٥ نقلت «الراي» عن احد اعضاء اللجنة الوزارية قوله ان اللجنة انهت اعمالها ووضعت توصياتها امام رئيس الوزراء. ودون الخوض في التفاصيل اضاف الخبر «ان الورقة التي تم رفعها تحتوي تصورا متكاملاً حول موضوع خدمة العلم من مختلف النواحي المالية والإدارية ولفترة الخدمة».

تناول فكرة احياء خدمة العلم من قبل الصحافة وان لم يكن بالكثافة التي تفرضها قضية تهم كل اسرة اردنية، وان لم يرتق الى مستوى غيرها من القضايا التي شغلت اهتمام وسائل الاعلام خلال الشهر الماضي مع انها قد لا تقل اهمية ولكن طريقة المتابعة لها شكل حالة ربما تكون فريدة في انجازات الصحافة الا وهي دفع الحكومة الى بلورة فكرة بدت انها ارتجالية وعفوية تماماً جاءت تحت ضغط الحاجة الملحة لحل مشاكل مستعصية. وبذلك فان الصحافة اثبتت بانها قادرة على مساعدة الحكومة في اتخاذ القرار السياسي المناسب دون تسرع.

الفكرة بالطبع لم يتخذ حتى اللحظة قرار نهائي بشانها. ولكنها مرشحة للتفاعل عبر وسائل الاعلام خلال الفترة القادمة خاصة وان اي قرار ستتخذه الحكومة بشان احياء خدمة العلم سيجد من يناقشه فالمعارضين للفكرة كثر ولديهم اسباب يرونها تستحق الاهتمام مثل تاثيرها على الموازنة العامة للدولة وعلى سوق العمل وعلى الحراك الاجتماعي والمؤيدين ايضا لديهم اسبابهم التي تستحق النقاش كامتصاص البطالة والاستفادة من تجربة القوات المسلحة في تدريب وتاهيل الايدي العاملة خاصة وان والحديث يجري عن قدرة الجيش على تدريب هؤلاء على حوالي ٧٠ مهنة مطلوبة في سوق العمل. وما اعلنه العموش من خلال «الدستور» ١١/٢٨ من ان الاسابيع الثلاثة القادمة ستشهد اقرار «مشروع التاهيل والتدريب الوطني» وهي التسمية الاخيرة او البديل من خدمة العلم سيثير حماسة الكتاب خاصة وان التصور الذي طرحه لا يرضي الجميع، وربما ...

المهلة انتهت والصحف صوبت اوضاعها على مضض

اثار قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين بشان المادة الثالثة عشرة من قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٨، والذي اعتبر ان جميع المطبوعات القائمة يتوجب عليها تصويب اوضاعها وفقا للقانون الجديد من حيث زيادة راسمالها الى الحد المنصوص عليه. القرار الذي وقعه القاضي طاهر حكمت رئيس الديوان رئيس محكمة التمييز، وعلي الهنداوي رئيس ديوان التشريع والراي في رئاسة الوزراء، والقاضي عبد اللطيف التلي والقاضي بسام نويران قاضيا محكمة التمييز والسيد اياد القطان مندوب وزارة الاعلام، اثار ردود فعل في اوساط الصحفيين عامة ونقابة الصحفيين التي اصدرت بيانا استنكرت فيه تصرفات المسؤولين والقائمين على تنفيذ قانون المطبوعات والنشر في وزارة الاعلام، واعتبرت اجراءات دائرة المطبوعات والنشر لتصويب اوضاع الصحف محاولة التفاف على النقابة وتهميش لدورها.

واعلن مجلس نقابة الصحفيين تمسكه بموقفه السابق والمعلن والرافض لكثير من مواد وبنود قانون المطبوعات، تمسكه ايضا بموقفه بان توفيق الاوضاع للصحف القائمة حاليا وبموجب نصوص القانون لا يشمل راس المال

وراى مجلس النقابة ان الاسلوب الذي تم اتباعه للحصول على قرار من ديوان التفسير للقوانين يظهر بوضوح نية الجهات المسؤولة في اقصاء النقابة وتهميش دورها، في الوقت الذي ترى فيه النقابة بانه كان يستوجب حضور ممثل عن النقابة لابداء رايها ووجهة نظرها بصفتها هي التي تود وتطلب تفسير القانون وليس دائرة المطبوعات والنشر.

وهددت النقابة باللجوء الى القضاء حال تعليق اية صحيفة عن الصدور لبيان وجهة نظرها وتفنيد النصوص القانونية، وتوضيحها من خلال هيئة دفاع، رغم اعتراف مجلس النقابة ان القضية «خاسرة» لسبب ان قرار ديوان التفسير للقوانين يعتبر جزء من القانون.

الايام الاخيرة من المهلة المتاحة شهدت شيئا من التوتر في اوساط بعض الصحف، وقد استذكر بعض الصحفيين ما جرى قبل عام مضى عندما تسلم رؤساء تحرير ثلاث عشرة صحيفة كتبا رسمية تطالبها بالتوقف عن الصدور، وذلك قبل تستانف الصدور بعد قرار محكمة العدل العليا الشهير.

بالمحصلة، ما ان جاء يوم ١١/٣٠، وهو اليوم الاخير من تلك المهلة حتى كانت اغلب الصحف قد صوبت اوضاعها وان كان بعضها قد قام بذلك على مضض وفي اللحظة الاخيرة ينتظر شيئا من المرونة «الموعودة» في تطبيق القانون، وهو الامر الذي لم يحصل ولكن ذلك لم يقف حائلا من التصويب سوى امام عدد محدود من الصحف الاسبوعية.

لكن حتى هذه الصحف ما يزال امامها ثلاثة اشهر اخرى قبل ان يبت نهائيا بمسالة سحب ترخيصها وهو الامر المنوط بقرار من مجلس الوزراء.

سوق الصحافة والنشر سيتكون من (٤٢) صحيفة ومطبوعة منها ... يوميات و(...) اسبوعيات و(٢٧) مطبوعة متخصصة من بينها «المشرق الاعلامي» ... يوميتين جديدتين في الطريق ... تداول اخبار ... ملأ السوق.



برنامج التصحيح يعود لواجهة الاعلام الاقتصادي

تمديد البرنامج لسنوات اخرى يراوح بين صعوبة الحقائق وبين الترويج وبث الطمأنينة

احمد أبو خليل

رغم ان حديث التصحيح الاقتصادي لم يغب عن الاعلام الرسمي وغير الرسمي طيلة عقد مضى - تقريبا - الا انه من المرجح ان الموضوع سيحتل حيزا اكبر خلال الاشهر القادمة التي تشكل الفترة الاخيرة من عمر البرنامج الذي بدأ اوائل عام ١٩٨٩ وسينتهي مطلع العام القادم، فيما يجري الان حديث واسع عن برنامج تصحيح جديد يستمر لمدة ثلاث سنوات اخرى ١٩٩٩-٢٠٠١.

ربما كان من سوء حظ انصار البرنامج ان الاشهر الماضية كانت الفترة الاسوأ في عمره، ففي حزيران الماضي اعلن البنك الدولي معلومات عن ارقام نمو متدنية تصل الى ١٪ في حين كانت الحكومة تتحدث عن نسبة نمو تصل الى حوالي ٦٪ احيانا، وهو الامر الذي اسمته الصحافة حينها فضيحة ارقام النمو.

وبرغم ما قيل احيانا بان الصحافة ضخمت الموضوع لانها كانت في حالة مواجهة مع حكومة الدكتور عبد السلام المجالي في ذلك الوقت، وان الفريق الاقتصادي لتلك الحكومة عجز عن الدفاع عن نفسه اعلاميا (مثلا ما كتبه د. فهد الفانك في «الرأي» ٩٨/٨/٢٩) الا ان هذه المسألة شكلت واحدة من القضايا الصعبة التي انهت الحكومة السابقة عهدها بها، لدرجة جعلت رئيس الفريق الاقتصادي انذاك الدكتور جواد العناني (وهو بالمناسبة وزير اعلام سابق) يقول ردا على الحملة النيابية المرافقة للحملة الاعلامية «هذه هي ارقامنا واذا لم تعجبكم احجبوا الثقة عنا».

لكن التغيير الوزاري الذي جرى اواخر اب الماضي، وان كان بالنسبة للدكتور العناني قد شكل مزيدا من الثقة بدليل الموقع الجديد الذي احتله، الا ان هذا التغيير الذي اتى بحكومة الدكتور فايز الطراونة، قد ادى الى هبوط ملحوظ في التناول الاعلامي وادى الى برود في اللهجة المستخدمة اعلاميا فيما يتعلق بموضوع ارقام النمو، وبرنامج التصحيح الاقتصادي على العموم لصالح النبرة المتفائلة والمنتظرة التي ترافق كل تشكيل جديد عادة.

لكن برنامج التصحيح الذي مرت «فوقه» حوالي عشر حكومات لا ينتظر، وسينتهي «اجله» بموعده المحدد سواء كانت خاتمته حزينة او سعيدة، كما ان الاعلام بدوره لا ينتظر سيما وان فترة التأمل التشجيعية التي يمنحها الاعلام عادة للحكومة الجديدة قد انتهت.

انفاش اعلامي

وقد كانت زيارة الفريق الاقتصادي الحكومي لواشنطن التي جرت في الفترة الاولى من التشكيل مرت بهدوء على صعيد الاعلام، وذلك رغم ان عضوية الفريق والقضايا المبحوثة تشكل جوهر ما يجري الان من النقاش «التنفيذي» له، فقد تواجد في واشنطن في اوائل تشرين اول كل من رئيس الوزراء د. الطراونة والدكتور جواد العناني رئيس الديوان الملكي والدكتور ميشيل مارتو وزير المالية والدكتور نبيل عماري وزير التخطيط والدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي، وكان جدول اعمال زيارة الوفد يشمل اجراء تقييم للخطوات التي قطعها برنامج التصحيح، والخطوة التالية التي ستعقب انتهاء العمل به، وذلك حسب صحيفة «الاسواق» ٩٨/١١/٣، التي اضافت ان رأي المسؤولين في الصندوق يرجح تمديد العمل ببرنامج التصحيح لمدة عام قابلة للتمديد.

لكن الاستفادة الاعلامي الجديد في هذا الموضوع بدأ مع تغطية زيارة وفد البنك الدولي الى الاردن مؤخرا في ٩٨/١١/٨، واستمرت اربعة ايام قابل خلالها الوزراء والوزارات المعنيين بالشأن الاقتصادي وعقد اجتماعين مع كل من اللجنة المالية في مجلس النواب ومجلس الاعيان.

كان الوفد برئاسة الدكتور كمال درويش نائب رئيس البنك الدولي لشؤون الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الزائر الذي تحظى زيارته واحاديثه عادة باهتمام اعلامي واسع، ففي مطلع هذا العام اشاد في زيارة قام بها للاردن، بالاقتصاد الاردني واكد انه يحقق نسب نمو جيدة واعتبرت الصحف ونشرات الاخبار الرئيسة حينها تصريحاته تلك بمثابة شهادة يعتد بها من قبل المؤسسات المالية الدولية، ثم عادت الصحف بعد ذلك لتتناول تصريحات اخرى حول نسب نمو منخفضة، كما ابرزت حرصه في زيارة لاحقة قام بها في اواخر عهد الحكومة السابقة على الالتقاء مع القطاع الخاص وتقديمه تطمينات بخصوص المستقبل، بعدما اجرى حوارا مع رجال اعمال اردنيين، وقد صرح الحاج حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين بعد اللقاء «ان الحوار مع وفد البنك دار حول اعادة تقييم برنامج التصحيح خاصة وان الحكومة فاجأتنا بارقام نمو متدنية».

لكن الاهتمام الاعلامي بزيارته الاخيرة لم يقتصر على تغطية اخبار اجتماعاته، بل لقد كانت الصحف والتلفزيون ايضا مجالا لنقاشات وحوارات ومقالات اجريت وكتبت لتتناول المواضيع التي طرقها الوفد.

تفاوت في التناول

تراوحت اللغة المستخدمة في التغطية الاعلامية بين الاعتراف بالحقائق الصعبة حول النتائج الحقيقية لعشرة اعوام من برنامج التصحيح ومحاولات ايجاد تفسيرات «مشجعة» للتوجه نحو برنامج جديد، سيما وان الاعلام الرسمي في السنوات السابقة كان يعد بان مرحلة شد الاحزمة ستنتهي مع نهاية البرنامج، ولن الاتفاق والنمو بمثابة للتضحية وتكلفة اجتماعية ستنتهي ايضا بنهاية البرنامج.

وبمقارنة التقريرين اللذين بثتهما وكالة «بترا» حول اجتماع وفد البنك مع كل من اللجنة المالية لمجلسي النواب والاعيان، ولمواقف الدكتور كمال الشاعر رئيس لجنة الاعيان والمهندس سعيد هايل السرور الذي حضر اجتماع اللجنة المالية لمجلس النواب تبين النمطين المذكورين من اللغة المستخدمة في وسائل الاعلام.

فقد تحدث العين كمال الشاعر في مذكرة وجهها للبنك الدولي، بلغة اقتصادية تركز على ضرورة الاستمرار بجوهر الاجراءات والسياسات التصحيحية، وضبط الانفاق العام والغاء اشكال الدعم بما في ذلك التعليم باستثناءات خاصة، وضرورة الاستمرار في سياسات الخصخصة على ان توجه عوائد الخصخصة لتعزيز الاحتياطي المالي في البنك المركزي وتسديد الديون. اما المهندس سرور الذي التقى مع وفد البنك الدولي فقد كان محتوى حديثه منسجما مع الموقف المعتاد للنواب من حيث التركيز على الجانب الانساني والتخفيف من الانعكاسات السلبية التي ترتبت على الشرائح الفقيرة في المجتمع بسبب برامج التصحيح.

وقد تكرر نفس المحتوى الى حد كبير في اللقاء الذي جرى بين اللجنة المالية لمجلس النواب ووفد البنك الدولي، فقد جرى التركيز على استمرار الدعم الحكومي في مجال الصحة والتعليم والتركيز على حزمة الامان الاجتماعي وقضايا الفقر والبطالة، وبذلك يلاحظ اختلاف اللغة المستخدمة بين اللجنتين الماليتين في النواب والاعيان.

وبرغم ان ما نشر في الاعلام عن اللقاءات التي اجراها وفد البنك مع الوزارات والدوائر المعنية كان قليلا، الا انها فيما يبدو كانت لقاءات عملية واجرائية، لكن امر التصحيح وبرنامجه اخذ حيزا في بعض التغطيات الاخرى كما تناوله بعض الكتاب، وكان العنوان الرئيس لذلك يتخلص في ان البرنامج القادم هو برنامج تصحيح وطني، وكذلك فيما يبدو كنوع من الاستباق على التهمة الاعتيادية لبرامج التصحيح بانها برامج معدة من قبل الصندوق والبنك الدوليين.

فقد اجرت «العرب اليوم» و«الدستور» اكثر من تحقيق مع شخصيات اقتصادية اشاروا بشكل عام الى ان فشل البرنامج السابق لا يعني التخلي عن البرنامج واهدافه وضرورة استمراره.

وبالاضافة للصحافة فقد اهتم التلفزيون بالموضوع طيلة الاشهر الماضية، وبالذات من خلال برنامج الدكتور فهد الفانك «من جهة اخرى» فقد خصصت عدة حلقات من هذا البرنامج تتناول جوانب عديدة من برنامج التصحيح، كالتفاصيل، وهيكلة بعض القطاعات، ومسألة النمو وارقام النمو، وقضايا الفقر والبطالة، والشراكة الاوروبية وعضوية منظمة التجارة الدولية، وحزمة الامان الاجتماعي، وهي من المواضيع التي قال الدكتور الفانك نفسه في مقالته («الرأي» ١١/١٠) اي في اليوم الثاني لزيارة وفد البنك انها قد تكون مواضيع للبحث في برنامج التصحيح الجديد للسنوات الثلاث القادمة.

تسخين وتبريد

ان قضية برنامج التصحيح الجديد ما زالت في اولها، وهي ستشهد تصعيدا اعلاميا مع بدء فترة النقاش مع اداء حكومة الطراونة الذي يترافق مع التحضير لموازنة العام القادم التي ستوضع في ضوء السنة الاولى من البرنامج الذي جرى بحثه مع صندوق النقد سابقا ومع وفد البنك الدولي اخيرا، وهذه بمجملها قضايا اقتصادية ساخنة في الاعلام عادة.

فهل ستنجح الحكومة في اظهار برنامجها كبرنامج «وطني»، وهل ستنجح في التوفيق بين ما جرى من نقاش مع البنك والصندوق من جهة وبين ما يريده النواب وما سيطرحه الاعلام من جهة اخرى. وبين صعوبة الوقائع والحقائق على الارض من جهة ثالثة؟ يبدو ان الرأي العام الاردني سيكون لاشهر قادمة امام اعلام اقتصادي ساخن، لكنها سخونة لن تلغي لمواجهة برد «كوانين»!



حملتان اعلاميتان في انتخابات غرفة تجارة عمان الأخيرة

تطعيم التجارة بالشعار السياسي

شهدت انتخابات الدورة ٢١ لغرفة تجارة عمان التي جرت في ١٧ تشرين ثاني، صنفين من الحملات الاعلامية والدعائية، الاول رسمي معلن ومكشوف بالوسائل المعتادة من بيانات ويافطات وخلافه، والثاني غير رسمي وغير معلن ومستور اداته الرئيسة هي الفاكس حيث سجل تقرير صحفي في جريدة «الرأي» ١١/١٦ الملاحظة المتعلقة بانتشار ملفت للنظر لتوزيع المناشير والبيانات بواسطة الفاكس تستهدف بعض المرشحين كدعاية مضادة، وقد جرى ذلك دون اعلان مصدر هذه الفاكسات والجهة التي تتبناها.

ولعل ذلك كان احد مؤشرات اشتداد حرارة التنافس في هذه الانتخابات، كما لفت انتباه متابعي الحملات الاعلامية فيها، وضوح الشعار السياسي - الاقتصادي، فقد ابرزت الكتلتان المتنافستان في كل وسائلهما الدعائية موقفهما الرافض للتغلغل الاسرائيلي في الاقتصاد الاردني، وان كانت كتلة التعاون حرصت على ان تسمي ذلك رفضا للتطبيع مع اسرائيل، وهو بحسب بعض الاراء الامر الذي دعا كتلة الوفاق التي فازت بالاغلبية للاعلان في يافطاتها التي انتشرت في اكثر من مكان الى القول انها تدعو لوقف التغلغل الاسرائيلي بالافعال وليس بالاقوال.

لكن موقف كتلة التعاون الرافض للتطبيع ربما كان الدافع الرئيس وراء المهرجان الذي اقامه رئيس رابطة الكتاب الاردنيين الاستاذ فخري قعوار المعروف بانه المقاوم للتطبيع دعما للكتلة ومرشحيها، وهو امر يحصل لاول مرة، حيث ابدى الاستاذ قعوار اعجابه بالكتلة ومرشحيها منطلقا من الايجابيات التي يراها في بيان الكتلة الانتخابي، وذلك حسب الخبر الذي اوردته «الدستور» في ١١/١٩، كما لفت الانتباه الكلمة التي القاها احد اعضاء الكتلة مؤكدا على اهمية دور رجال الفكر والسياسة في دعم القطاع الاقتصادي والتجاري بشكل خاص.

من جهة ثانية، فقد وجد التجار في حملاتهم الاعلامية فرصة لاعلان موقفهم الرافض لتوجه الحكومة السماح لبعض التجار باستخدام ميناء حيفا الاسرائيلي لغايات استيراد البضائع للاردن، واكدوا موقفهم المؤيد لاقتصار الاستيراد عبر ميناء العقبة فقط.

اما الشعار السياسي / الاقتصادي الثاني الذي برز في اولويات الحملات الاعلامية فكان يتعلق بالدعوة لتوسيع العلاقة مع السوقين الفلسطيني والعراقي. ففيما يتعلق بالسوق الفلسطيني اعلنت الكتلتان موقفهما المستند الى استحواذ اسرائيل على التجارة مع هذا السوق بحجم يقدر بحوالي ٢٫٥ مليار دولار سنويا ليحتل بالتالي المركز الثاني بعد السوق الاميركي في التجارة الاسرائيلية، وكان القطاع التجاري الاردني قد طالب على مدى السنوات السابقة بحصة اكبر من التجارة مع هذا السوق وناشد الحكومة تبني هذا الموقف في كل مباحثاتها ولقاءاتها مع الطرف الاسرائيلي، وهو الامر الذي كان من المفترض بحثه في لقاء ثلاثي بين وزراء التجارة في الاردن واسرائيل والولايات المتحدة في اجتماع عقد في مدينة الحسن الصناعية في اوائل تشرين الثاني الماضي لكن الوزير الاسرائيلي تغيب عن هذا الاجتماع وفضل الانفراد بلقاء مع الوزير الاميركي الذي غادر الاردن الى اسرائيل محملا بالشكاوى والمواقف الاردنية حول هذا الموضوع وغيره.

اما فيما يتعلق بقضية توسيع العلاقة التجارية مع السوق العراقي فهي القضية التي لم يتوقف التجار عن طرحها في كل المناسبات، فقد نالت تركيزا خاصا في الحملة الانتخابية الاخيرة، وقد وصفتها كتلة الوفاق في بياناتها الانتخابي بالقول «ان علاقات الاردن التجارية مع فلسطين والعراق على رأس اولوياتنا لما لهذين البلدين الشقيقين من خصوصية باعتبارهما جناحين يحلق بهما الاردن».

الى جانب هذه القضايا فقد احتلت بعض المسائل الاقتصادية مساحة خاصة في الحملة الانتخابية، مثل الفوائد البنكية المرتفعة، والعلاقة مع القطاع العام والاعباء الضريبية والرسوم الجمركية وغيرها. كما ابرزت الكتلتان بعض القضايا المطلبية الخاصة بصغار التجار.

برغم ان الانتخابات جرت في ظل حملة اعلامية ساخنة نسبيا، لكن ذلك لم ينعكس في حجم الاقبال على التصويت، فقد شارك بها اقل من ثمانية الاف ناخب من اصل حوالي ثلاثين الفا ممن يحق لهم الانتخاب. كما ان محتوى البيانات والبرامج الانتخابية المتقاربة الى حد كبير انعكس في تصويت لم يكن على اساس القائمة كما كان البعض يتوقع، بل ان النتائج توضح انه كان هناك «تشريك» بين القائمتين كما ان رئيسي القائمتين نالا اصواتا متقاربة فقد نال السيد حيدر مراد الذي فازت كتلته بسبعة مقاعد ٤٦٠١ صوتا في حين نال السيد رياض الصيفي الذي فازت كتلته بخمسة مقاعد ٤٢٤٥ صوتا.

لقد تابعت الصحف الحملة الانتخابية ونشرت بيانات الكتل والمستقلين واجرت مقابلات معهم، لكن اتضح ان ميول بعض الصحف لم تكن متوازنة بين الكتلتين، كما ان النتائج وعمليات الفرز حظيت بالمتابعة الصحفية على مدى يومين، وبعد اعلان اسماء الفائزين كتبت «الاسواق» افتتاحيتها حول الموضوع كما كتب خالد الزبيدي المحرر الاقتصادي في «العرب اليوم» مقالته حول النتائج، وفي الموقفين كان هناك ترحيب بالنتائج المتوازنة والتفاؤل بقدرة المجلس الجديد على قيادة القطاع التجاري في السنين المقبلة.

تبقى الاشارة الى ان الحملة الانتخابية التي تراوحت بين السياسة والاقتصاد، تمحورت حول مطالب وقضايا سيجد المجلس الجديد نفسه مضطرا لوضعها على طاولة التفاوض والحوار مع الحكومة، وذلك برغم ما يبدو او يتوقع من ان المركز المالي القوي نسبيا للتجار وللتجارة في الدولة ككل سيوفر له موقعا قويا ومستقلا في القرار الاقتصادي والسياسي الذي يخصه.

توقيف مدير صندوق المعونة يوقف اخبار الفقر

لاحظ المتابعون للتغطيات الصحفية لاخبار الفقر ومكافحة الفقر هبوطا حادا جدا في حجم هذه التغطيات بعدما قرر وزير التنمية احالة مدير عام صندوق المعونة الى النائب العام وقيام هذا الاخير بتوقيفه.

فخلال السنة الماضية لم يكد اي عدد من اي صحيفة يومية يخلو من عدة اخبار تتعلق بنشاطات مكافحة الفقر مهما كانت جدارتها للنشر متدنية في بعض الاحيان.

ولما كان صندوق المعونة الوطنية هو الجهة الاولى المعنية بالعمل ميدانيا لمكافحة الفقر، فقد كانت اخباره سواء المتعلقة بالمركز والادارة او تلك المتعلقة بالفروع تحظى بتغطية اعلامية ملحوظة، لكن توقيف مديره الذي جرى نشره في الصحف لم يكن امرا عاديا فقد اشار اكثر من معلق في الصحف الى خلافات بين الوزير والمدير تشكل خلفية لقرار احالته للمحاكمة، لكن الوزير رفض التعليق باي شكل لان القضية اصبحت امام القضاء، فيما تم رفض طلب اخلاء بالكفالة قدمه المدير الموقوف.

لكن قيام عشيرة المدير بنشر اعلان كبير في عدد من الصحف يعلنون فيه تضامنهم مع ابنهم، وثقتهم ببراءته، دون اغفال الاشارة الى ان الخلافات بينه وبين الوزير هي التي تكمن وراء عملية التوقيف تلك ودون امكانية الجزم مع وجود او عدم وجود مثل تلك الخلافات الشخصية الا ان المتابع للاشهر الاخيرة للاعلام الخاص بالفقر، كان بامكانه ان يكشف بسهولة ان هناك خلافا في العمل والاداء بين الوزارة والصندوق.

فعندما باشر الصندوق بحملة مساعدات بمناسبة بدء العام الدراسي قادها مدير الصندوق شخصيا ابتداء من منطقة الرمثا شمالا ثم اخذت تزحف نحو الجنوب، توقفت في مادبا بقرار من الوزير، الذي قال ان هناك خللا وتجاوزات في ادارة تلك الحملة.

كما بدا واضحا ان هناك خلافا بين الطرفين فيما يتعلق بقيام الوزارة بفصل ١١٥ موظفا بعقود من موظفي الصندوق، وفيما اعلن الصندوق انه لا يستطيع الاستمرار بدونهم، وان تقديم المعونات الدورية للمحتاجين سيتوقف بسبب هذا الفصل لموظفين يعملون في الميدان، اعلن الوزير ان عقود هؤلاء انتهت وان توظيفهم يثير اشكالات امام الوزارة التي بادرت الى تجديد عقود بعضهم والاعلان عن عدد من الشواغر لكي يتم ملئها بالطريقة الاعتيادية وليس عبر عقود.

والخلاف الثالث الذي اظهرته الصحف ايضا كان حول قضية فصل الصندوق عن الوزارة ماليا واداريا وتحويله الى دائرة مستقلة، كما برز خلاف اخر في تقييم عمل الصندوق. ففي حين كان الوزير يؤكد ان النتيجة متواضعة برغم الاموال المصروفة كان مدير الصندوق يشكو من قلة المخصصات ويؤكد على الانجازات وجدول النشاطات.

بعد التطورات الاخيرة غابت الى حد كبير اخبار الفقر، فيما تتناثر هنا وهناك اخبار قضية مدير الصندوق الموقوف واخبار اجراء تشكيلات جديدة في ادارة واقسام الصندوق الذي يدار الان من قبل مدير بالوكالة.

يبقى القول ان الفقر لم يكن ولن يكون قضية اعلامية ويفترض من المعنيين ان يدركوا ان غياب اخبار الفقر لا يعني غياب الفقر نفسه.

اعلانات النعي.. لا عزاء لمن لا يملك المال

محاذير سياسية واجتماعية لاعلانات النعي التفاخرية

كان الصحفي يقسم اغلظ الايمان ان اعلان الشكر على تعاز والذي نشره قريبه لا يمت بصلة للحقيقة، فالرجل «غلبان» وابنه المتوفى هو طفل مصاب باعاقة عقلية وكانت وفاته متوقعة في كل وقت».

وحسب الزميل الصحفي فان قريبه ذاك وعلى طريقة «ما فيش حد احسن من حد» نقل حرفيا تعابير الشكر لامراء ووزراء ومسؤولين مدنيين وعسكريين وفق الترتيب المألوف الذي ينشر عادة في الصحف ونشره على ربع صفحة بينما كان قد نشر اعلان النعي على عامودين وبارتفاع ٧ سم.

والمعروف ان اعلانات العزاء قد الغيت منذ زمن وتم التفاهم مع الصحف على الاكتفاء بنشر اعلانات النعي.

والاصل ان النعي يقوم به ذوو الفقيد لكنه تحول الى مدخل للالتفاف على القرار السابق حيث اصبح كل من يرغب بالتعزية من خلال الصحف ينشر اعلان نعي للفقيد.

ثم تأتي اعلانات الشكر على تعاز لتستكمل مظاهر الاستعراض والتفاخر بمكانة المتوفى ومكانته او مكانة اهله وبعضها ينشر على عدة صفحات، اذ يخصص اعلانا مستقلا لكل شخصية رئيسية خاصة اذا كان من بينها جلالة الملك وسمو ولي العهد والامراء.

وحسب ما يرى البعض فان خبر قيام مسؤولين كبار بعينهم بتقديم العزاء والذي يأتي من خلال نشر اعلان الشكر على تعاز، هو الخبر الوحيد المحصن ضد النفي، فكيف يمكن لمسؤول ان ينشر نفيا لقيامه بواجب العزاء اذا قرأ اسمه مباشرة او بصفته الوظيفية في اعلان شكر على تعاز.

وليس هذا الا الجانب الطريف في قضية عادت تأخذ ابعادا غير منطقية. فحتى الشيء الاخير الذي يتساوى فيه الناس وهو الموت لم يعد كذلك، وقد يكون من حق من يملكون، اقامة مراسيم فاخرة للعزاء او الدفن او القبر لكن تعميم ذلك على الملأ من خلال التمايز الفاضح في حجم الاعلانات ونوعية المعزين هو امر يخرج عن نطاق الخصوصية والحريات الشخصية.

ولا شك ان جلالة الملك وسمو ولي العهد حين يقومان بتلك اللفتات النبيلة تجاه العديد من ابناء الاسرة الاردنية وخاصة ممن خدموا في مواقع المسؤولية بزيارة دار العزاء، فالامر مقصود لذاته ويعبر عن مشاعر انسانية عظيمة تساعد اهل الفقيد في مصابهم وليس محببا ان تتحول الى مادة للتفاخر، ناهيك عن البعد الاخطر كثيرا وهو اظهار القيادة بانها تميز في الموت بين ابناء الشعب فتخص البعض دون البعض الاخر بتقديم العزاء.

ويرى بعض المراقبين ان الصحيح هو وضع قيود تلزم بالاكتفاء بشكر عام دون تفاصيل.

بالطبع ليس مطلوبا التخلي عن هذه اللفتات الكريمة بالغة الاثر التي يقوم بها جلالة الملك او سمو ولي العهد او الامراء بل على العكس فهذه ظاهرة يعتز بها، ويجب عدم الاساءة اليها بتحويلها الى مادة للتفاخر تميز بين ابناء الشعب الواحد من خلال الاعلانات في الصحف.

ويقول مسؤول اعلانات في احد الصحف ان مصلحة الصحف عدم اعادة النظر في هذا الموضوع، لكن من زاوية اجتماعية وسياسية، فالامر اكبر واهم من اية مصلحة مادية ضيقة.

الاعلان عن الانجازات الطبية: بين رفع اسم الاردن عاليا ورفع الارباح عاليا ايضا

يتحرك «الاعلام الطبي» بين غايتين متباعدتين، الاولى تتصل بمسائل التوعية الصحية بحيث تشتمل تلك الجوانب المتعلقة بمستوى الانجازات الطبية والتعريف بالجديد منها في الاردن، والثانية تتصل بمسائل الترويج التجاري لبعض المراكز الطبية والمستشفيات وفي بعض الاحيان لاطباء معينين.

واذا كانت الغاية الاولى ليست مثار جدال من حيث طبيعتها الايجابية، فان الغاية الثانية المتعلقة بمسائل الترويج اخذت تثير جدالات ونزاعات احيانا سواء في الوسط الاعلامي او في الوسط الطبي نفسه.

لقد وجدت الصحافة نفسها في احيان كثيرة تتلقى اعلانات متضاربة حول بعض الانجازات الطبية كالعمليات الخاصة وحتى فيما يتعلق بوصول اجهزة حديثة، وكل طرف يعلن ان انجازه او جهازه هو الاول من نوعه في الاردن احيانا وفي الشرق الاوسط في غالب الاحيان، بل ان الامور وصلت احيانا الى التهديد عبر الصحافة باللجوء الى القضاء، او رفع شكاوي لنقابة الاطباء عندما يشعر طرف انه مصاب بالغبن بسبب محاولة طرف اخر حيازة لقب «الاول من نوعه».

الدكتور حنانيا دعا في ١١/٧ وفي تصريح لجريدة «الدستور» الى تشكيل لجنة طبية خاصة، تعنى بفحص الانجازات الطبية الجديدة قبل الاعلان عنها في وسائل الاعلام على ان تضم هذه اللجنة مندوبين من وزارة الصحة ونقابة الاطباء والخدمات الطبية والقطاع الخاص وجمعيات الاختصاص والجامعات الاردنية، واشار حنانيا الى ان التنافس الطبي المبني على النواحي المادية، والهادفة للدعاية الشخصية يعتبر امرا مزعجا في بلد مثل الاردن.

وقد يبدو ان تنفيذ مثل هذا الاقتراح يحل جزء من المشكلة وبالذات ذلك الجزء المتعلق بمسالة الاولوية، لكن مسالة الترويج والدعاية لا تقف عند هذا الجانب الذي قد يكون ابسط الجوانب واقلها ضررا، ولعل مطالعة اللقاء الذي اجرته «الدستور» مؤخرا مع الدكتور نعمان ابو عيشة يفتح ابوابا في مخاطر الترويج والدعاية الطبية تدخلنا في تعقيدات جديدة.

فقد اثار الدكتور نعمان ابو عيشة مستشار جراحة القلب والصدر والاوعية الدموية قضية الدعاية والترويج الطبي من اكثر من زاوية، فاوضح مقدما انها ممارسة تختلف من حضارة لاخرى مبينا ان بعض الدول وضعت تشريعات بخصوص المهن الطبية تمنع استخدام الصحافة والتلفزيون لنشر خبر يعود بالفائدة المادية او الدعاية الشخصية لاي كان في هذا القطاع، لدرجة تصل الى تحديد مواصفات لافتة العيادة الطبية وما يكتب عليها.

وسخر ابو عيشه مما يجري من اشكال الدعاية ووصفها بالعرس، فهناك برأيه تطبيل وتزمير وملابس مزركشة، وهناك دلال ينادي باعلى صوته للترويج لهذه الجهة او تلك.

واشار ابو عيشه بشكل خاص الى المشاهد التي تعرض احيانا عندما تتجول كاميرا التلفزيون داخل غرفة العمليات وتتسلل الى داخل جسم المريض لتطلع المشاهد على حركة قلبه، او تدخل الى عينه لترينا كيف تعالج القرنية بالاشعة او كيف تلقح بويضة صناعيا، وصولا الى العبارة الاثيرة الى قلوبنا «ان ما يجري قد تم بعقول وسواعد اردنية».

ولعل الامر المفاجيء في حديث الدكتور ابو عيشه يتعلق باعلانه ان كثيرا من الاجهزة (وخاصة الليزر) التي يجري تسويقها والدعاية الكبيرة لوصولها لمستشفياتنا قد تم وقف العمل بها في امريكا واوروبا اي في بلدان المنشأ، واعلانه ان دراسات حديثة صدرت وقيمت سلبيات نتائج استخدامات الليزر على المعالجين في عمليات القلب والعيون والتجميل

ان حساسية موضوع الطب والمرض لدى الانسان تجعل قضية الدعاية والترويج في هذا المجال قضية حساسة ايضا بحيث يغدو المريض (المستهلك) بغاية التوتر تجاه ما يرد في وسائل الاعلام بخصوص «السلعة» المعروضة.

واذا كان ملاحظا ان كلمة ترويج كانت فيما مضى تحمل معاني مشكوكا فيها فقد اخذت في السنوات الاخيرة تغدو «شرعية» بل مطلوبة في مسائل كان الترويج فيها غير مستساغ في الماضي، كالصحة والتعليم مثلا.

لقد اعتادت وسائل الاعلام مز صحافة وتلفزيون في السنوات الاخيرة على تقديم اعلانات تخص المستشفيات، او اعلانات على شكل اخبار تعرض لبعض الانجازات او الاجهزة الطبية، سواء كانت موجهة نحو المشاهد الاردني في الداخل او موجهة نحو المشاهد العربي تحت عناوين الترويج للسياحة العلاجية او التعريف بالمستوى الطبي لكي نحصل على حصة من الانفاق في مجال الصحة في المنطقة. وفيما يتعلق بالتلفزيون بالذات الذي اعلن عن نيته بالتحول للعمل على اسس تجارية، فقد اخذ يكثر من البرامج التي تجري برعاية شركات او مؤسسات خاصة ومن بينها البرامج الطبية التي اخذت تعرض في خلفياتها فقرات «اعلانية» عن الجهة الطبية التي ترعى البرنامج.

ولعل القضية التي قد بدا طرقها اعلاميا منذ زمن وتكثف مؤخرا، هي مسالة مرض «السرطان» الذي ما يزال يعالج مجانا في المستشفيات الحكومية، فيما ابتدات اشارات هنا وهناك في بعض الصحف حول تقصير او خلل في الاجهزة القديمة في تلك المستشفيات، مرفقة باشارات ترويجية لمراكز علاجية اخرى.

واذا كان البعض يرى انه من الخطا دخول الترويج في مجال الطب والصحة لهذا المستوى وبهذه الطريقة، فان النقطة الاكثر خطورة هي تلك التي يذكرها الدكتور ابو عيشه في حديثه المشار اليه سابقا وهي المتعلقة بانتشار ما سماه «العامية المعلوماتية» اي وصول معلومات اختصاصية الى اذان وعقول المتفرج وهو المواطن العادي الذي جسد نفسه مرتبكا بين شكواه ومخاوفه على صحته وصحة اسرته وبين ما يشاهده امامه وبين شعوره بالحزن والمرارة وهو يتحسس جيوبه التي تزيده ارباكا الا من انعم الله عليه.

خصخصة السرطان

١٢٠ علبة حبر فارغة تكفي لبناء بيت في بروندي

توصلت هيئة خيرية بريطانية الى وسيلة مبتكرة لجذب التبرعات من فاعلي الخير. وحثت الهيئة ممتلكي اجهزة الكمبيوتر على التبرع بعلب الحبر الفارغة بعد الانتهاء منها.

وقال مسؤولون في الهيئة التي تمكنت العام الماضي من جمع ٢٠ الف علبة، ان كل ١٠ علب تكفي لشراء المستلزمات الدراسية لطفل في غواتيمالا لمدة عام. وان ١٢٠ علبة تكفي لشراء مواد البناء لبيت ياوي عائلة كاملة في بروندي، وتقوم الهيئة ببيع العلب الفارغة للشركات المختصة لاعادة ملئها.

اعمال الهيئة تلقى التشجيع من قبل جهات عديدة وبخاصة من المعنيين بالحفاظ على البيئة الذين يقلقهم ان معظم المواد المصنع منها الكمبيوتر ومستلزماته يصعب اعادة معالجتها واستخدامها.

محاذير بيع الدواء عبر الانترنت

حذر باحثون المان من خطورة استخدام الشبكة الالكترونية العالمية «الانترنت» في مجال بيع وتسويق الادوية.

واشار باحثان المانيان في مجلة طبية بريطانية الى ان شركات ادوية تقوم بالاعلان والتسويق لمنتجات طبية لم يتم اختبار فعاليتها وامانها مما يشكل خطرا على المستهلك.

الاتجاه المعاكس: اخلاقيات السجال الإعلامي ومحاذيره

موسى برهومة

”لا يستوي ان نكون ديمقراطيين ونطالب في الوقت نفسه باجراءات قمعية أو تعسفية أو انتقامية، فالديمقراطية منظومة سلوكية وأخلاقية لا تتجزأ، وما جرى في «الجزيرة» جدير لأن يدفعنا الى اجراء مراجعة شاملة لقواعد الحوار وأبجديات الخلاف والاختلاف وأخلاقيات السجال ومحاذيره!“

... اما وقد هدات الزوبعة واستكانت، -الى حد ما - النفوس، فيجدر بالمرء ان يناقش الاشياء بروية، وبلا انفعال او تعصب. فما بثته قناة «الجزيرة» الفضائية مؤخراً. حول معاهدة وادي عربة التي وقعها الاردن مع اسرائيل قبل اربع سنوات، لا تستحق - في نظري - كل هذا الضجيج حتى لو احتوت الحلقة، كما وصفها كل من كتب وتحدث عنها، على «افتراءات وأكاذيب» حاكتها «اجهزة استخبارية» ونفذها «جواسيس» يتعاملون وفق «اجندة سياسية» ويتلقون «التعليمات بطريقة الريموت كونترول»!!

فالحلقة، رغم كل ما يمكن ان يقال عنها، تمت بين متحاورين اخبر كل منهما بموضوعها مسبقا مما يعني الاستعداد لرد الحجة بالحجة ومواجهة البرهان بالبرهان. وبالتالي فهي لم تتم على حين غرة، وبثت من خلال برنامج سجالي مهما اختلفنا معه، لكنه يبقى واحداً من اهم البرامج الحوارية التي تبثها الفضائيات العربية. اذن ما المشكلة، ولماذا تقوم الدنيا ولا تقعد، ويتسبب برنامج تلفزيوني في توتير بلد باكلمه صار هاجسه الوحيد على مدار اسبوع واكثر «الاتجاه المعاكس»، وتقوم اثناء ذلك دائرة المطبوعات والنشر، بإيعاز من الحكومة، بإغلاق مكتب قناة الجزيرة في عمان وحرمان مراسليها من مزاولة عملهم، بحجة «تكرار الاساءة» المتعمدة للشعب وللنظام السياسي الأردني من قبل القائمين على ادارة هذه القناة» على حد تعبير مدير المطبوعات اياد القطان، فيما عدّ وزير الاعلام قرار الاغلاق «تعبيراً عن غضب الأردن من التعرض لقيادته وتاريخه وشعبه» اما رئيس الوزراء فذهب الى حد التهديد بـ «رد الصاع بعشرة» في حال ثبوت استهداف الأردن من خلال القناة «بسبب اجندات مبيتة».

والمتأمل في ردود الفعل هذه وغيرها يجد ان «الجزاء» ليس واضحاً انه من جنس العمل، بمعنى ان «الاساءة» تمت من خلال «التمادي في الاتهامات» و«التجني على الدور الأردني تاريخياً»، وكان ممثل الطرف الأردني سياسياً واكاديمياً مخضرماً ومفاوضاً اساسياً في معاهدة السلام في مدريد وواشنطن، ووزيراً لخارجية بلاده، ورئيساً حالياً للمعهد الدبلوماسي، فلماذا صمت على كل تلك «الفظائع» ولماذا شاء أن يواصل الحوار مع «جاسوسين»!! هدفهما توريطه وتمرير الأجندات التي اعدتها اجهزة بلدهما بحسب ما كشفت عنه صحف وكتاب وصحافيون؟!

فما دام ان «الإساءة» وجهت خلال البرنامج فلماذا يمتد الرد الى الخارج وتتهدد العلاقات الاردنية - القطرية، ويستدعى السفير القطري في عمان لمقابلة سمو الامير الحسن نائب جلالة الحسين، ولي العهد، ولماذا تتحول لغة الحوار - مهما كان عنيفاً وقاسياً - الى ساحة للردح وتوزيع الشتائم والسّباب والتجريح الذي وصل الى حد التشكيك بولاءات الآخرين، والطعن في مهنيتهم وشهاداتهم الاكاديمية. فيغدو، والحالة هذه، مقدم البرنامج فيصل القاسم يحمل شهادة دبلوم ديكور فقط وليس شهادة دكتوراة على ما قاله مدير المطبوعات والنشر، على اعتبار ان حامل دبلوم الديكور ليس في مقدوره ان يكون مذيعاً وإعلامياً ناجحاً ومتفوقاً؟!! اما محمد خليفة، فيمسي - في هذه المعمعة - باحثاً من الدرجة العاشرة، قام بما قام به كي يحسّن، بوصفه معارضاً، علاقته ببلده، سيما بعدما فشلت جهوده للحصول على اللجوء السياسي في الأردن، بعد ان ملّ الإقامة في «صحراء السويد»!!

جملة القول ان ما تم في حلقة «الاتجاه المعاكس» لا يخرج عن اطار حرية الراي والتعبير والتحليل، ولا يجوز ان يتخذ شكل الرد عليها اتجاهاً معايراً كإغلاق مكتب المحطة في عمان، والطعن بوطنية مقدم البرنامج ومواطنه الضيف، ولا دخل للحكومة القطرية بمحطة فضائية تعمل وفق حرية الاعلام المفتوح، والمعرفة التي من البديهي ان تكون مُلكاً للجميع، بل يتعين علينا جميعاً ان نطالب بتعزيز رفع السلطة الحكومية عن المؤسسات الاعلامية الرسمية والأهلية في سبيل الوصول الى ديمقراطية المعلومة وحرية المعرفة.

ولا يستوي ان نكون ديمقراطيين ونطالب في الوقت نفسه باجراءات قمعية او تعسفية او انتقامية، فالديمقراطية منظومة سلوكية وأخلاقية لا تتجزأ، وما جرى في «الجزيرة» جدير لأن يدفعنا الى اجراء مراجعة شاملة لقواعد الحوار وابجديات الخلاف والاختلاف وأخلاقيات السجال ومحاذيره!

الحملة على قناة الجزيرة كادت تتحوّل الى كرة ثلج متدحرجة

ردود وردود فعل فتحت الجدل لنقاش اجندة القضايا الوطنية

فؤاد البخاري

قوبلت ردود الفعل في اجهزة الاعلام الرسمية الأردنية تجاه برنامج الاتجاه المعاكس في قناة الجزيرة الفضائية وما تضمنه من مغالطات وتشكيك بالاردن كدولة وبالقيادة الأردنية بانتقاد شديد من قبل بعض الكتاب في الصحف المحلية والعربية التي أعربت عن اعتقادها بأن الحدث لا يستحق مثل هذه الفزعة وهذا الضجيج الإعلامي في حين ان البعض الآخر أكد حق الأردن بالرد على ما ورد على لسان فيصل القاسم ومحمد خليفة بطريقة علمية مدروسة وطالب عدد آخر بضرورة اعادة النظر في اسلوب التعامل الإعلامي مع قضايانا.

بلال التل مدير دائرة المطبوعات والنشر السابق انتقد في بيان اصدره المركز الأردني ردة الفعل ووصفها بأنها حملة ممجوجة بالاضافة الى اتسامها بالمبالغة واظهرت الاردن وكأنه دولة مهزوزة على حد تعبيره «يخيفه» برنامج تلفزيوني اصبح واضحاً للجميع أهداف مقدمه، وطالب التل باعادة النظر في هيكل اجهزة الاعلام. سمير الحياري من «الراي» انتقد التل واصفاً بيانه بانه مليء بالمتناقضات خاصة وان مقدم البرنامج شكك في تاريخ الاردن على حد قول الحياري. ومنتقداً التل قال الحياري انه ما كان ليقول هذا الكلام لو انه بقي في منصبه الرسمي مديراً للمطبوعات. وعاد التل للرد على الحياري على صفحات «الراي» ومدافعاً عن مواقفه ابان كان مديراً للمطبوعات.

الكاتب فهد الفانك وصف ردود الفعل في مقال له في صحيفة الحدث بالمبالغة وبانها حققت شعبية لمقدم البرنامج ما كان ليستحقها، بالاضافة الى المكاسب الاعلامية لقناة الجزيرة نفسها. بيد ان الفانك اعتبر ردود الفعل لم تكن موجه الى البرنامج أولقناة الجزيرة بقدر ما كانت موجهة لسوريا.

صحيفة «العرب اليوم» نشرت مقالاً للكاتب سميح المعايطة اعتبر ما ورد في برنامج الجزيرة لا يستحق هبة الوطن في مقاومته لأنه اقل بكثير من ان نخصص له برامج مكثفة في الإذاعة والتلفزيون للرد عليه، كما انتقد وصلة هشام ياسر التي سخرت من البرنامج.

طلعت شناعة كتب في «الدستور» مشاركاً الفانك رايه بان ردود الفعل حققت مكاسب اعلامية لقناة الجزيرة كما زادت من عدد مشاهديها.

الصحف العربية انتقدت بدورها الحملة. وكتب رئيس تحرير مجلة «سوراقيا» الاسبوعية الصادرة في لندن والمتعاطفة مع الحزب القومي السوري الاجتماعي. في المجلة تحت عنوان «في الأردن لا يقراون التاريخ» مدافعاً عن القاسم معتبرا انه لم يرتكب خطأ يستحق الهجوم عليه من قبل اعلام دولة «تتعاطى الديمقراطية». ومنتقداً تصريحات رئيس الوزراء هاجم كتّاب الصحف المحليين وقال عنهم بانهم لا يقراون التاريخ وبانهم انعزاليين.

صحيفة «القدس العربي» وصفت ردة الفعل بالتسرع والمبالغة وهي وان كانت تتفق مع ان ما ورد في البرنامج حفل بالكثير من المغالطات التاريخية خاصة فيما يتعلق بالكيان الاردني ولكنها في نفس الوقت انتقدت طريقة الرد ووصفتها بانها خرجت عن الموضوعية واتسمت بالتهجم الشخصي والاتهامات غير الدقيقة مما افقدها القدرة على تحقيق اهدافها المرجوة منها.

وعادت الصحيفة في عدد لاحق الى نشر تعليق لمحمد خليفة تحت عنوان «من الذي اساء للاردن» هاجم فيها ردود الفعل على اطروحاته متحدياً من هاجموه بان يثبتوا تهمة واحدة من التهم التي أسماها بالباطلة والتي تعبر عن ضيق افق - حسب رايه - وقال بأنه استند الى معلومات ومؤلفات لمؤرخين أردنيين امثال الدكتور سليمان الموسى والدكتور علي محافظة، نافياً أن يكون وجه اهانات الى الشعب والقيادة الأردنية.

وقال لو ان اجهزة الاعلام المحلية تعاملت مع الحادث بموضوعية لإفادة الاردن واحسن من سمعته واثبت سعة صدره بالراي الآخر.

صحيفة «البلاد» الاسبوعية تناولت كلام خليفة واعتبرته ياتي ضمن الحملة الاعلامية المستمرة ضد الأردن ووصفت كلامه «بالردح».

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل هدات الحملة الاعلامية على برنامج الاتجاه المعاكس؟ والجواب انها وان كانت هدات في وسائل الاعلام الرسمية فانها يبدو لم تهدا لدى بعض الصحف. بل ان الحملة كادت تتحول الى كرة ثلج متدحرجة كلما استمر النقاش فيها كلما تكشف عن اطروحات جديدة فكاتب يطالب بخطاب اعلامي جديد، واخر باستراتيجية اعلامية، وثالث برفع كفاء وأداء الاعلام المحلي، واخر يتهم من لم يشاركوا في الرد على القاسم بالهروب. فيقول رجا طلب في صحيفة «شيحان» عن هؤلاء بانهم «خارج دائرة التصدي في الدفاع عن الوطن» وان بعضهم لا يملك الجرأة لمثل هذا التصدي وبعضهم لا حول ولا قوة له.

خلاصة القول ان ردود الفعل على الحملة الاعلامية على برنامج الاتجاه المعاكس فتحت الباب واسعا امام نقاش عدد كبير من القضايا الاعلامية وربما مجمل الاجندة الوطنية، ولكن في النهاية فان الجميع ادلوا بدلائهم دون أن يتمخض النقاش عن نتيجة واحدة.

الصحافة من الداخل

قسم المندوبين في الصحافة اليومية ... آليات عمل قديمة بعيدة عن التخصص

مندوب امضى (١٤) عاماً وراتبه أقل من (٢٥٠) ديناراً

لا دورات ولا تدريب ... ومَنْ يدرّب مَنْ؟!

نشر أخبار وكالة «بترا» حرفياً من موروثات المرحلة العرفية

اسامة الرنتيسي *

يتفق اكثر العاملين في الصحافة اليومية على ان قسم المندوبين هو العمود الفقري للصحيفة، وهم المصدر الاول الذي تعتمد عليه دورة الانتاج الصحفي، فهم الذين يجولون الشوارع ويزورون المؤسسات بشكل يومي ويصطادون الاخبار ويصطادون المسؤولين، ليحضروا زادهم اليومي الى مطبخ التحرير الذي يعد الوجبة اليومية ويقدمها الى القارئ بعد ان يضيف عليها كل التوابل المطلوبة.

وبعد ان تصل الوجبة ساخنة الى ايدي القراء، ياتي عمل الكتاب والمحللين الذين يستخدمون ما جاد به المندوبين من اخبار ومواضيع، ويوظفونها في مقالاتهم وتحليلاتهم واعمدتهم

عدد العاملين في اقسام المندوبين في الصحف اليومية الاردنية يقارب الخمسين مندوبا موزعين على «الرأي» ١٥، «الدستور» ١٤، «العرب اليوم» ١٥، «الاسواق» ٥.

آليات العمل

لقد تبين ان النظام المتبع في آليات عمل اقسام المندوبين في جميع الصحف هو نظام بدأت به الصحافة منذ بداياتها ولم يتطور او يواكب التطور الذي طرا على العمل الصحفي أو ما نسميه «المهنية». فالنظام المعمول به هو نظام القطاعات حيث يتم توزيع المندوبين على قطاعات ومؤسسات مختلفة كان يتابع المندوب وزارة الزراعة ووزارة الأوقاف ومعهد الإدارة العامة على سبيل المثال، وهذا التوزيع يجعل المندوب الصحفي مضطراً للتعامل مع كميات الاخبار لا مع نوعيتها، ومع حجمها لا مع مضمونها، وغالبا ما تعقد مقارنات بين المندوبين انفسهم على عدد الاخبار المسجلة في الوارد وعلى حجمها وهذا يقود الصحفي الى التعود على العمل دون احتراف.

في الدول الأوروبية عامة والولايات المتحدة بخاصة لا توجد هذه التصنيفات في عمل المندوبين، حيث يوجد مندوب للموضوعات اي بمعنى التخصص في الموضوعات والتي يفترض ان يصبح المندوب ضليعاً وخبيراً بها.

هذا الاسلوب من العمل بالاعتماد على نظام القطاعات يؤدي في معظم الصحف الى تنقل المندوب من منطقة الى اخرى دون مراعاة التخصص وبناء الخبرة، والثقافة في مجال معين. وعن هذه الآليات يقول احمد جميل شاكر مدير التحرير لشؤون المندوبين في «الدستور» والذي يعمل منذ ٣٠ عاماً في المجال الصحفي «لدينا في «الدستور» ١٤ مندوباً موزعين على قطاعات مختلفة وتحدث بين الفترة والأخرى تنقلات حسب طبيعة المناطق وحسب تغير المسؤولين، حيث لا نعتبر المنطقة مقدسة بالنسبة للمندوب بحيث لا يتعدى عليها زميل اخر».

ويضيف نجتمع كقسم مندوبين في الساعة التاسعة والنصف صباحا لنتدارس العدد الجديد ونبحث عن الاخبار التي سبقتنا اليها الصحف الاخرى ونقدم افكارا مقترحة لعمل اليوم، وهناك اجتماع اخر مسائي في ٧,١٥ لنتابع ما تم انجازه

نبيل غيشان رئيس قسم المندوبين في «العرب اليوم» يقول «لدينا ١٥ مندوباً ومندوبة موزعين على كافة القطاعات، وغالباً ما يشكو المندوب من ان قطاعه غير منتج للاخبار اذا كان قطاعا خدميا بعكس القطاعات السياسية والحزبية والنقابية التي تزدحم بالاخبار، ويرى غيشان ان هذه الشكوى غير صحيحة».

من جانبه يقول سمير الحياري مدير التحرير لشؤون المندوبين في «الرأي» «لدينا ١٥ مندوباً موزعين على قطاعات مختلفة وقد يحدث بين فترة واخرى تنقلات في المناطق والسبب عدم تمكن المندوب من تغطية منطقته بشكل جيد واحيانا بطلب المندوب نفسه او الجهة التي يتابعها»

اعتماد الصحف على الوكالات

تنشر الصحف اليومية بين ٤-١٠ صفحات محليات يوميا في المعدل حسب ايام الاسبوع والاحداث وحجم الاعلانات، وغالبا ما تكون الاخبار المحلية في الصفحات الاولى، لكن بعد صدور «العرب اليوم» باجزائها الثلاث، قامت الصحف الاخرى بتعديل اسلوب توزيعها للصفحات حيث بقيت اخبار وقضايا عمان تتصدر الصفحات الاولى واخبار المحافظات في الاجزاء الاخرى.

لا يوجد دراسات تبين نسبة اعتماد الصحافة على وكالة الانباء «بترا» أو الوكالات الاخرى، بيد ان مسوحات قام بها طلبة جامعة اليرموك اظهرت ان ٦٠-٨٠٪ من مجمل المادة الاخبارية في الصحافة اليومية منقولة عن وكالات انباء اجنبية، ويمكن وبطريقة عشوائية وفي اللحظة التي يطالع بها القارئ «المشرق الاعلامي» أن يأخذ نموذجا من الصحف ويقيس حجم المواد من المندوبين ومن الوكالات وبالتالي يستطيع ان يأخذ فكرة قريبة من الصحة عن النسب ما بين مادة الوكالات ومادة المندوبين، وهي قطعاً لصالح الوكالات.

هذه النسبة تدلنا وتعطينا فكرة عما يسمى الخلل في تدفق المعلومات بين الشمال والجنوب لاسباب عدة ليست مجال بحثنا، ولكن يمكن القول ان الوكالات لديها مندوبيها في كل العواصم ويتمتعون بأوضاع مالية افضل اضافة الى الفجوة الواسعة في استخدام التكنولوجيا.

في المتوسط المندوب يجب ان يكتب في اليوم ما معدله نصف صفحة والنصف الآخر لاخبار الوكالة الرسمية «بترا» التي غالبا ما تقوم «الرأي» و«الدستور» بنشر اخبارها حرفياً، ويعتقد أن السبب عائد الى موروثات ما قبل الديمقراطية حيث الوكالة هي ممثل الحكومة.

وحسب الحياري فإن «افضل المندوبين في الاردن هم الموجودون في «الرأي» واكثرهم مراسلون لصحف خارجية اضافة الى عملهم». ويعتبر الحياري قسم المندوبين اهم الدوائر في عمل الصحيفة وهو عمودها الفقري ولكن احيانا يغبن هذا القسم ويعامل بطريقة ليست موضوعية، والسبب الجو العام وتدخل حسابات خاصة.

الاسناد اللوجستي والمادي للصحفيين.

تختلف الاسنادات اللوجستية والمادية للمندوبين من صحيفة الى اخرى ففي «الدستور» يقول احمد شاكر «نوفر لكل صحفي هاتف خلوي تدفع «الدستور» رسومه اضافة الى (٥٠) دينار شهرياً بدل مواصلات، اما في «العرب اليوم» فيقول نبيل غيشان «لا نوفر هاتف خلوي او سيارة للمندوبين ويتم تامين وسيلة مواصلات في بعض الاحيان للمناطق البعيدة، ويتم صرف بدل مواصلات شهرية لكل مندوب»، اما صحيفة «الرأي» فيقول سمير الحياري «لقد وفرت "الراي" هاتف خلوي لكل مندوب وتدفع مبلغ عشرة دنانير من المكالمات اضافة الى مبلغ ٢٠ دينار كبدل مواصلات لا تكاد تكفي المندوب الاسبوع الأول من الشهر».

اما عن الاسناد التكنولوجي والمعلوماتي، ففي كل دول العالم تتسارع وتنعكس على الصحافة وبطريقة سريعة على الصحفي، ولكن في الاردن ليست بنفس السرعة فتعظيم الاستفادة من خدمة الانترنت لا يحدث الا بشكل نادر مع ان جميع الصحف الاردنية تستفيد من هذه الخدمة، ومع هذا فالتكنولوجيا المتقدمة لا تعني معلومات متقدمة

التدريب ودورات الانعاش

لقد نص قانون الشركات التي تلتزم به جميع المؤسسات الصحفية باعتبارها شركات مساهمة على تخصيص ١٪ من الارباح على تدريب العاملين، وفي جميع المؤسسات الصحفية لا يوجد صحيفة واحدة تخصص مثل هذه النسبة وتلتزم بها نصاً وروحاً في تدريب الصحفيين.

يقول غيشان «كان لدينا في بداية العمل في «العرب اليوم» افكاراً للتدريب، حيث تم عقد عدة محاضرات للزملاء لكن مع الوقت تلاشت الفكرة»، اما في «الدستور» فيقول شاكر «نعتمد على الفترة التي يحضر بها طلبة جامعة اليرموك للتدريب ونختار الافضل منهم، اما دورات انعاش الصحفيين فلا نعتمد عليها ونعتمد على الصحفي نفسه لكي يطور أدواته».

سمير الحياري من «الراي» يقول «نعتمد على ما يتوفر لنا من دورات في الخارج لتدريب الصحفيين وقد استفاد اكثر من مندوب من هذه الدورات، اما دورات داخلية محلية فلا يوجد».

ولكن يبقى السؤال في هذا المجال: مَنْ يدرّب مَنْ؟!

عن مستويات المندوبين يقول غيشان «لدينا عدد لا بأس به من المندوبين القادرين على المتابعة وكتابة القصص الاخبارية، والمندوب الجيد هو الذي يبحث عن الخبر الجيد، اما المندوب الذي يعمل بعقلية «الموظف والراتب آخر الشهر» فهو الذي يفضل اي خبر لتعبئة كشف الانتاج».

ويسجل غيشان ملاحظة على جيل التسعينات من الصحفيين ويصفه بأنه جيل «مستعجل» ويريد ان يصل بسرعة بدون خبرة وبدون مراكمة النجاحات اضافة الى وقوع العديد منهم بآفة الغرور».

المعيقات

يجمع كل رؤساء اقسام المندوبين في الصحف اليومية الاردنية على ان العائق المادي «الرواتب» هي السبب الرئيس في ضعف انتاجية الصحفيين.

ومع انه لا توجد احصائية دقيقة عن رواتب المندوبين في الصحف، لكن يبدو ان راتب المندوب هو الاقل في العمل الصحفي، ويزداد الراتب مع ازدياد الرتبة، حيث يمكن القول ان راتب المحرر اكثر من المندوب وراتب الكاتب اكثر من الاثنين!! فاحد المندوبين يعمل منذ (١٤) عاما ويتقاضى راتباً لا يتجاوز (٢٥٠) دينار

لقد اورد الدكتور جواد العناني في دراسة قدمها في احدى الندوات بالمركز الثقافي الملكي قبل حوالي السنتين بان متوسط رواتب الصحفيين في الاردن ياتي بعد متوسط رواتب المعلمين بدرجة، وللمقارنة ليس الا، فان متوسط راتب الصحفي في الولايات المتحدة الاميركية هو اكبر من متوسط راتب عضو الكونغرس، وهذا يعطينا فكرة عن مكانة الصحفي ودوره في الدول النامية والدول المتقدمة.

هذه الاوضاع المالية تنعكس على عمل الصحفي حيث يميل الى العمل الذي لا يحتاج الى تكلفة مالية وجهد كبير.

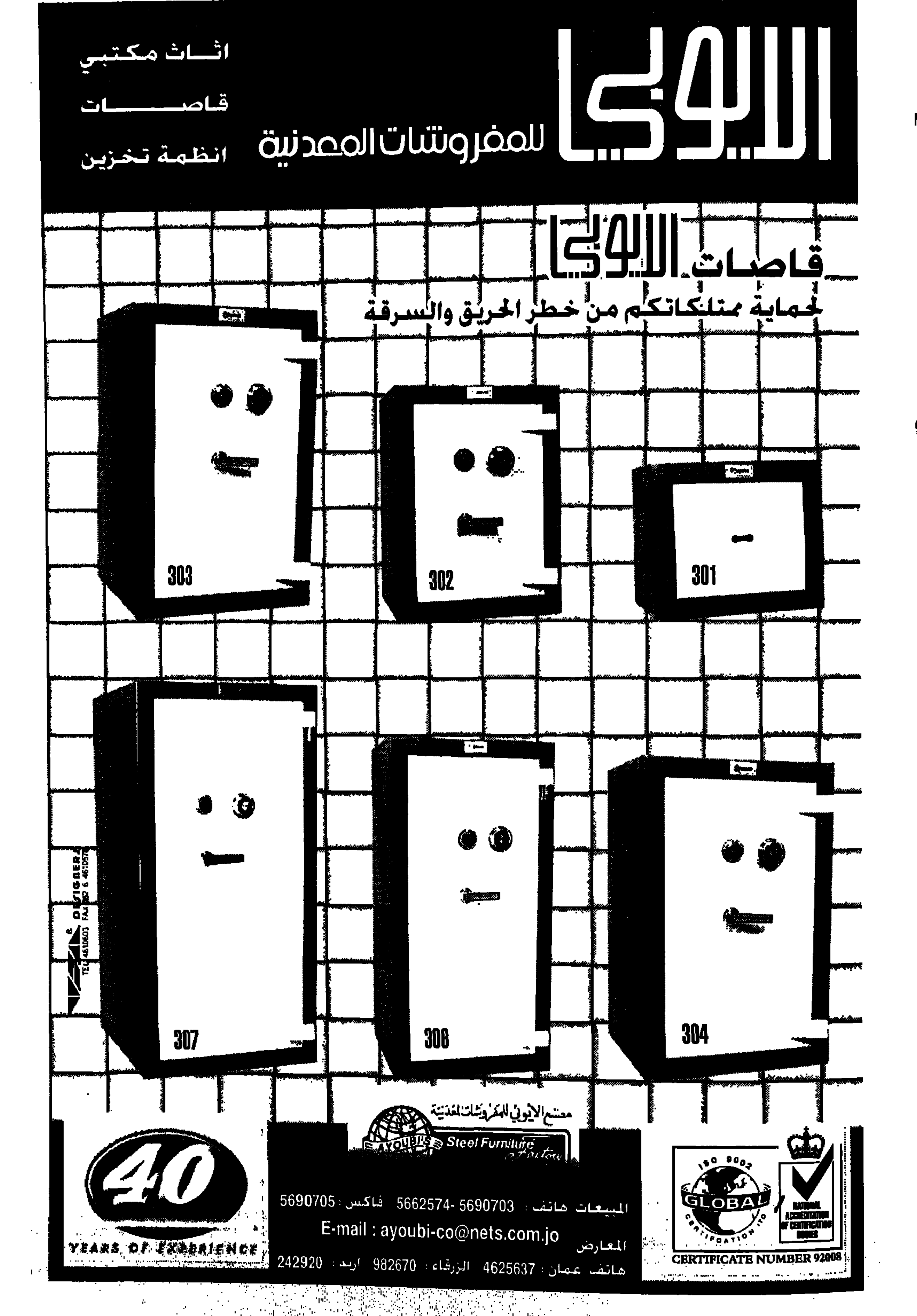
وعن المعيقات الاخرى يشير الحياري الى «الخلاف المستمر ما بين المحرر والمندوب، والى الحرية الصحفية والسقف الذي يعمل من خلاله المندوب».

غيشان يعتقد بان «اهم المعيقات تاتي من الإدارات التي في غمرة انشغالها في القضايا الادارية والاعلانات تهمل او تتغاضى عن دور المندوبين في نجاح الصحفية، اضافة الى العقلية التي تتحكم في مصادر المعلومات وخاصة الرسمية والتي لا تفهم مهام عمل الصحفي ودوره، وتعتبره من أعدائها، فتخفي عنه المعلومات مما يضطر الصحفي الى الاعتماد على المصادر الخاصة والسرية في المؤسسات التي يتابعها»

نوعية المادة

لقد ادى غياب التدريب وندرة الحوافز وضعف الرواتب وقلة الاسناد الى الابتعاد عن الاساليب المميزة في العمل الصحفي، وهذا ما يفسر ندرة ما يعرف بالتحقيق الاستقصائي (In-vestigativ Reporting) في الصحافة الاردنية الذي يحتاج الى جهود وبحث قد تكلف غالياً ومثال على ذلك قضية فضيحة ووترغيت، ومن النماذج الناجحة على التحقيق الاستقصائي قضية انابيب النفط العراقي I.P.C . ويمكن اعتبار ما يظهر في الصحافة اليومية ويطلق عليه التحقيق الصحفي ليس اكثر من مقابلات مطولة بعيدة كل البعد عن التحقيقات المطلوبة.

* كاتب وصحفي اردني



سليمان عرار صحفيا

محمد ناجي عمايره

يرتبط اسم المرحوم الاستاذ سليمان عرار بفترة مهمة ورئيسة من تاريخ الصحافة الاردنية عامة وصحيفة «الرأي» خاصة.

تولى عرار رئاسة التحرير والادارة العامة في «الرأي» اواخر عام ١٩٧٣ وكان في حينه مديرا عاما للاتحاد الوطني العربي. بعد إلغاء الاتحاد الوطني، او حله، بقرار رسمي، تحولت المؤسسة الصحفية الاردنية الى القطاع الخاص، حيث انتقلت ملكيتها الى كل من الاساتذة: جمعة حماد، وسليمان عرار ومحمود الكايد ومحمد العمد. ثم ما لبث ان شارك فيها الاستاذ رجا العيسى، ومن بعد عادت الحكومة الى امتلاك جزء من اسهمها حتى الآن.

وهكذا ارتبط اسم المرحوم سليمان عرار بالصحافة الاردنية، عامة و«الرأي» خاصة، في تلك الاونة المبكرة من السبعينيات، وهو الذي جاء الى العمل الصحفي من الميدان الدبلوماسي (عمل في عدد من السفارات الاردنية)، ومن العمل الاداري (كان مساعدا لمحافظ الكرك) والسياسي - الحزبي (عمل مديرا عاما للاتحاد الوطني العربي).

وقد تخرج من كليتي الحقوق والقانون المدني في جامعتي الاسكندرية والرباط. وكان احد الكتّاب المؤسسين لرابطة الكتّاب الاردنيين وشغل مركز نقيب الصحفيين الاردنيين وعضو الامانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب

غير ان اثره الاهم كان من خلال عمله في «الرأي» رئيساً للتحرير حيث حقق لها، بتكاتف العديد من زملائه فيها، نقلة نوعية، وتطورا وازدهارا كبيرين انعكسا على ارقام توزيعها، وحجم اعلاناتها، وتاثيرها على الساحة الاردنية. سواء كان ذلك من خلال زاويته اليومية «ضوء» التي كانت متميزة وفريدة، بلغتها وسلاستها، وعباراتها الرشيقة، وتكثيفها وجرأتها او من خلال فتح صفحات «الرأي» امام الكتّاب والمحللين الاردنيين والعرب، الى جانب استحداث زاوية «منبر الرأي» التي بدأت فكرتها بـ «هايد بارك الرأي» اي زاوية مفتوحة للكتّاب ولمختلف الآراء والتوجهات، وقد كان لها في بدايتها اثرها الكبير في استقطاب الكتّاب والقراء، وفتح باب الحوار امام الجميع، واكتشاف كثير من المواهب الشابة المتفتحة، والاقلام التي غدت، لاحقا، من الاسماء الصحفية اللامعة والمهمة سواء في كتابة المقالات، او في متابعة قضايا المهنة، او التحقيقات الصحفية، وتحرير الاخبار.

غير ان اثر المرحوم سليمان عرار لا يتوقف عند السنوات الثلاث التي قضاها رئيسا لتحرير «الرأي»، بل يتعدى ذلك الى دوره من خلال مواقعه الرسمية والسياسية اللاحقة سواء عندما تسلم حقيبة وزارة الداخلية، او رئاسة المجلس الوطني الاستشاري، او رئاسة مجلس النواب الحادي عشر حيث كان مدافعا فاعلا عن الصحافة وحريتها، وعن الديمقراطية وحقوق الانسان. وكان له تاثيره الواضح في صياغة التشريعات والقوانين التي تنظم مهنة الصحافة مثل قانون المطبوعات والنشر، وقانون نقابة الصحفيين الاردنيين، وما جرى عليهما من تعديلات، خلال الفترة من عام (١٩٧٦ - ١٩٩٣).

كما ان تجربته الحزبية ومشاركته في تاسيس حزب المستقبل عام ١٩٩٢، واصدار جريدة باسم «المستقبل» ومن ثم كتاباته في الصحف الاردنية والعربية، اسهمت في تعميق الوعي بالحريات العامة، والحريات الصحفية والاعلامية بشكل خاص

ولعل هذه التجربة الغنية والدور الفاعل في المجال الاعلامي والصحفي في الاردن، يحتاجان من الباحثين والدارسين وقفة اطول، ودراسة اعمق في قادم الايام

محمد ابراهيم داوود يرحل بصمت

فقدت صحيفة «الدستور» في اواخر الشهر الماضي واحدا من شيوخ كتابها، والعاملين بها، الاستاذ محمد ابراهيم داوود، الذي امضى عشرات السنين من عمره في العمل الصحفي والاعلامي متنقلا بين الاذاعة ووكالة الانباء، ليستقر منذ اكثر من عشرين عاما في «الدستور» في زاويته الهادئة «سمعت ورأيت».

وقد نعاه عدد من زملائه في الصحيفة ككاتب ملتزم يعمل بصمت لكنه لا يتردد عن التضحية اذا تطلب الامر منه ذلك

فقد نعاه زميله فوز الدين البسومي الذي تعود علاقته به الى اكثر من نصف قرن، كما نعاه حلمي الاسمر، واحمد جميل شاكر في نفس الجريدة مستذكرين صفات الانتظام، والانضباط حتى الايام الاخيرة من حياته

«المشرق الاعلامي» تنعى الفقيد وتتقدم من زملائه في «الدستور» باحر العزاء، بفقيدهم «ابي انمار».

رحيل شيخ الاعلام الرياضي

وفاة المرحوم نظمي السعيد رئيس اتحاد الاعلام الرياضي والشبابي ومدير تحرير الدائرة الرياضية في «الرأي» ١١/١٣ شكلت حدثا مؤلما في الاوساط الاعلامية وبالذات العاملين في الاعلام الرياضي وخاصة في جريدة «الرأي» التي شغل فيها موقع مدير تحرير الدائرة الرياضية منذ تاسيس الجريدة عام ١٩٧٥.

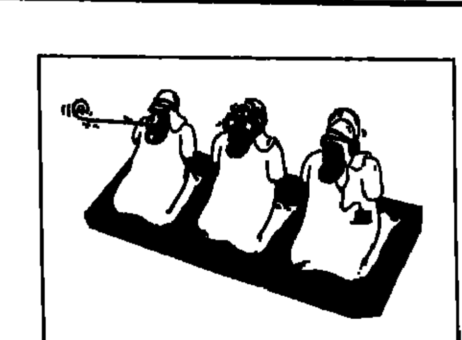
فقد خصصت «الرأي» على مدى ثلاثة ايام صفحة كاملة نشرت فيها عشرات الرسائل وبرقيات التعزية التي وصلت من مختلف الهيئات والشخصيات العربية والمحلية الرياضية والثقافية اضافة لكلمات الوداع التي سطرها زملاؤه واصدقاؤه في الاوساط الاعلامية العربية والمحلية

كما كتب بعض كتاب الزوايا في الصحف مستذكرين المرحوم كرياضي وصحافي وانسان قبل كل شيء، فكتب محمد خروب وفخري قعوار في «الرأي» مستذكرين الصفات الانسانية والمهنية التي كان المرحوم يتحلى بها في اثناء ممارسته لعمله في القسم الرياضي في الصحيفة، كما كتب عصام عريضة في «شيحان» وعدنان الطوباسي في «الحدث» مستذكرين بعلاقة طويلة مع نظمي السعيد.

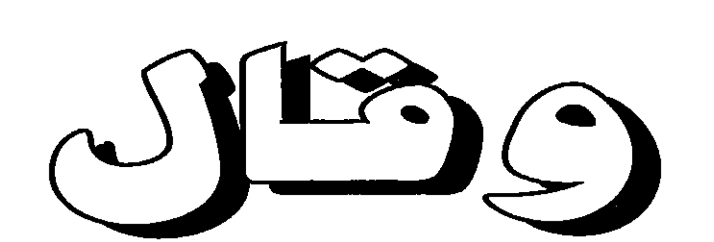
ومن ناحية اخرى، فقد قررت امانة عمان الكبرى اطلاق اسم المرحوم نظمي السعيد على احد شوارع عمان

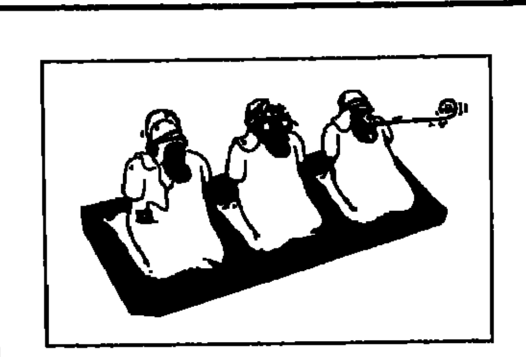
و«المشرق الاعلامي» تتقدم من صحيفة «الرأي» واتحاد الاعلام الرياضي والشبابي باحر التعازي بالمرحوم ابي السعيد











مجالي رايح رايح .. مجالي جاي

فاجأ كاريكاتير عماد حجاج في جريدة «الراي» الوسط السياسي والصحفي وزاد من شكوك البعض بان الحكومة ربما كانت ممتعضة من فوز المجالي برئاسة مجلس النواب.

وجاءت هذه الشكوك على خلفية ما عرف عن عبد السلام الطراونة رئيس مجلس ادارة «الراي» وقريب رئيس الوزراء الحالي كشخصية شديدة الحذر ولو كان على حساب سقف الحرية مهما تدنى ولم يكن ممكنا وفق ما يرى المراقبون تمرير هكذا رسما كاريكاتيريا لولا وجود الامتعاض الحكومي من المجالي.

وكان اعلان الديوان الملكي الحياد تجاه المعركة قد اطلق حرية التنافس على رئاسة المجلس وقد نجحت الحكومة ايضا في الابقاء على مظهر الحياد تجاه المعركة رغم ما كان يقال في الكواليس عن تدخلات قوية، لكن كاريكاتير «الراي» كما يرى المراقبون قال كل شيء عن موقف الحكومة من فوز المجالي.

تصفية اختيارية لـ«العرب اليوم»

تساؤلات وبلبلة مكتومة اثارها اعلان مراقب الشركات في الصحف عن تصفية اختيارية لشركتي «العرب اليوم» و«شيحان» واعتقد البعض ان الصحيفة اليومية التي ولدت قبل عام براس مال قوي واندفاعه مميزة لكنها تعاني من مصاعب مالية قد وصلت الى خط النهاية بهذا القرار.

لكن اتضح ان التصفية الاختيارية من الشركاء هي قضية شكلية تخص المؤسستين السابقتين اللتين الت موجوداتهما الى «الدار الوطنية» التي هي المالك لجريدتي «العرب اليوم» و«شيحان».

Igri .. Igri .. Igri ..

رسالة طريفة وصلت لصحيفة الـ «جوردن تايمز» من سيدة بريطانية تقول ان والدها الذي كان ضابطا في الجيش البريطاني في بلادنا. كان عندما لفظ انفاسه الاخيرة قبل وفاته يغني بمقطع من اغنية عربية تقول .. Igri .. Igri .. Igri.

وتساءلت السيدة فيما اذا امكن مساعدتها في معرفة الاغنية وارسالها مسجلة لكي تستطيع الاستماع اليها.

بسهولة تعرف الزملاء في ادارة الـ «جوردن تايمز» على الاغنية العربية (رغم ان جريدتهم انجليزية) وهي اغنية محمد عبد الوهاب التي مطلعها (اجري .. اجري .. اجري، وصلني قوام وصلني، ده حبيب الروح مستنني) .. وقام الزميل عبد الله حسنات رئيس تحرير الصحيفة بارسال الاغنية للسيدة البريطانية التي استلمتها وردت برسالة شكر.

رجل على رجل

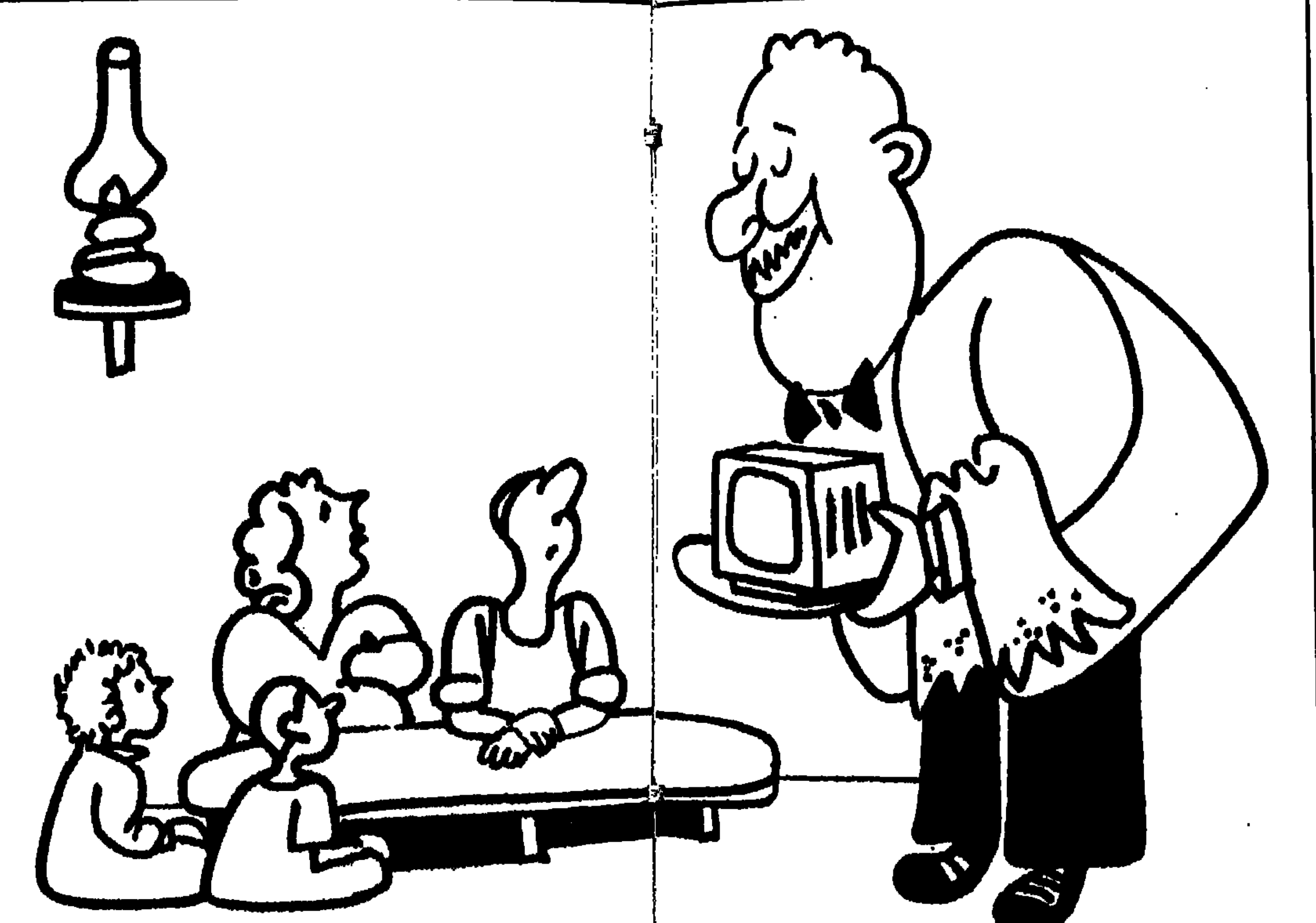
اثناء لقاء صحفي بين شيخ الازهر ومجموعة من الصحفيين الايرانيين، حاول الشيخ لفت انتباه اثنين من الصحفيين الحضور (شاب وفتاة) الى ضرورة تعديل جلستهما حيث كانا يجلسان وقد وضع كل منهم رجلا على رجل، لكنهما لم يستجيبا الا بعد ان طلب منهم ذلك بالكلام المباشر، لكن الصحفية غادرت القاعة عندما انبها الشيخ، فيما نقلت بعض وسائل الاعلام انه طردها من القاعة بعدما جادلته بان ذلك يعتبر امرا طبيعيا.

خلوي سيارة

بدات شرطة السير بتطبيق نوع جديد من مخالفات السير تتعلق بالسائق الذي يضبط وهو يتحدث في هاتفه الخلوي اثناء قيادته للسيارة.

المخالفة ستكون من الدرجة الثالثة تحت صنف «عدم انتباه» بانتظار اجراء تعديل على القانون يمنع ذلك بنص واضح.

بهذا يتم قطع اي صلة قربى بين الخلوي وهاتف السيارة الذي تم الغاؤه منذ عدة سنوات، ويذكر ان هاتف السيارة بحكم التسمية على الاقل لم يكن ممنوعا في السيارة!



نزار نيوف .. صحفي ام لا؟

لم تلتقط وكالات الانباء اي استجابة من قبل السلطات السورية للعديد من المطالبات المقدمة من منظمات حقوق الانسان وتلك المدافعة عن الحريات الصحفية المتعلقة بالافراج عن الصحفي السوري نزار نيوف المحكوم لمدة عشر سنوات بتهمة ترويج اخبار كاذبة عن حقوق الانسان في سوريا.

لكن قيام منظمة «صحفيون بلا حدود» بمنحه اعلى جوائزها لهذا العام كان كافيا لاستقبال مثل هذه الاستجابة، اذ نفى رئيس اتحاد الصحفيين السوريين صابر فلحوط ان يكون نزار نيوف صحفيا في اية وسيلة اعلام.

يذكر ان نيوف عضو في لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سوريا ويرأس تحرير نشرة «صوت الديمقراطية» التي تصدرها اللجنة. وكان قد منح الجائزة غيابيا لجهوده في دعم حرية الصحافة.

تعاونوا معنا «ونعدكم ان لا ندفع لكم شيئا»!

فيما يتقاضى بعض الصحفيين مكافآت نظير مشاركتهم في بعض البرامج الاذاعية والتلفزيونية، فان القاعدة العامة المتبعة، هي دعوة الصحفيين لكتابة احاديث وتعليقات والمشاركة في ندوات للاذاعة والتلفزيون مقابل لا شيء! خلافا لما هو معمول في مثل هذه الاجهزة الاعلامية في غير مكان في العالم.

بعض العارفين يقولون ان اللوائح في الاذاعة والتلفزيون تجيز صرف مكافآت، لكن الصرف لا يتم الا احيانا و«للبعض» لصعوبة احتساب المكافآت، .. اما احتساب عدم الدفع فانه اكثر يسرا، وهو المعمول به الى اشعار اخر.

بعض الكتاب والصحفيين، ومنهم فخري قعوار وعدنان مدانات ومحمود الريماوي تنادوا الى تبني فكرة عدم التعاون بالمجان، الى ان تعيد محطتا الاذاعة والتلفزيون النظر في قراراتهما التي تفرض على الكاتب واجبا .. وتنكر عليه اية حقوق!

«انبوب» بين التل والعرب اليوم

ربما كانت جريدة «العرب اليوم» اكثر الصحف اليومية التي خاضت هي وكتابها جدالا مع السيد بلال التل مدير المطبوعات والنشر السابق سواء في قضيته التي خسرها ضد رئيس تحرير الصحيفة الاستاذ طاهر العدوان، وفيما بعد اثناء قيادته، اي التل، لعملية اقرار قانون المطبوعات بمواجهة اغلب الجسم الصحافي، والسياسي والثقافي انذاك.

لكن مغادرة التل لموقعه لم تكن كافية لانهاء حالة «التوتر» مع الصحيفة التي لم ينته احتمال ان تتضرر من القانون.

فاثر قيام التل بانتقاد الاداء الاعلامي الرسمي من قضية قناة «الجزيرة» وبرنامج «الاتجاه المعاكس» وانتقاده بالذات لاقدام الحكومة على اغلاق مكاتب قناة «الجزيرة»، قامت الصحيفة في احدى صفحاتها بتذكير التل بمواقفه السابقة عندما قرر اغلاق مكتب جريدة «القدس العربي» ومنع دخولها هي وصحف اخرى، لكن التل رد على الصحيفة مدافعا عن دوره وعن القانون.

التطور الجديد في العلاقة بين التل والصحيفة كان في قيام التل في مقالته الاسبوعية في «الحدث» ١١/٣٠، بالاشادة باداء «العرب اليوم» فيما يتعلق بقضية انابيب IPC التي انفردت بها الصحيفة، واعتبر التل ذلك انجازا للصحافة الاردنية ككل واختتم مقالته بالقول «ان كانت «العرب اليوم» تشق دربا نتمنى لها ان تنجح فيه لتصبح الحملة الاعلامية المبنية على المعلومة والمستندة الى الوثيقة سمة من سمات صحافتنا التي يحق لنا ان نفتخر بها».

يرجع بعض المطلعين ان موقف التل هذا قد يشكل «انبوبا» يصل بينه وبين الجريدة، لكنهم يذكرون ان الحكومة قبيل تراجعها عن قرار بيع الانابيب كانت قد هددت «العرب اليوم» باللجوء لتفعيل القانون اياه الذي قاد التل صياغته والدفاع عنه.

فهل يصلح الانبوب ما افسده القانون؟

الطلعة على التلفزيون تطيح بالدكتور

استضاف البرنامج التلفزيوني «من عمان بصراحة» مؤخرا الدكتور اسحق الخيري رئيس لجنة الحريات العامة للنقابات المهنية برفقة الدكتور بسام العموش وزير التنمية الادارية، للحديث حول تقرير منظمة العفو الدولية عن الاردن، وهو التقرير الذي اثار بعض الجدل فيما قالت الحكومة انها ستدرسه وترد عليه في وقت لاحق.

الدكتور اسحق الخيري، هاجم التقرير واشاد بتجاوب الحكومة مع مطالب اللجنة المتعلقة بالحريات، وقال ان التقرير ياتي ضمن حملة تستهدف الاردن، وان هناك منظمات خارجية مشبوهة تكتب تقاريرها من الخارج، وليست غايتها حقوق الانسان بقدر ما تهدف الى الاساءة

وجهة نظر الدكتور استفزت لجنة الحريات واوساط نقابية اخرى، وسارعت لدراسة اقالة او فصل الدكتور من رئاسة اللجنة.

لكن الدكتور من جهته خاض سباقا لكي يحقق استقالة قبل ان تطاله الاقالة، فقدم استقالته تلك الى اللجنة المشرفة على المجمع.

لكن وكالة الانباء الاردنية «بترا» غطت في تقرير موسع موقف الدكتور الذي اكد فيه موقفه وندد بموقف زملائه، الذين سعوا لاقالته.

بعض المتابعين للقضية تساءلوا: هل تشمل «حرية» لجنة الحريات ان يكون رئيسها «حرا» في الطريقة التي يمثلها بها، بحيث تشمل «حريته» في الوقوف ضدها؟

اروح لمين؟

يتجاذب الصحافة الايرانية موقفان، الاول موقف مرشد الجمهورية اية الله علي خامنئي يسانده اغلبية في مجلس الشورى والثاني موقف رئيس الجمهورية محمد خاتمي.

الموقف الاول يؤيد اتخاذ المزيد من اجراءات الضبط للصحافة، وقد نجح في اتخاذ اجراءات تجاه بعض الصحف والصحفيين، لكن الرئيس محمد خاتمي صاحب الموقف المؤيد لمزيد من الحريات الصحفية، اكد مؤخرا على موقفه، وهذه المرة في حديث مباشر للصحفيين لفت انتباه وكالات الانباء في وضوحه ومحتواه الجديد.

الرئيس خاتمي اكد على حق «النقد» مع وجود الضمانات القانونية للصحف، التي تجد نفسها في خضم النزاع بين الاصلاحيين والمحافظين. واضاف انه «يجب ان تتمكن الصحف من انتقاد النظام لان الفكر اذا قمع فانه سينتشر في السر»، لكنه من جهة اخرى طالب الصحف بان تأخذ بالاعتبار حساسيات مجتمع تتمسك الغالبية فيه بالاسلام.

رجا العيسى : اول نقيب للصحفيين الاردنيين

سيرة الصحافة في سيرة رجل

**هذه المقالة مبنية على دراسة قام بها الاستاذ ايمن مسنات مدرس الاعلام في جامعة البنات بعنوان «محطات في رحلة رجا العيسى من يافا الى عمان».
لا ينسى الاستاذ رجا العيسى المهمة الصحفية الاولى التي قام بها، وذلك عندما وافق والده المرحوم عيسى العيسى صاحب جريدة «فلسطين» على ان يساهم الطفل رجا في توزيع الجريدة، فحمل رزمة كبيرة من الصحيفة وباعها كلها وعاد الى مبنى الجريدة فرحا بانجاز مهمته.
هكذا، شق الاستاذ رجا العيسى طريقه مبتدئا من المرحلة الابسط في العمل الصحفي ليدخل كافة مراحله وتعقيداته ومستوياته ليصل الى اعلاها.**

ولد الاستاذ رجا العيسى في مدينة يافا في ١٩٢٢/١٠/١٤ ليجد نفسه ابنا لاسرة صحفية، فالوالد عيسى العيسى الذي عمل في فترات شبابه الاولى مترجما بين العديد من اللغات التي كان يتقنها، اسس عام ١٩١١ جريدة «فلسطين» التي وجدت نفسها في ظل ظروف سياسية متحركة تصطدم وتتقاطع مع العمل الصحفي، فقد اغلقت الجريدة عام ١٩١٤، على يد السلطات العثمانية انذاك ونفي صاحبها.

لكن المرحوم عيسى العيسى عندما عاد الى يافا مرة اخرى في مطلع العشرينيات عمل على اصدار الصحيفة مرة اخرى عام ١٩٢١ كجريدة اسبوعية اولا ثم مرتين في الاسبوع الى ان عادت يومية عام ١٩٢٩، وتكون بذلك اول صحيفة يومية تصدر في فلسطين، ثم تلا ذلك اصدار صحيفة Palestine باللغة الانجليزية.

لكن الصحيفة ولدت في اجواء سياسية مشحونة وكان لا بد ان تتاثر بها. كما لا بد ان يتاثر بها العاملون في الصحافة، وهكذا وجد الفتى رجا العيسى في اجواء صحفية وسياسية متوترة.

اكمل رجا العيسى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدرسة (الفرندز) في رام الله، وقد امضى فيها اعواما يقول انها ساهمت في بناء شخصيته وصقلها وتركت اثرا ممتدا في نفسه ونفوس زملائه.

وفي عام ١٩٣٨، ولم يكن رجا العيسى قد انهى بعد متطلبات شهادة «المترك» المدرسي تعرض والده لضغوط عديدة بسبب مواقفه السياسية، اذ كان عضوا في حزب «الدفاع المناوىء» للحاج امين الحسيني، وكانت جريدته «فلسطين» بالتالي تتبنى طروحات هذا الحزب بزعامة راغب النشاشيبي وتؤيد مواقف الامير عبد الله بن الحسين.

وفي جو الثورة والاضطرابات والانقسامات السياسية التي عصفت بالحركة السياسية الفلسطينية تعرض منزل عيسى العيسى في الرملة للاعتداء وتم حرقه، مما دفع بالاسرة الى الرحيل الى لبنان حيث كان عيسى العيسى يتواجد هناك.

مرحلة بيروت والجامعة الاميركية (١٩٣٨ - ١٩٤٢)

التحق رجا العيسى بالجامعة الاميركية في بيروت للاعداد لشهادة «المترك» البريطانية، ونال الشهادة بتفوق عام ١٩٣٩ بعد ان تقدم للامتحان النهائي في ستة مباحث، وبعد نجاحه تم قبوله في تخصص العلوم السياسية في الجامعة الاميركية. ومن اساتذته زين زين وقسطنطين زريق وانيس المقدسي وشارل مالك وسيسيل الحوراني، ومن الطلاب الذين كانوا يتقدمون عليه بسنة دراسية في الجامعة: وصفي التل، وخليل السالم، وجهد الفرحان.

وعمل رجا العيسى في تحرير صحيفة «الجامعة» لمدة ستة شهور تقريبا. اما اولى المهمات الصحفية التي تصدى لها فكانت اجراء مقابلة مع رئيس الجامعة البروفسور بايرد دودج، وظهرت الصحيفة بعنوان بارز يقول:
A.U.B is so democratic, it's almost a Soviet! واثار هذا العنوان العديد من اساتذة الجامعة!

تخرج رجا العيسى من قسم العلوم السياسية عام ١٩٤٢، وعاد الى يافا مسقط رأسه

يافا وجريدة «فلسطين» (١٩٤٢-١٩٤٨)

خطوات رجا العيسى الاولى في جريدة «فلسطين» بدأت من القاعدة، ولم يكن في نيته في الحقيقة ان يحرق المراحل لكي يتبوأ مكان الصدارة في صحيفة ابيه على العكس من ذلك بذل رجا العيسى كل ما في وسعه للتعرف عن



قرب على جميع مراحل العمل الصحفي اليومي من التحرير الى الطباعة فالتوزيع والادارة. وبلغ اول راتب تقاضاه بعد تخرجه والتحاقه بالعمل الصحفي ثمانين جنيها فلسطينيا. وتدرج في عمله مستفيدا من خبرة من سبقوه ووقفوا الى جانب والده من امثال داود العيسى (ابو بندلي)، الاداري القدير، وعبد الغني الكرمي واكرم الخالدي اللذين شغل كل منهما منصب سكرتير التحرير.

الا انه تأثر مهنيا بالمقام الاول بيوسف حنا، الصحفي والاديب الفذ الذي رأس تحرير فلسطين نحو خمسة عشر عاما، وكان يوسف حنا اديبا من الطراز الرفيع، ودارت بينه وبين الامير عبد الله بن الحسين في شهر شباط عام ١٩٣٧ ابحاث وردود في الادب العربي كانت جريدة «فلسطين» مسرحها وشارك في تلك المساجلات الادبية الرفيعة المستوى عبد الغني الكرمي واديب العباسي وكتب الاخير مقالتين متميزتين الاولى حول ادب الامير عبد الله والثانية حول دعاة التجديد في الادب العربي.

اما عن هيئة تحرير «فلسطين» في ذلك الوقت فيقول رجا العيسى انها لم تكن تضم اكثر من خمسة عشر فردا في احسن الاحوال موزعين على النحو الاتي: رئيس تحرير، سكرتير تحرير، خمسة مندوبين في القدس وعمان وحيفا وبيروت والقاهرة، اربعة محررين مترجم عن العبرية ومترجم عن الانجليزية بالاضافة الى رجا العيسى والى داود العيسى (ابو بندلي) الذي كان يدير الجريدة ويكتب فيها احيانا.

ويصف رجا العيسى سنوات حقبة الاربعينيات بالصعبة. فظروف الاحتلال البريطاني القاسية وخطر الصهيونية والانقسامات العربية واجواء الحرب العالمية الثانية، كل هذه الاحداث كانت تتطلب من العاملين في مهنة الصحافة قدرا كبيرا من قوة الاحتمال والصبر والمثابرة والتحدي.

وعلى الرغم من شمول جميع مرافق الحياة بقوانين الدفاع الجائرة، الا ان الصحافة كانت منظمة، وكانت دائرة المطبوعات تصدر البطاقات الصحفية، اما مديرها، وهو بريطاني، فكان يحضر اسبوعيا الى يافا وتل ابيب من القدس يعقد المؤتمرات الصحفية ويلتقي بالصحفيين. وتجدر الاشارة الى ان محمد كمال، المدير العام السابق لمؤسسة التلفزيون الاردني (من عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨٥) ، كان مساعدا لمدير المطبوعات في تلك الفترة.

في عام ١٩٤٨ حلت النكبة واغلقت جريدة «فلسطين» وهي تطوي معها صفحات من تاريخ فلسطين. غادر رجا العيسى مسقط رأسه يافا متوجها الى القاهرة حيث كانت قد سبقته اليها زوجته، وبدأت مرحلة جديدة في حياته، وهو حتى اليوم يذكر ابياتا من قصيدة بعنوان «ضاعت فلسطين» كتبها والده بعد حرب عام ١٩٤٨ يقول فيها:

ما بين اصحاب الفخامة والسمو وبين اصحاب الجلالة
وسماحة المفتي الامين ومن يحيط به كهاله
والهيئة العربية التي تأبى الاقالة
وحكومة في غزة زادت على ضغث اباله
ضاعت فلسطين الشقية من بنيها لا محاله

القاهرة وتجربة التوزيع (١٩٤٨-١٩٥٠)

الخروج من يافا كان نكسة كبيرة، فقد ضاع كل شيء: دار الجريدة والمطبعة، حتى مجموعة مجلدات فلسطين منذ تأسيسها عام ١٩١١، خسرها رجا العيسى والعائلة.

في القاهرة، عرض عليه حماه، صموئيل فرج الله، ان يساعده في ادارة وكالة التوزيع التي يمتلكها والمعروفة باسم شركة فرج الله للصحافة، وكانت الشركة رائدة التوزيع في العالم العربي حيث كانت تورد الصحف والمجلات المصرية الى سائر الاقطار العربية في المشرق والمغرب بالقطار وعبر البر. وبعد فترة وجيزة تسلم رجا العيسى مسؤولية ادارة الشركة. وبعد شهور من العمل في مجال توزيع المطبوعات، التقى بعمر عبد العزيز امين صاحب مؤسسة صحفية مشهورة باسم دار الجيب وكانت الدار تصدر مجلة مسامرات الجيب الاسبوعية ومجلة «البلبل» للاطفال بالاضافة الى سلسلة روايات الجيب المترجمة. وطلب عمر عبد العزيز امين الى رجا العيسى التعاون معه في ادارة المؤسسة دون ان يضطر لترك عمله في شركة فرج الله للصحافة. واثمر التعاون بين الرجلين، قبل رجا العيسى العرض، وكان العمل بالنسبة له فرصة ليتعرف اكثر على عالم الادب والادباء في مصر. وهكذا اقام بعض العلاقات مع ادباء وصحفيين ومدراء الصحف المصريين وبخاصة في دار «اخبار اليوم» وروز اليوسف» ودار الهلال». ويمكننا القول ان نجاح تجربة رجا العيسى هذه في مجال الادارة الصحفية والتوزيع شجعته على تأسيس وكالة التوزيع الاردنية فيما بعد عام ١٩٥١ في القدس اولا ثم في عمان.

في تلك الاثناء، كانت جريدة «فلسطين» تستعد للعودة الى الساحة من جديدة ولكن هذه المرة في عمان، وقام داود العيسى (ابو بندلي) بدعم من الحكومة الاردنية باعادة اصدار الجريدة. وكانت الحكومة قد امرت بتخصيص مكاتب حزب «النهضة العربية» في شارع وادي السير ليستعملها المحررون والموظفون. اما طباعة الجريدة فكانت تتم في مطبعة جورج شعشاعة. بعدها انتقلت الجريدة الى القدس واشرف عليها داود العيسى فيما كان رجا العيسى مقيما في القاهرة ووالده في بيروت.

في الثامن والعشرين في شهر حزيران عام ١٩٥٠ انتقل عيسى العيسى الى رحمة الله تعالى في بيروت، واقيمت مراسم تشييع الجثمان الى مثواه الاخير هناك. وتقبلت العائلة العزاء بفقيدها في كل من بيروت والقدس. وانتدب الملك عبد الله بن الحسين مرافقه العسكري لتقديم التعازي بمؤسس وصاحب جريدة «فلسطين»، كما زار السفير الاردني في بيروت دار العزاء ممثلا عن الحكومة.

وكان من الطبيعي ان تؤول الجريدة الى رجا العيسى الذي كان قد بدأ بحزم حقائبه من جديد استعدادا لرحلة جديدة ومسؤوليات جسام.

ويقول رجا العيسى: «توجهت الى عمان في

اتقان المواءمة بين الموقف السياسي واستحقاقات مهنة الصحافة

شهر تموز طالبا المثول بين يدي الملك عبد الله لاشكره على تقديم العزاء بوفاة والدي وانتدابه ممثلين عنه وعن الحكومة. وبعد لقائي مع جلالة الملك اجتمعت برئيس الوزراء سعيد المفتي الذي رحب بي وبعودتي وابلغني ان جلالة الملك طلب اليه تقديم العون لي لاواصل مسيرة فلسطين، وسارت الامور بسرعة متناهية واتخذ وزير الداخلية فلاح المدادحة الاجراءات الادارية اللازمة لاعادة اصدار «فلسطين» برخصة جديدة باسمي باعتباري صاحب ورئيس تحرير الجريدة. واتفقت مع ابن عمي دواد العيسى (ابو بندلي) على ان يتولى الشؤون الادارية. اما ابراهيم سكجها فتم تعيينه سكرتيرا للتحرير».

القدس وفلسطين من جديد (١٩٥٠-١٩٦٧)

تميزت فترة الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات بزخم احداثها السياسية وتسارعها على الصعيدين الاردني والعربي، ومن اهم تلك الاحداث التي شهدتها الساحة الاردنية:

وحدة الضفتين (١٩٥٠)، اغتيال رياض الصلح (١٦ تموز ١٩٥١) استشهاد الملك عبد الله بن الحسين (٢٠ تموز ١٩٥١)، وضع دستور المملكة في عهد الملك طلال (١٩٥٢)، تسلم الحسين سلطاته الدستورية (١٩٥٢)، تاسيس اول نقابة للصحفيين واقرار قانون المطبوعات (١٩٥٣)، قبول الاردن عضوا في هيئة الامم المتحدة (١٩٥٥)، تعريب الجيش (١٩٥٦)، فصل الشرطة عن الجيش وانشاء مديرية الامن العام (١٩٥٦)، الانتخابات النيابية (١٩٥٦)، تاسيس الاذاعة الاردنية (١٩٥٦ في جبل الحسين)، الغاء المعاهدة البريطانية (١٩٥٧)، المواجهة بين احزاب المعارضة السياسية والحكومة (١٩٥٧)، اقامة الاتحاد العربي (١٩٥٨)، استشهاد هزاع المجالي في تفجير مبنى رئاسة الوزراء (١٩٦٠)، تاسيس الجامعة الاردنية (١٩٦٢)، وغيرها الكثير من الاحداث الوطنية الهامة التي لا يتسع المجال هنا لذكرها كلها.

اما على ساحة العمل العربي فقد جرت احداث تاريخية هامة كان لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الحياة السياسية الاردنية. ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : ثورة ٢٣ تموز في مصر (١٩٥٢)، حلف بغداد (١٩٥٥)، العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦)، الوحدة المصرية - السورية (١٩٥٨-١٩٦١)، انقلاب ١٤ تموز في العراق (١٩٥٨)، انشاء منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٢)، انعقاد مؤتمر القمة العربية الاول (١٩٦٤).

وكان من الطبيعي في هذا المناخ السياسي ان تتاثر الصحافة بالاحداث وان تساهم بدورها في خلق وعي جماعي تجاه القضايا الوطنية والقومية. وعاصر رجا العيسى تلك الفترة التاريخية باعتباره شاهدا متميزا. فهو من جهة، رئيس تحرير جريدة واسعة الانتشار في وقت كان فيه الاعلام الرسمي غائبا وغير منظم. فالاذاعة كانت محدودة الانتشار والامكانات والتلفزيون لم يكن قد ولد بعد. ويعرف رجا العيسى الاعلام الرسمي وقتذاك بانه «كان الى حد ما عبارة عن تصريحات المسؤولين وبيانات بسيطة مقتضبة عن الزيارات الرسمية». ورجا العيسى من جهة ثانية شخصية لها مكانتها الاجتماعية واحترامها في الوسط السياسي لانه اثر عدم الانخراط في العمل السياسي واضعا مهنته الصحفية فوق كل اعتبار. ويقول رجا العيسى في هذا «لم اتطلع في حياتي الى العمل بوظيفة عامة كما لم ارغب في ان يرشحني احد لمنصب سياسي. كنت افضل البقاء مستقلا، وكان مكتبي في الجريدة مفتوحا للجميع وبخاصة للسياسيين. وكان بعض اصدقائي من النواب يطلعوني على خطاباتهم لاراجعها قبل ان يلقوها امام البرلمان، لقد كانوا يدرجون في حساباتهم رأي الصحافة».

وفي الواقع، استقطبت الصحافة، وبالذات جريدة «فلسطين»، السياسيين باعتبارها مساحة مهمة للتعبير عن الاراء والمواقف. ومنهم من اشهر قلمه من امثال وصفي التل وهزاع المجالي اللذين كانا يكتبان افتتاحية «فلسطين» احيانا والموسومة «حديث اليوم». ومنهم من تأثر بتحليلها وانتقاداتها لقضايا الساعة فانصرف الى قراءتها بتمعن ومواظبة ليستشرف منها اتجاهات مستقبل الحياة السياسية، كما تبارى الادباء من الاردن وفلسطين في نشر ابداعاتهم عبر صفحات جريدة «فلسطين»، وها هو يعقوب العودات (البدوي الملثم) ينشر نحو خمس عشرة مقالة نقدية عن الشاعر مصطفى وهبي التل (عرار) خلال عامي ١٩٥٤-١٩٥٥

ويعتبر رجا العيسى ان مساحة الحرية الصحفية في تلك الفترة كانت اكثر اتساعا منها في الوقت الراهن. ولطالما وجهت جريدة «فلسطين» سهام النقد للحكومات المتعاقبة مهاجمة سياساتها او حتى اشخاصها، ويذكر رجا العيسى كيف كان يهاجم بقسوة احيانا عبر الافتتاحية الموسومة «حديث اليوم» وزاويته اليومية «صباح الخير» سياسة رئيس الوزراء توفيق ابو الهدى دون ان يبدي الاخير، على الاقل علنا، اي امتعاض او تذمر او يتخذ اي اجراء ضد الجريدة او ضد محرريها.

اول نقابة للصحفيين

تأسست اول نقابة للصحفيين في الاردن في ١٩٥٢/٢/١٢، وتم انتخاب رجا العيسى بالتزكية اول نقيب لها وهو خارج المملكة. فقد كان مع وفد صحفي اردني في زيارة الى لندن، ومن اعضاء اول مجلس للنقابة نذكر صبحي زيد الكيلاني، وخيري حماد، امين السر، وسليم الشريف، امين الصندوق، ويقول رجا العيسى انه تم اختيار مقر النقابة في القدس، بيد ان اول اجتماعين للمجلس عقدا في فندق قصر هشام في اريحا. وقد اجتمع المجلس الاول للنقابة يوم ١٩٥٢/٢/١٢ بحضور واحد وخمسين صحفيا من اصل اربعة وستين صحفيا تمت دعوتهم من قبل اللجنة التحضيرية.

ويذكر اول نقيب للصحفيين بانه جرت محاولة في العام ذاته (١٩٥٢) لانشاء نقابة اخرى بديلة. الا ان الحكومة برئاسة توفيق ابو الهدى لم توافق على الطلب. واعتبر وزير الداخلية ان الاجتماع الذي عقده بعض الصحفيين بعمان بتاريخ ١٩٥٢/٢/١٧ غير قانوني.

اما عن اولويات النقابة في ذلك الوقت فيجملها رجا العيسى بالدفاع عن حرية الصحافة والعمل على صيانة حقوق الصحفيين وتعزيزها وتنظيم علاقات الصحافة مع المجتمع والحكومة. الا ان النقابة كانت تعاني من مشكلة التفرغ الكامل لاعضائها والذي لا غنى عنه في مرحلة التاسيس.

ويذكر رجا العيسى بان رئيس الوزراء توفيق ابو الهدى كان في بداية عهد النقابة متشددا في تعامله مع الصحفيين، لدرجة انه استقبله وزملائه الصحفيين مرة او مرتين في مكتبه بالرئاسة وقوفا دون ان يعرض عليهم الجلوس. ولكنه غدا اكثر مرونة فيما بعد، وكان يتجنب الاتصال المباشر بالصحفيين.

ويمكن اعتبار عام ١٩٥٢ بداية مرحل هامة في تاريخ الصحافة الاردنية، فبعد تاسيس نقابة الصحفيين، اقر مجلس النواب قانون المطبوعات رقم ٧٩ لعام ١٩٥٢ والذي يعتبر بحق نقلة نوعية بالنسبة للقوانين والانظمة (المنبثقة عن القانون العثماني لعام ١٩٠٨)، التي حكمت العمل الصحفي طيلة الفترات السابقة. واناط القانون الجديد مسؤولية اصدار الرخص بوزارة الداخلية بعد استيفاء الشروط المنصوص عليها. وتجدر الاشارة الى ان دائرة المطبوعات كانت تابعة في حينه لرئاسة الوزراء مباشرة.

مهما يكن من أمر، فان الصحافة بشكل عام لم تجد في قانون المطبوعات الجديد ما يضمن بالضرورة حريتها ويصون حقوقها، وانتقد رجا العيسى القانون الجديد قبل اقراره ودعا الى مراجعته، وكتب افتتاحية بعنوان قانون المطبوعات الجديد جاء فيها:

«فلطالما طالبت الصحافة بسن قانون ينظم اعمالها ويضع العلاقات بينها وبين الحكومة على اسس معروفة وبموجب قوانين موضوعة حتى لا يبقى هناك مجال للاعتداء على الصحافة تحت ستار من قوانين دفاع، او قوانين هجوم، او غير هذه وتلك من القوانين الاستثنائية (..) ان الفرصة لم تمر بعد. وسينظر مجلس الاعيان اليوم في قانون المطبوعات فهل يستعمل «الفرامل» ولو قليلا؟ (..) ان قانون المطبوعات الجديد يجب الا يتعارض ولا يتناقض مع قانون نقابة الصحفيين وقانون نقابة الصحفيين وضع شروطا يتوجب تحقيقها على من يرغب الانتساب الى المهنة الصحفية، وكذلك فعل قانون المطبوعات. وقانون نقابة الصحفيين نص على محاكمة الصحفيين .. وكذلك نص قانون المطبوعات. ولكن النصوص في القانونين تختلف وتتفاوت، وصحيح ان قانون المطبوعات يلغي ما قبله. ولكن هل نضع القوانين لنلغيها بعد اشهر معدودة من وضعها؟ الم يكن مناسبا ان يشار الى قانون الصحفيين في القانون الجديد؟»

دمج الصحف اليومية (١٩٦٧-١٩٧٠)

مكانة الصحافة وقوة تاثيرها في المجتمع بالاضافة الى انتشار الاذاعة وبروز التلفزيون الى الساحة دفع السلطة السياسية الى الاهتمام بالاعلام وكانت وزارة بهجت التلهوني المشكلة في ١٩٦٤/٧/٦، بعد مؤتمر القمة العربي الاول، قد استحدثت لاول مرة حقيبة للاعلام اسندت لصلاح ابو زيد ومنذ ذلك التاريخ كان من الطبيعي ان تراقب الحكومات المتعاقبة عن كثب سياسات الصحف وتوجهاتها.

ويرى رجا العيسى انه كانت لوصفي التل نظرة عصرية عن الدولة، فقد كان يمثل برايه المدرسة الحديثة في السياسة والتي تدرك اهمية الاعلام الجماهيري وتاثيره، وقد اهتم وصفي التل بفهم ظاهرة الاعلام منذ توليه ادارة الاذاعة الاردنية عام ١٩٥٩، ويؤكد رجا العيسى ان عهد الاعلام الرسمي في الاردن بدأ بوصفي التل

ويبدو ان الفرصة سنحت للحكومة عام ١٩٦٧ لاعادة «تنظيم» العمل الصحفي بعد سخونة اجواء المنافسة بين الصحف الصادرة انذاك: فلسطين والدفاع والجهاد والمنار. ومهما تنوعت الاراء والاجتهادات في اسباب القرار فان حكومة وصفي التل قامت باصدار قانون مؤقت للمطبوعات بتاريخ ١٩٦٧/٢/١ الغت بموجبه الرخص الممنوحة سابقا للمطبوعات الصحفية ووضعت عدة شروط نتج عنها مشروع دمج الصحف اليومية الاربعة واصدارها في صحيفتين: «الدستور» و«القدس» في شهر اذار.

ويقول رجا العيسى: "ارسل وزير الاعلام الشريف عبدالحميد شرف في طلب اصحاب الصحف اليومية وأبلغنا قرار الدمج قبل يومين من بدء تنفيذه. وبالفعل تاسست الشركة الأردنية للصحافة والنشر التي اصدرت الدستور براسمال وقدره ٨٥ الف دينار موزع على النحو التالي ٢٥ الف دينار للحكومة و ٣٠ الف دينار لأصحاب كل من فلسطين والمنار. وساهمت فيها إلاّ انني رفضت وابن عمي داود (ابو بندلي) التعاون مع الشركة. ومكثت في القدس. لقد شعرت بالغبن الذي لحق بنا. ثم إن فلسطين كانت تعني لي الكثير. لقد كانت بالنسبة لي إسماً وتاريخاً، ولم ارغب في أن أخسر الإسم".

ويتابع رجا العيسى قائلاً: "بعد فترة قصيرة جاء الشريف عبد الحميد شرف إلى القدس. وتمارضت كي اتجنب مقابلته. "فعادني" في منزلي وقال لي: اعرف انك سليم معافى، واعرف انك متأثر بسبب خسارة إسم الجريدة فلسطين. وعرض علي إصدار جريدة بالانجليزية في القدس أراس تحريرها وتحمل إسم بالستاين نيوز (Palestine News) وهذا ما جرى، وصدرت الجريدة لمدة اربعين يوماً تقريباً وساعدني في إصدارها نبيل العيسى (ابن داود) الذي تولى مهمة سكرتارية التحرير والذي سبق وعمل معي بتميز عام ١٩٦٦ عندما أصدرت مع محمود الشريف جريدة الجيروسالم ستار (Jerusalem Star) بالانجليزية إلاّ أن بالستاين نيوز لم تكن "ابن عيشة"، وتوقفت عن الظهور بسبب حرب حزيران عام ١٩٦٧".

ويلخص رجا العيسى بكلمات بسيطة الحالة التي نشأت عن قانون المطبوعات المؤقت لعام ١٩٦٧. "لقد كان قرار دمج الصحف بمثابة بداية مرحلة احتواء الصحافة وتوجيه دفة الاعلام من قبل الحكومة. بعبارة اخرى، كان القرار يعني تسييس الاعلام".

ومن المفارقات العجيبة ان القانون المؤقت الذي جاء كالإعصار مفاجئاً وسريعاً وقوياً واطاح بالصحف القائمة قد الغي بسبب عدم إقراره من مجلس الامة. ولكن بعد فوات الأوان

وهكذا احتجبت جريدة فلسطين بعد ستة وخمسين عاماً من ولادتها وكتب صاحبها وابن مؤسسها رجا العيسى في العدد الاخير الصادر في ١٩٦٧/٣/٣١ تحت زاوية (حديث اليوم) كلمة وداع بعنوان حتى نعود وتعود جاء فيها

"وكانت لي مدرسة حياة، تعلمت فيها من والدي واستاذي كيف يكون الصمود وكيف يقاوم المرء ويتحمل وكيف تعيش اماله ومثله رسالة فيه وكيف يعيش هو من اجلها فصارت المهنة جزءاً من نفسي واصبحت الدروس التي تعلمتها دماً يجري في عروقي واصبحت الصلة بيني وبين فلسطين طابع حياتي ومعنى ايامي"

بين الراي والدستور

بعد ولادة الدستور والشركة الاردنية للصحافة والنشر عام ١٩٦٧ بقي رجا العيسى في القدس، ولم يستقر في عمان إلاّ في عام ١٩٧٠ عندها بدا يشرف بين الحين والآخر على سير العمل في الصحيفة بحكم موقعه في مجلس إدارة الشركة وفي عام ١٩٧٢ باعت الحكومة حصتها واشتراها بقية الشركاء. وفي ١٩٧٧/١٢/٣١ باع رجا العيسى حصته، وكذلك فعل ابن عمه داود، ليطوي صفحة مع الدستور بعد ان امضى فيها عشر سنوات كان فيها حاضراً غائباً

وفي ١٩٧٨/١/١ دخل شريكاً في صحيفة الراي عندما اشترى واحدة من الحصتين اللتين كان يملكهما جمعة حماد في شركة المؤسسة الصحفية التي تصدر الراي والجوردان تايمز (Jordan Times) بالانجليزية. وبالاضافة إلى عمله في مجلس الإدارة كان رجا العيسى يكتب من وقت لآخر ويشرف على تحرير الجوردان تايمز.

وما يزال الصحفي الشيخ رجا العيسى يطل على قرائه يومياً في زاويته القصيرة «كلمة» ليستمر وعلى مدى اكثر من خمسة عقود في عطائه الصحفي

رجا العيسى، الذي سارت حياته بالتوازي والتقاطع احياناً مع مسيرة منطقة شهدت وما تزال احداثاً سياسية وحروباً عديدة محورها القضية الفلسطينية، وشاءت الظروف أن يكون اسم "فلسطين" هو الاسم الذي حملته الصحيفة التي شكلت المشروع الصحفي الرئيسي للاستاذ رجا العيسى.

لكن رجا العيسى، استطاع دائماً التمييز بين مهماته الصحفية واستحقاقاتها المتصلة بالحريات والديمقراطية، وبين موقفه السياسي الذي اضطر ان يدفع ثمنه في احيان كثيرة، كما هي حال اغلب المشتغلين بالفكر والثقافة والسياسة خلال القرن الحالي الذي نودعه نحو قرن جديد متمنين للاستاذ رجا العيسى العمر المديد.

كيف تكتب الكاتبات!

فخري قعوار

من يراقب كتابات صاحبات المقالات في صحفنا، ويتابعها ويتفحصها، يلاحظ اننا امام صنف من الكتابة التي لا يقوم الرجال من الكتاب والادباء والصحفيين بكتابة مثلها، وقد يلاحظ ان للنساء الكاتبات عالمهن الخاص، وربما تجاربهن الخاصة، التي ترفرف روحها على مقالاتهن وتهيمن على اجواء موضوعاتهن!

فهن يملن عموماً إلى تناول الفكرة عن طريق السرد القصصي، فترى مثلاً من تبدأ مقالتها بالقول «نظر اليها بعينين قلقتين، وعلى وجهه مسحة من حزن وأسى، وقال: لماذا تفكرين بهجري يا قاسية؟ فلفت مذهولة وقالت: أنا؟ انا افكر بهجرك؟ انا قاسية؟». والمقصود من هذه اللقطة او ما يجيء على شاكلتها، هو التوصل إلى فكرة معينة، تريد الكاتبة ان تنقلها إلى القراء.

وهن يملن إلى تناول القضايا العاطفية والغرامية، ويضعنها في سلم أولوياتهن، رغم ان هناك قضايا اكثر الحاحاً واكثر اهمية، مثل قضايا البطالة والفقر والقضايا السياسية المعروفة على الصعيد المحلي والصعيد العربي. اي انهن يعتبرن قضايا الحب والزواج والطلاق والهجران وما هو في حكمها، جديرة بالمعالجة والبحث اكثر من قضية تحرير فلسطين أو فك الحصار عن العراق أو رفع الحظر الجوي عن ليبيا .. الخ. وهن يملن، عموماً، إلى الفصل بين السياسي والثقافي، من حيث يدرين أو لا يدرين، لانهن معنيات على نحو أساسي بركن القلوب المحترقة، او القلوب المحطمة، مع التأكيد على ظلم الرجل للمرأة، والتأكيد - بالمقابل - على ان المرأة دائماً على حق، وان الرجال عدوانيون واستفزازيون وأن نفوسهم خالية من الرأفة!

وتتميز كتابات صاحبات المقالات بالتهيب والتردد الذي قد يبلغ مبلغ الخوف. فهن يرين في الكتابة السياسية مجلبة اوجع الراس والتبعات التي لا يقوين على تحمل نتائجها أو مجابهة ذيولها، فالزوج [illegible] واقرباء الزوج يثورون ضد الزوج، والاسرة [illegible] اهل الكاتبة - يقعون في حرج لا لزوم له، وبالتالي [illegible] الكاتبة صاحبة المقالة، تفضل الكتابة عن العصافير التي تنقر الخبز اليابس على شبابيك منزلها، على الكتابة الجريئة في مواضيع حيوية وحارة لكنها [illegible] باردية ثقيلة من العادات والتقاليد المتخلفة. وكذلك الحال، بالنسبة للكتابة في موضوعات أخرى، غير الموضوعات السياسية، كالخروج عما هو مألوف ومثالية مسلمات، وكالكتابة في القضايا الجنسية أو القضايا المتعلقة بالدين.

وربما كانت هذه الملاحظات وغيرها، نتيجة طبيعية لوضع المرأة في الأردن، وفي العالم العربي، وفي العالم الثالث بصورة عامة، فهي ملحق بالرجل، وفي [illegible] الاحوال تعتبر من مقتنياته، وتخضع لأوامره ونواهيه. وقد لا يكون جديداً أو مثيراً إذا قلت انني اعرف [illegible] شخصية مباشرة، كاتبات يمارسن الكتابة في الصحف، دون علم ازواجهن، بسبب موقفه هو الصارم والمضاد لمشاركة (امراته) في اي حقل عام، حتى او عن طريق الفاكس، مع انه يقرأ الصحف، ويقرأ للنساء والرجال، لكنه يجعل حقاً كهذا محرّماً على شريكة حياته، ولهذا، فإن هذه العينة من الكاتبات تلجأ إلى استخدام اسماء مستعارة، اعرف بعضها، ووعدت بعدم البوح بها!

بقيت لديّ ملاحظة اخيرة، وهي ان ما دونته في اعلاه، ليس جامعاً مانعاً منطبقاً على كل الكاتبات، لان هناك حالات متميزة من حيث الجرأة والشجاعة والتطرق إلى كل الموضوعات دون تردد أو تخوف، لكن الشريحة الأوسع من الكاتبات صاحبات المقالات ينطبق عليهن ما سبق ذكره، والله أعلم؟

مراجعة كتاب

تطور الصحافة الأردنية ١٩٢٠ - ١٩٧٧

صدر الكتاب عن لجنة تاريخ الاردن لمؤلفه الدكتور عصام سليمان الموسى ويقع الكتاب في مقدمة وثمانية فصول وثلاثة ملاحق وتطرقت المقدمة الى تجربة المؤلف الصحفية.

في الفصل الاول، يستعرض عصور الاتصال، ويبرز دور النطقة في تطوير الابجدية العالمية في ثورة الاتصال الاولى، ومع مجيء الطبعة، وظهور الصحافة، يتطور مفهوم حرية الصحافة والتعبير، الذي قاد الى ظهور صحافة ليبرالية، وتجيء الصحافة العربية متأخرة ثلاثة قرون تقريباً عن ظهور الصحف في اوروبا، والاردنية متأخرة قرناً اضافياً، ويعرض لنظم الصحافة، مبينا ان الصحافة الاردنية تعمل، مثل الصحافة العربية، وصحافة العالم الثاني، ضمن اطار النظرية السلطوية، التي تروج لوجهة النظر الواحدة في الاغلب، يتضح هذا تماماً في الفصل الثاني، الذي يناقش تطور قوانين المطبوعات في الاردن، من قوانين انبثقت عن القانون العثماني وتعديلاته حتى عام ١٩٥٣، حين صدرت خمسة قوانين، قارنها، ويخلص الى ان القانون الذي صدر عام ١٩٩٣ كان قريباً الى قانون عام ١٩٥٣ الذي لم يعمر طويلاً، بسبب ليبراليته.

ويناقش الفصل الثالث، (بدايات الصحافة الاردنية وروادها) باعتبارها مرحلة التكوين للصحافة الاردنية التي امتدت حتى عام ١٩٤٦، حين اعلن استقلال الاردن. وهو يقرر ان الصحافة، منذ عام ١٩٢٧، قد نمت وتطورت على يد القطاع الخاص - بعد تجربة اصدار الشرق العربي كجريدة شبه رسمية عام ١٩٢٣. خلال هذه المرحلة صدرت صحافة اسبوعية او دورية، ولم تصدر صحافة يومية الا عبر تجربة الجزيرة لتيسير ظبيان التي استمرت شهراً واحداً في نهاية الثلاثينات. ويستنتج المؤلف ان الصحافة الاردنية قد قامت في هذه المرحلة بدور فاعل في توعية الرأي العام بالقضايا الوطنية والقومية، كما ان عدداً من الصحفيين قد تعرضوا الى النفي او السجن بسبب مواقفهم الوطنية، (ص١٠٨). وتميزت هذه المرحلة بعدم انتظام صدور الصحف [illegible]، غدا صحيفة الاردن - [illegible]

الفصل الرابع (صحافة [illegible] الاستقلال: ١٩٤٦ - ١٩٧١) [illegible]

القدس (فلسطين والمنار، والجهاد والدفاع)، شارحا محاولة الحكومة الاولى فرض سيطرتها على صحافة القطاع الخاص بعد ان توسع انتشارها وهو يرى في هذا السياق «ان ازدياد الضغط الاعلامي السياسي الخارجي على الحكومة دفع بها لزيادة ضغوطها على الصحف اليومية لتنظيمها وجعلها مؤسسية في محاولة لدفعها الى تبني وجهات النظر الرسمية بصورة اقوى، هذا التوجه ظهر لاحقاً في الثمانينات بشكل واضح»(ص١٣٢)

اما الفصل الخامس، فيتحدث عن صحافة المرحلة الثالثة التي اسماها المؤلف بصحافة المؤسسات الكبيرة (١٩٧١-١٩٨٩)، وفيها يبحث تطور الصحف اليومية وسعة انتشارها مما حولها الى مؤسسات تضم المئات من العاملين. وفي هذا يقول «نجحت الحكومة في نهاية هذه المرحلة في تحويل الصحيفتين اليوميتين الرأي والدستور - الى مؤسستين عامتين، فتحققت بذلك اهداف الدمج (١٩٦٧) السابقة (ص١٦٣)

الفصل السادس (الصحافة في ظل الديمقراطية ١٩٨٩ - ١٩٩٧) يناقش الكتاب اوضاع الصحافة الاسبوعية التي استفادت من هامش الحرية الذي اتاحته المرحلة، بعكس اليوميات التي بقيت محافظة نسبياً. ثم يسلط الضوء على عدد من القضايا التي كان للصحافة فيها موقف، والصحف الاسبوعية والاثارة والقضاء، وتحرك نقابة الصحفيين ومحاولة تفعيل دورها ليتوائم مع الحكومة خاصة باتجاه الضغط على الصحف الاسبوعية، ويخلص الى ان الضغوط التي سادت خلال مرحلة الاحكام العرفية، وما تلاها من احداث متسارعة، كانت بمثابة المناخ الذي لم يتح الفرصة الكافية للصحفي كي يلتقط انفاسه ويتأقلم مع متغيراتها المتلاحقة.

الفصل السابع، يناقش الكتاب قضايا ومشكلات في العمل الصحفي الاردني، تناولت، الجوانب الاقتصادية (من مثل رفع اسعار الصحف رغم الارباح التي تحققها بعض الصحف، والاعلان الحكومي وقصره على صحف دون اخرى) وتهميش قضايا الوطن والمواطن والرقابة الذاتية والرسمية، وتدني المهنية الصحفية في بعض الاحيان وحجب المعلومات الرسمية.

ويضم الفصل الثامن نبذات مختصرة لاحد وثلاثين علما وثائرا في العمل الصحفي كان لهم دور واضح في تطور الصحافة الاردنية على مدار (٧٨) عاماً.

في ذكرى ميلادها:

رحلة السينما بحثا عن الحقيقة

عدنان مدانات

[illegible] المتحركة في الناس والمشاهدين [illegible] الاول لعام ١٨٩٦ [illegible] هذا العرض هو [illegible] عن ولادة [illegible]

[illegible]

[illegible] مصداقية من الكتب

[illegible] ارقى في نهاية الواقع [illegible] اكتشف الناس [illegible] والحقيقة هي الدراما التي [illegible] الاحياء (الممثلين) الواقع والخيال [illegible] والروح معا [illegible] الدراما [illegible] مصداقية من الصور السابقة عليها!

لكن مسألة الحقيقة والواقع [illegible] عند الناس، الذين [illegible] مصداقية لعكس الواقع [illegible] الفوتوغرافية في [illegible] الناس [illegible] بطريقة لا ارقى [illegible] الناس عن [illegible] تفتقد شيئا [illegible] في حين ان الواقع متحرك.

وفي اواخر القرن الثاني عشر [illegible] ثمة، محاولات [illegible] في اقطار شتى من العالم تهدف الى [illegible] تجعل الصورة الفوتوغرافية [illegible] محاولات اثمرت في الثامن والعشرين من شهر كانون الاول لعام ١٨٩٨ عن [illegible] سينمائي في العالم [illegible] اختراع ما اطلق عليه [illegible] الصور المتحركة، وادرك الناس [illegible] الصورة الفوتوغرافية التي [illegible] على انها تعكس صورة الواقع بصدق، [illegible] في واقع الامر، لانها صورة ثابتة في حين ان الواقع المراد عكسه [illegible] السينما لتتدارك هذا النقص، والسينما [illegible] في الحقيقة، لانها تعكس صورة الواقع في حركته المادية

كانت السينما [illegible] السينما الصامتة، اي انها لم تكن تتكلم، ومع ذلك فلم تثر هذه المسألة في البداية اية اعتراضات. فالناس الذين انبهروا بالسينما واحبوها، وثقوا بها واستسلموا لسحر حركتها اعتاد الناس مشاهدة الافلام الصامتة على النحو التالي ممثلون يتحركون وسط ديكورات مسرحية الطابع تقلد الواقع، يتحاورون فيما بينهم بدون صوت، شفاههم تتحرك ولكن الجمهور لا يسمع ما يقولونه. وفي بعض الاحيان كان يستعاض عن الحوار المنطوق بحوار مكتوب على الشاشة

وعلى ما في هذا الامر من غرابة وعدم بالمنهجة، فانه لم يكن يثير استغراب احد، ومع ان الناس في المرحلة الواقعية يسمعون بعضهم [illegible] انهم في فترة السينما الصامتة [illegible] بكونها تعرض الحركة، غفلوا عن [illegible] الصوت، ولم يسمحوا لذلك الغياب ان يؤثر على [illegible] انهم بواقعية الصورة التي يرون [illegible]، اي انهم استسلموا لقدرة السينما على الايهام بالواقع

[illegible] كان الناس، ودون ان يفطنوا لذلك، [illegible] حقيقة ناقصة معتبرينها كاملة، لان [illegible] تقدم لهم وهما مقنعاً بالواقع [illegible] تأثير فنية اضافية.

[illegible] عقدين من الزمن واكثر قليلا، تم [illegible] الصوت، وظهرت السينما الناطقة، فتبين [illegible] انهم كانوا على ضلال وانهم تعرضوا [illegible]، اذ اعتقدوا انهم كانوا يتعاملون مع [illegible] متحركة كما في الواقع، فيما هي [illegible] لانها صورة ناقصة، فهي صورة [illegible] وفرح الناس انذاك لانهم صاروا [illegible] اصوات الممثلين والطبيعة الحية، فازداد [illegible] بالسينما وتعمق ايمانهم بها، بعد ان ادركوا ان السينما التي كانت تقدم لهم نصف الحقيقة، اي الصورة فقط استدركت خطأها وعلمت كيف تقدم لهم الحقيقة كاملة، اي مع الصوت

وهكذا اعتاد الناس التفرج على الافلام الناطقة التي تقدم لهم بالصوت والصورة معاً، العالم الحقيقي كما يعرفونه في حياتهم الواقعية وعندما بدا عهد جديد من تأثير السينما على الناس، زادت فيه قدرة السينما على الايهام بالواقع والحقيقة، بحيث ان الناس صاروا يشاهدون الافلام ويعايشون احداثها بانفعال من يعايش احداث الواقع فعلا. وبدا تبعا لذلك، ان السينما اوصلت الناس الى فهم اكثر مصداقية للحقيقة

لم تمض سنوات كثيرة بعد اختراع الصوت، حتى ظهرت الى الوجود السينما الملونة، وضرب الناس على رؤوسهم من المفاجآت وافتقدت قناعاتهم بواقعية السينما من جديد، اذ ادركوا ان السينما كانت تخدعهم طوال الوقت، لانها كانت تقدم لهم العالم بالابيض والاسود فقط واستغربوا كيف كانوا يتقبلون صورة الواقع بلا الوانه، في حين ان العالم الحقيقي مليء بالالوان الجميلة والمبهجة

وخرج الناس مجدداً بذلك الاختراع الجديد، فرحين كانهم في هذه المرة حصلوا على الصورة الحقيقية كاملة.. صوت وصورة والوان طبيعية.

من المعروف ان المتفرج على الافلام يحس، المتفرجين انهم يتفرجون على الحاضر، والاحداث تقع امامهم الآن على الشاشة حتى ولو كان الفيلم تاريخيا، وكان هذا الامر يعتبر من ميزات السينما، التي توهم المتفرجين ليس بالواقع فقط، بل بالماضي ايضا.

غير ان هذا الامر تغير بعد اختراع التلفزيون الذي بات يقدم الحقيقة مباشرة، يقدمها مجمعة في نفس اللحظة من اي مكان في العالم ويوصلها الى داخل البيوت، فما يحدث يحدث في العالم الخارجي بعيدا عني، يحدث الآن عندي في نفس اللحظة بصورته الحقيقية وصوته الحقيقي.

ادى هذا الوضع الى بروز مسألة جديدة الحقيقة ليست موجودة عند السينما، بل عند التلفزيون.

.. ولكن هل الامر كذلك فعلا؟

في ورشة عمل عقدها المركز العربي للدراسات الاعلامية حول نظام المصنفات المرئية والمسموعة

المشاركون: النظام وضع لأغراض الجباية المالية ويضر بالانتاج المحلي

اكد مشاركون في ورشة عمل عقدها المركز العربي والدولي للدراسات الاعلامية ان نظام رقابة المصنفات المرئية والمسموعة الحالي لا يخدم صناعة وانتاج هذه المصنفات محليا كما يحرم الاردن من احتلال موقع منافس بين الدول المحيطة. اضافة الى كونه اقحم الانتاج التلفزيوني المحلي الذي لم يكن واردا في القانون، واعرب المشاركون عن اعتقادهم بان النظام وضع لغرض تحصيل الرسوم والجباية المالية.

الأستاذ جورج حواتمة مدير المركز الذي ادار الندوة رحب بالحضور في مستهل اللقاء، قدم شرحاً موجزاً عن نشاطات المركز، مبيناً ان عقد اللقاء يأتي في اطار دور المركز في بحث مختلف القضايا التي تخص الاعلام.

السيد اسامة مقدادي قدم ورقة عمل اشار فيها الى ضرورة اتساق نظام رقابة المصنفات المرئية والمسموعة مع قانون مراقبة المصنفات المرئية والمسموعة رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ كما هو المبدأ القانوني المتبع في التشريعات عامة، مضيفاً بانه رغم عدم وجود تعارض بينهما الا ان هناك الكثير من القضايا المتداخلة، وقال ان النظام الذي استند فقط في اصداره على احكام المادة (١٠) من القانون والتي تنص على ان «يستوفي لحساب خزينة الدولة بدل رقابة على جميع المصنفات ويحدد مقدار ذلك البدل والاعفاء منه بنظام يصدر لهذه الغاية» فان النظام جاء لتحديد الرسوم التي تتقاضاها الدولة لقاء اجازة ورقابة المصنفات دون الانتباه الى ضرورة ان يشمل النظام قضايا اخرى غير الجباية، واشار مقدادي الى وجود مذكرة من قبل ذوي العلاقة من شركات انتاج وممثلين وفنيين اعدت بهذا الصدد في وقت سابق تناولت عددا من الملاحظات منها اولاً ان النظام والقانون على حد سواء لا ينطبقان في موضوع الرقابة ودفع الرسوم المترتبة على ذلك على المصنفات التي تنتج في الاردن بقصد تصديرها وعرضها في الخارج، والامر يستوجب التعامل معها كأنها انجزت في احدى المناطق الحرة وبعكس ذلك يكون المنتج عرضة للعقوبات المنصوص عليها. وثانياً ان النظام ركز على الرقابة كمبدأ، في حين ان الدائرة (دائرة المطبوعات والنشر) غير مؤهلة للقيام بعمليات رقابة المصنفات، وتفتقر الى الوسائل المتطورة اللازمة، لذلك، الامر الذي قد يؤدي الى تلف المصنفات. وثالثاً افتقد النظام الى تحديد اليات الرقابة، وجاء وكأنه نظام جباية اكثر منه نظاما للرقابة، ومثال على ذلك عدم احتوائه على اي نص يحدد المدة الذي يجب ان تنجز خلالها عملية الرقابة

السيد بسام حجاوي اثار قضية شمول الانتاج التلفزيوني في النظام قائلاً إن نظام رقابة المصنفات اقحم الانتاج التلفزيوني المحلي في حين ان قانون مراقبة المصنفات لا ينص على هذا النوع من المصنفات.

من ناحيته طالب السيد راضي الخص بضرورة اخذ التطورات في تكنولوجيا وسائل الاتصال بعين الاعتبار عند وضع القوانين والتشريعات ذات العلاقة، مشيرا الى أن وضع نظام للرقابة في عام ١٩٩٨، ينبغي ان يراعي التطورات الحالية والتطورات القادمة لا سيما المنظور منها بعد سنوات قليلة وهي تطورت لم يأخذها النظام على كل حال بعين الاعتبار مثل البريد الالكتروني والوثائق الرقمية وغيرها، وقال ان وضع قوانين وانظمة للمصنفات حضارية سوف يساعد في ازدهار صناعة الانتاج التلفزيوني والاذاعي وغيره باعتبار هذه الصناعة صارت احدى ركائز تطور تكنولوجيا المعلومات واقترح الخص ادخال تعديل على النظام ينص «على اخضاع كل مصنف معد لمشاهدة ٣ اشخاص فما فوق في مكان عام للرقابة»

> ❞ حماية الحقوق هي الأصل ويجب ان تضمنه القوانين والتشريعات لا أن ترتبط بالأشخاص حتى لا تكون عرضة لطبيعة الفرد والتطبيق الكيفي والمزاجي، إن القوانين والنصوص المطاطية قد تتيح للأفراد اساءة استخدام السلطات الممنوحة لهم ❝

السيدة اسمى خضر اكدت على ان حماية الحقوق بموجب القوانين هي الأصل ويجب ان تضمنه القوانين والتشريعات لا أن ترتبط بالاشخاص حتى لا تكون عرضة لطبيعة الفرد والتطبيق الكيفي والمزاجي، مضيفة بأن القوانين والنصوص المطاطية قد تتيح للافراد اساءة استخدام السلطات الممنوحة لهم، واشارت خضر في حديثها الى انه في ظل الانفتاح الاعلامي على العالم فإن التضييق على الحريات سوف يضر بشدة بالانتاج المحلي.

واشارت خضر الى وجود تناقض بين الديباجة والنصوص في قانون مراقبة المصنفات والتي تتعارض مع المواثيق الدولية. وقالت خضر ان الرقابة والتضييق على حرية تداول المعلومات لا يؤدي الى النتيجة وان الحرية هي الأصل وليس الاستثناء.

السيد ليث القاسم اكد على ضرورة سن قوانين وتشريعات تخدم صناعة المصنفات المرئية، مشيراً الى ان هذه التشريعات يجب ان تواكب التطور الحضاري بعيدة عن الافكار والتقاليد التي عفا عليها الزمن وان يعامل الجميع وفقاً للقانون دون الخضوع لمطالب طرف دون الاخر.

السيد داود كتاب اشار الى الفارق بين القوانين والتشريعات المعمول بها في الاردن وغيرها من القوانين والتشريعات المعمول بها في بلدان مجاورة تسمح بازدهار وتطور صناعة المعلومات وتساعد على المزيد من الحريات في وسائل الاعلام.

السيد اياد القطان مدير عام دائرة المطبوعات والنشر والذي حضر الورشة كاشفاً النقاب عن الأسباب التي استدعت دائرة المطبوعات الى تعديل نظام مراقبة المصنفات، قائلا انه حين تسلم الدائرة اكتشف انها غير مؤهلة من حيث الوسائل التكنولوجية للقيام بعمليات رقابة المصنفات وانه اقترح تبعاً لذلك تعديل نظام الرقابة بما يتيح للدائرة تحصيل جزء من الرسوم للعمل على اعادة تأهيل الاجهزة اللازمة، ومن هنا جاءت فكرة تعديل النظام، واشار الى انه قدم التعديل وليس كنظام جديد توخياً لسرعة اصداره، وبعد ان قدم القطان عرضاً بالتعديلات التي ادخلها على مشروع النظام. وعد المشاركين والمعنيين بالأخذ بكل ملاحظاتهم عند تعديل المشروع.

وفي نهاية حديثه اشار القطان الى انه كثيراً ما يواجه بانتقادات ومعارضة من قبل تيارات سياسية تفرض عليه ابقاء رقابة صارمة على المصنفات.

اسامة مقدادي اكد رغبة الحضور وحرص المجتمعين على صياغة واصدار نظام حديث ومتطور يأخذ بعين الاعتبار النهوض بهذا القطاع ومواكبة التطورات التكنولوجية بما يؤدي الى ازدهار الصناعة الاعلامية والثقافية. اشار في بداية حديثه الى التعميم الذي كان أصدره بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٩ وبعث به الى كل المعابر الحدودية ووكالات الانباء يقضي بإعفاء الأشرطة الواردة من الرقابة ورسومها على المعابر الحدودية، وقال القطان انه وبالتنسيق مع مدير عام الجمارك اصدر هذا التعميم مطالباً موظفي الجمارك الاكتفاء بتحصيل الرسوم الجمركية على الشريط نفسه وعدم مراقبته او تحصيل رسوم الرقابة عليه على المعابر، الأمر الذي سيتيح لوكالات الانباء تداول الاخبار من الأردن بسرعة دون عوائق.

الحوار مسألة اتصالية ... لكن العظماء ابدعوا في العزلة!

د. تيسير المشارقة

ان الحديث عن مبدأ الحوار هنا ليس له علاقة بالحوار السياسي، وانما الموضوع هنا اقتصر على تناول نظري لفلسفة الحوار ليس الا، ومن منظور ميديالوجي (اعلامي – اتصالي)، لهذا السبب اضع التنويه في البداية.

الحوار مسألة اتصالية بالغة الاهمية. وهناك اراء متعددة في مبدأ الحوار على اعتبار انه سلوك انساني في العلاقات بين الاشخاص. بعض المفكرين يؤيد الحوار باعتباره احد اعمدة الديمقراطية، وباعتباره الاداة للوصول الى حلول وسط بين الاشخاص او الجماعات الانسانية. لكن البعض الاخر من المفكرين يرى ان الحوار مسألة فارغة، وخرافة هائلة.

ومن المفكرين الليساليين الذين شككوا في اهمية الحوار، الفيلسوف الدومينيكاني يوزيف تاديا بوخينسكي الذي كتب مؤلفا بعنوان «منة خرافة»، ومن الخرافات التي تحدث عنها، خرافة الحوار، فقال:

«الحوار لا يملك في حد ذاته اي شيء جديد، لا سري ولا فلسفي. بكل اسف صنع الوجوديون من «الحوار» قضية خرافية، باعتقادهم ان الحوار في حياة الناس يعتبر شيئاً مهما «أساسيا» وعميقا. احد فلاسفتهم يقول ان العمل الانساني حوار، وذلك لان الناس يتحدثون اثناء العمل. وبإمكاننا ان نقول ايضاً ان التدخين بالغليون حوار ايضاً وذلك لان الناس يتحدثون اثناء التدخين.

وهناك باعتقادي خرافة اخرى منتشرة، تفترض ان الدين حوار ايضا. وهذا الافتراض عجيب، الان الله تحدث مع ابراهيم والانبياء نفترض ذلك! ولكنه كمي لم يتحدث مع البشر من المؤمنين العاديين.

لا اعتقد ان الحوار الخرافي كان منتشراً في السابق كما هو في ايامنا هذه بين العامة من الناس «الجماهير». ولكننا نلاحظ ان الحوار منتشر عند المصلحين والصحفيين والمثقفين وما شابههم. وأحد المصادر الاساسية لهذا الانتشار بين هذه الاوساط يعود بكل تاكيد الى انتشار بعض الافكار الوجودية بينهم والتي تفترض ان الانسان موجود فقط عندما يقوم بالعمليات «الاتصالية» مع الاخرين.

ولكن اذا كان واقعيا «صحيحا» ان مفاهيمنا مرتبطة بالكلمات، والكلمات مستخدمة – بالطبع – في الحوار، فإن هذا لا يعني على الاطلاق، ان الانسان لا يمكن ان يوجد (بشكل فعّال) بدون تبادل للافكار مع الاخرين.

ولكن الواقع يقول لنا شيئا اخر: ان عظماء الناس حققوا انجازات كبيرة – اثناء عزلتهم.

ولكن الخرافة الحوارية تناسب بشكل واضح الناس الضعفاء، الذين يحتاجون للآخرين، لانهم لا يشعرون بانهم اقوياء لحد مقارعة مصاعب الحياة. هؤلاء الضعفاء يتمسكون بخرافة «قناع» الحوار بحماس شديد، ونضيف اسبابا اخرى مثل: الجماعية، والضغط الشديد الزائد عن الحد على المجتمع... ان ذلك كله يدفع الناس للتفكير بانهم لا يمثلون شيئاً بدون سند اجتماعي، اي – الان – بدون حوار.

بلا شك ان افكار هذا الفيلسوف تحتاج الى وقفة تاملية من لدن المثقفين. وعلى الرغم من انني اميل الى النظرية التي تقول ان الحياة هي اتصال، اي – ايضا – حوار بين الاشخاص، الا ان افكار هذا الفيلسوف البولندي بوخينسكي، وهو عالم منطق على المستوى العالمي ويعمل في جامعة فيبورغ في النمسا، استرعت انتباهي لما تحتوي على اسنادات منطقية تحتاج لمنطق مغاير اخر.

لقد رمى المفكر بوخينسكي بالكرة في ملعب المثقفين، وينبغي عليهم قبول التحدي!

في حديث لـ «المشرق الإعلامي» مدير مركز الاتصال وحقوق الانسان في هولندا

الغرب ليس النموذج لحرية التعبير والاعلام المستقل تقلص وجوده بشدة

الاعلام التجاري اثبت بانه لا يتمتع بمصداقية افضل من اعلام الحكومات

علينا الاكتراث ببيئتنا الثقافية ونوعية المعلومات التي نتلقاها

حوار ايمي هندرسون

قال السيد كيس هاملنك مدير مركز الاتصال وحقوق الانسان في هولندا ان الغرب ليس النموذج لحرية التعبير، وان وجود وسائل الاعلام المستقلة تقلص بشدة في الدول المتقدمة وطالب كيس ان يعتني الناس وجمهور المتلقين بنوعية المعلومات التي يتلقونها.

وقال هاملنك في سياق حديث له مع صحيفة «المشرق الاعلامي» على هامش مشاركته في مؤتمر الثقافة والاتصال في مجمع اعلامي عالمي الذي عقد في عمان نهاية الشهر الماضي ان العالم الثالث ينظر دائما الى الاقطار الغربية على انها النموذج لحرية التعبير وتداول المعلومات. لكن وسائل الاعلام هناك ليست كما ينبغي لها ان تكون. لقد تقلص بشدة وجود وسائل الاعلام المستقلة. فقد كان الناس في الغرب يعتقدون بان دور الاعلام هو الابتعاد قدر الامكان عن مراكز القوى الموجودة او الحياد عنها ولكن تغطية نشاطاتها، سواء كانت هذه القوى حكومات او شركات خاصة لكن هذا لم يعد قائما.

ويورد هاملنك العديد من الامثلة عن الاعمال التجارية التي تهدد حرية التعبير وحق الناس في الحصول على المعلومة والمعرفة، باستغلال اعتماد الاعلام شبه المطلق على السلطة الاقتصادية القوية للمؤسسات متعددة الجنسيات.

ففي بلد هاملنك، على سبيل المثال، اجبرت صحيفة يومية هولندية على عدم نشر قصة حول الصيانة السيئة لطائرة تابعة للخطوط السنغافورية بعد أن هددت شركة الطيران بسحب اعلان شهري منتظم على صفحة كاملة.

ويقول هاملنك ان صديقا المانيا سأل مجلة «دير شبيغل» الالمانية لماذا لم تقم بتغطية الحملة ضد الاتفاقية متعددة الجنسيات حول الاستثمار، وهي اتفاقية دولية ستعيد تنظيم استثمار الشركات متعددة الجنسيات. فكان الجواب الذي تلقاه هو ان ذلك سيضر بعائدات الاعلانات؟ وفي بريطانيا، اجبرت الـ «بي بي سي» قبل سنتين على الغاء قصة عن صناعة الوجبات السريعة بعد ان هددت ماكدونالدز بمقاضاة الـ «بي بي سي» والقضاء عليها حسبما يقول هاملنك.

ويضيف في الولايات المتحدة الاميركية شبكة «ان بي سي» وهي شبكة تلفزيون اميركية بارزة، تملكها الان شركة جنرال الكترك وهي واحدة من كبرى شركات الدفاع الاميركية المتعاقدة مع الحكومة الاميركية.

ويقول هاملنك ان المرء يستطيع ان يكون صورة كاملة عن الدور الذي تستطيع ان تلعبه الشركات الكبرى، في صناعة الاخبار التي نراها ونسمعها او التي لا نراها ولا نسمعها ابدا.

ويضيف خلال حرب الخليج كانت هناك تقارير رائعة للصواريخ وتطورها ودقتها، وكانت كلها رسائل تجارية لجنرال الكترك، وبالنظر الى انها تملك «ان بي سي» فانه لا يخطر في بال اي صحفي ان يعد تقرير ناقد لحرب الخليج او التدخل العسكري وانظمة الدفاع الاميركية .. اليس كذلك؟

ويقول هاملنك اذا كانت الشركات متعددة الجنسيات تتخذ هذه المواقف حتى ضد المنظمات الاعلامية مثل الـ «بي بي سي» فلا حاجة لان نرى ماذا يمكن ان يحدث لمؤسسات اعلامية اصغر.

لقد دخلت الـ «ان بي سي» مؤخرا في صفقة مع «اي بي ام» لترويج واستخدام موارد احداهما الاخرى حيثما كان ذلك ممكنا مما يبعد اي فرصة امام اي صحفي في الـ «ان بي سي» للقيام بمناقشة ناقدة لاي ناحية من نواحي اعمال «اي بي ام»، ولصناعة الكمبيوتر ككل

ويقول هاملنك : وابرمت «اي بي سي» وهي شبكة بارزة اخرى تملكها استوديوهات والت ديزني اتفاقية مماثلة مع شركة ماكدونالدز للوجبات السريعة وتستطيع ان تراهن ان «اي بي سي» لن تخبرك ماذا تاكل في بغ ماك ولن تستطيع مناقشة اخلاقيات ماكدونالدز على شبكة «اي بي سي».

ويقول هاملنك انه على هامش مؤتمر عقد في تشرين اول الماضي علق محرر في صحيفة يومية اردنية قائلا ان الاعلام التجاري في كثير من الاقطار ترف لا يمكن للصحفيين في العالم النامي حيث الاعلام مملوك من الدولة وهي التي تديره الا ان يحلموا به فقط.

ويرد هاملنك لا ترتكبوا تلك الغلطة، اذا استبدلتم الاعلام الذي تسيطر عليه الدولة بالاعلام التجاري فانكم ستنتقلون من احتكار الى اخر. وليس هناك فرق بين ان تكون خاضعا لسيطرة حكومة او شركة.

ان ما يتضح في سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الاعلام يتمثل في نموذج لاستخدام خبيث للاعلام لنشر الاعلانات وليس المعلومات. والنتيجة تتمثل في عدم وضوح الخط بين المعلومات والاعلانات، كما يقول هاملنك.

ويضيف انظر الى جميع الافلام السينمائية، جميعها ترعاها الشركات التجارية التي تستخدم الافلام لترويج منتجاتها، فالممثلون يلبسون احذية «نايك» ويشربون كوكا كولا، كما ان جيمس بوند في اخر فيلم من افلامه كان يقود سيارة من سيارات «افيس» السياحية.

ويقول على صفحات الصحف والمجلات وعلى التلفزيون، تظهر الاعلانات على صيغة خبر كخبر مشروع، ودون اي اشارة الى ان مثل هذه البنود الجديدة اعلانات حقيقية. ويجد الناس صعوبة متزايدة في التقرير فيما اذا كان ما يقرأونه زاوية مستقلة للاحداث او رسالة تجارية.

يقول هاملنك: ما يقلقني هو ان هذا قد لا يشكل قضية في بلد مثل الاردن، لكن على المرء الا يسترخي. ويقول هذا لا يؤثر على الرسالة التجارية ذات اهمية متزايدة.

كما انها ذات مجال يزداد اتساعا، ففي العالم العربي، يكاد يكون الهروب من الرسالة التجارية امرا مستحيلا، فهي في كل مكان، على التلفزيون، في الصحف، في السيارات، في الشوارع والانفاق، في المراحيض، في مواقف الباصات، وفي المنطقة التي كانت ذات يوم مقدسة، الجامعات، وفي بعض المدن فان اللوحات الرقمية المتلالئة كافية لتعطيل حركة السير.

يقول هاملنك ان الاطفال يشكلون السوق الجديدة وهم مستهدفون عبر ٢٠ الف اعلان تجاري في السنة، عندما يكون الواحد منهم في عمر السبعة سنين، وهذه الظاهرة تنذر بأن تصبح أسوا.

ويقول: اتذكر اعلانا تجاريا في الولايات المتحدة الاميركية يخاطب الاطفال فقط، ويقول لهم تاكدو من عدم وجود ابويكم في الغرفة، والان اطلبوا منهم ان يشتروا هذا. لقد اصبح الامر مثيرا للحنق. وانا اخشى ان يواجه اطفالي الاعلانات في كتب المدرسة في يوم ليس ببعيد.

ان التأثير المؤسسي المتزايد على الاعلام كبير جدا حتى انه «يلوث» كل بيئة من بيئتنا الثقافية، ويبدو اننا جميعا نتقبله ويقول: اذا اشترى الناس منتجا ولم يشتغل، فانهم يعرفون ماذا يفعلون، يحملونه الى المحل التجاري او الى محاميهم او يعيدونه الى المصنع، فلماذا لا نكون بنفس تلك الروح الرافضة ازاء الامور المضحكة التي يتم القاؤها علينا يوميا: العنف، الخلاعة، والاكاذيب اننا لا نشكو ونظهر للناس اننا نقبلها.

ويضيف انني اعتقد انه امر عجيب لان الناس يقلقون جدا ازاء البيئة الطبيعية، لكن البيئة الثقافية التي يعيش فيها الناس وينشأ فيها الاطفال مهمة مثل البيئة الطبيعية، ينبغي ان يكون لها جودة معينة.

يقوم هاملنك الان بمهمة لقياس مدى اهتمام الناس ببيئتهم الثقافية، ان كانوا يهتمون فعلا، وهو يتزعم حملة لجمع التواقيع «ميثاق الاتصال للجمهور»، وهو وثيقة يجوب بها العالم من اجل جمع التواقيع عليها.

ان مواد الميثاق الـ (١٨) ليست استثنائية، كما يقول هاملنك وهي تشمل جميع المستويات المناسبة عن حق الانسان في تلقي المعلومات والافكار. ويقول ان الوثيقة بحد ذاتها ذات خصوصية لانها لم تتم صياغتها من قبل الحكومات او الامم المتحدة بل من قبل منظمات اهلية وحركات اجتماعية في كل انحاء العالم.

ان الميثاق نفسه يسعى الى حملة من نوع السلام الاخضر للبيئة الثقافية.

يقول هاملنك: انني اسأل الناس فيما اذا كانوا يكترثون هل تكترثون بنوعية المعلومات التي تتلقونها؟ هل تكترثون بما يتلقاه ابناؤكم هل تكترثون ازاء كون الاعلام يلعب دورا كبيرا في المجازر في رواندا؟ الناس العاديون لا يملكون الاجابات على هذه الاسئلة

يقول هاملنك: ان الميثاق قد اوحت به التغطية الاعلامية لحرب الخليج، التي يصفها البعض بانها استعراض ضخم للاكاذيب والخداع. مضيفا قام الاعلام بالدعاية لقوات التحالف وبدأ الناس في حركات مختلفة يتحدثون عن هذا، ووجدوا الامر مثيرا لان احدا لم يشك حول هذا، ملايين وملايين الناس قبلوا نتيجة الرقابة الشديدة التي مارسها البنتاغون وبدا ان معظم الناس تقبلوها، وانا ارى هذا الامر مثير للقلق

يأمل هاملنك في ان يؤدي الميثاق الى لجنة دولية غير حكومية يمكن للناس ان يتوجهوا اليها ليشكوا بان حقهم في التعبير او حقهم في عدم التعرض للرقابة او حقهم في تلقي المعلومات الدقيقة لم يتم تجاوزه

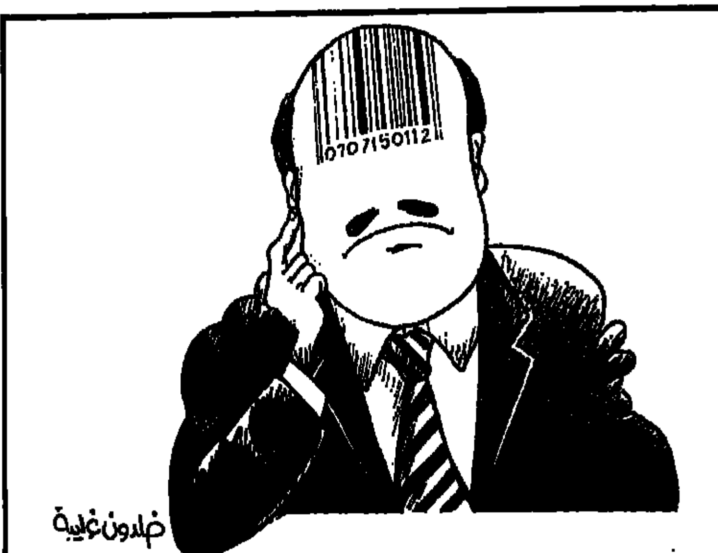
ويقول وفي حقيقة الامر، فان اللجنة قد لا تكون ملزمة، لكنها تستطيع ان تتصرف، مثلا، كجمعية حماية مستهلكين دولية حول الاعلام وضد الرقابة. وتصدر تقارير سنوية او تخصصية عن انتهاكات الحق العام،

وفي الوقت ذاته، يحث على ان مستهلكي المعلومات ينبغي ان يعتمدوا على طاقتهم الابداعية ليطالبوا بمعايير اعلى مما يتم «تلقيمهم» به من وسائل الاعلام. وينبغي على المستهلكين الا يشعروا بتفوق العالم المؤسسي عليهم. ويقول ما زال هناك الكثير من الامكانيات للاحتفاظ باستقلال الصحف «ويستشهد بقصة قرار جماعة المانية اجبروا شركة بقالات تجارية على التخلي عن محاولتها للسيطرة على الصحافة.

وكانت هذه الشركة قد ضغطت على صحيفة المانية بارزة كانت نشرت فيها اعلانات متكررة، من اجل فصل مراسلها في جنوب افريقيا الذي كان قد كتب تقريرا كشف فيه فضائح الاستثمارات الالمانية في تلك البلد، وكان لشركة البقالات مصلحة فيها وكان محرر الصحيفة مستعدا للاذعان.

ويتابع هاملنك قائلا ان الناس في محيط المراسل في المانيا حاولوا مقاطعة الصحيفة، ولم يترك ذلك اي اثر، ثم قاموا بعمل ذكي جدا ركزوا فيه على المعلنين الرئيسيين واكتشفوا ان شركة البقالة هي المصلحة التي كانت تمارس الضغط على الصحيفة فقاموا بمقاطعة ضخمة ضد الشركة ونجحوا. وهذا يدل على ان الناس اقوى مما يعتقدون.

ويقول لا بد من الاعتراف على ان العمل من اجل الحصول على اعلام صادق وشفاف يبدو امرا صعبا، انه يحتاج الى قدر كبير من التعبئة والثقافة، لكن ينبغي على الناس ان يستيقظوا، فاللامبالاة هي التهديد الحقيقي للديمقراطية، وليست الحكومات القاسية او الشركات الشريرة. والسؤال الذي يطرح نفسه هل يكترثون؟



شذرات اعلامية

د. عصام الموسى

١. النفخ في القربة المخزوقة

تعتز الصحافة الحديثة بقوة تاثيرها، لا على القراء فحسب، وانما على صانعي القرار ايضا. وكلنا نذكر ما فعلته الصحافة الديمقراطية بالرئيس الاميركي الاسبق نيكسون حين كشفت تجاوزاته، وقاد ذلك الى الاطاحة به.

من تاريخنا الصحفي القريب في الاردن، نذكر المعركة التي خاضتها الصحافة في مسألة صناديق الادخار، وما صاحبها من شد وجذب، الى ان انتهى الامر بالحكومة الى سحب مشروع القانون. واظهر ذلك الموقف فشل الصحافة خصوصا (اضافة الى الوسائل الاخرى) في مناقشة الموضوع مناقشة واقعية، كان يمكن ان تقود الى وضع قانون ينظم عملية الادخار، بدلا من ابقاء الامر بيد المؤسسات ومدرائها، يفعلون باموال العباد ما يحلو لهم.

واذا فشلت الصحافة حينئذ بالدفع تجاه وضع قانون متوازن لاموال الادخار، فانها تكون قد ركبت موجة التحدي التي قادها البنك العربي حين اقدم على حل صندوقه. وهذا يؤشر الى ان الصحافة لا تملك موقفا واضحا وقويا.

حتى في الحالات التي فيها موقف من قضية ما، نلمس شعورا بالاحباط عارم لدى بعض الكتّاب – ومنهم اصحاب اعمدة مقروءة: فهم يشتكون علانية بان لا اهتمام فيما يقولون.

فهذا الدكتور فهد الفانك يكتب عن قرار الحكومة تجميد عملية تخاصية الاتصالات، مختتما مقالته في عموده الشهير (رؤوس اقلام) بالسؤال التالي «ولكن من يسأل؟»، كأنما يريد ان يقول (من يهتم؟ WHO CARES?)

ومثل ذلك ما ذهب اليه القاص والكاتب الصحفي خليل السواحري في العدد نفسه من «الراي» (٩٨/١١/١) حين تساءل بشكل مباشر عن فائدة الكتابة في الصحف «المقالة الصحفية لا تعني شيئا، وربما لا تجدي نفعا في زمن لم يعد فيه احد من اصحاب القرار يقرأ او يسمع، فالانهيار المتواصل لن توقفه مقالة تنشر هنا او هناك، لان العرب اعتادوا ان يضعوا الثقافة والفكر في اخر الاهتمامات».

بل ان الاب موسى العدبلي قد اكد هذا الشعور في مقالته التي نشرها في «الرأي» في اليوم التالي (٩٨/١١/٢) وقال في ختامها: «لقد تعبنا من الحديث في هذا الموضوع الهام، وكتبنا عنه مرارا وسوف نواصل، كون هذا الموضوع «الاثار» هو من اهم موارد بلدنا، فانا اطالب اولا باعادة جميع اثارنا المسلوبة من الخارج والداخل، وثانيا اطالب بتوعية مواطننا ابتداء من طالب المدرسة الى اكبر معمر في بلدنا ومن له اذنان تسمعان فليسمع».

حين تفقد الكلمة فاعليتها . فماذا يبقى للصحافة؟ الا يشبه الامر النفخ في قربة مخزوقة .. على راي ابو عواد؟ ام ان للمشكلة وجهة اخرى؟

٢ – محاضر ام «مهاتير؟

رئيس وزراء ماليزيا الاشهر الذي يخوض الان معركة مع نائبه .. قد تكون معركة بقاء في المنصب، بعد سنوات طويلة طويلة في الحكم، لدرجة انه اصبح رئيس وسلطان ماليزيا غير المتوج: ما اسمه الحقيقي؟

اثناء مشاركتي العام الماضي في مؤتمر للاتصال والثقافة عقد في كوالالمبور بدعوة من المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الاسيسكو) قالت زميلة ماليزية معاتبة: ان اسم رئيس الوزراء هو (محاضر) وليس (مهاتير) كما تطلق عليه هذه التسمية وسائل الاعلام الاجنبية. واضافت : ان اسمه عربي مشتق من الفعل (حضر).

من الواضح ان في اسم الرئيس الماليزي المتداول (مهاتير) تشويه، لاسباب منها، ان الحرف العربي (الضاد) غير موجود في ابجديات اللغات اللاتينية، والوكالات الاجنبية، التي تبث بتلك اللغات. كما ان هذا يبين فعالية تلك الوكالات في تلقيننا ما يجب ان يقال، وباي اسم يقال.

خذ مثالا على ذلك كلمة (مستوطن)، التي نسمعها تقرع اذاننا عشرات المرات يوميا من اذاعاتنا العربية .. اليست هي ترجمة حرفية لكلمة (SETTLER)؟ اليس هذا المستوطن ايضا من ابتداع الغرب، وتلك الوكالات التي تستعمل ابجديات غريبة؟

كنا نسمع دائما: ستظل المشكلة قائمة حتى ايجاد وكالات انباء عربية. وها قد اصبح لكل دولة عربية وكالة انباء خاصة بها، فهل تستخدم هذه الوكالات لغة عربية حقا؟

اسألوا بناظير بوتو عن اسمها الحقيقي؟ هل هو بنازير؟

... ليس بينهم صحفي عربي واحد

محمود الريماوي

في الخامس والعشرين من تشرين الثاني الماضي، منحت لجنة اميركية مستقلة وخاصة بحرية الصحفيين، جوائزها لخمسة صحفيين شجعان!

ولم يتمكن ثلاثة من الفائزين، من المشاركة في حفل اقيم لهذا الغرض في نيويورك، ذلك انهم كانوا يدفعون ثمن شجاعتهم في الاحتجاز وراء القضبان، بعضهم في وطنه، وبعضهم الاخر في دول مضيفة مثل ارتيريا، التي تحتجز رات سايمون مراسلة وكالة «فرانس برس» منذ ٢٥ نيسان ابريل الماضي، التي تتهمها السلطات بـ «التضليل الاعلامي» وهي تهمة يسهل اثباتها لو كانت صحيحة.

فإذا كانت هناك معلومات «مضللة» فقد كان الواجب والمنطق يمليان «دحض» المعلومات الخاطئة بأخرى صحيحة او موثوقة، وهو الامر الذي لم يتم، وجرى بدلا من ذلك احتجاز المراسلة الصحفية وهي ام لطفلين، وذلك كي تتعلم «الصدق» على الطريقة الرسمية، وبذلك فان بلدا «شبه عربي» قد احتل موقعه على قائمة الدول بمناسبة منح جوائز حرية الصحافة، فيما تعج الشواهد باحتجاز او مقتل عدد من الصحفيين العرب.

ورغم ذلك فان صحفيا عربيا واحدا، لم ينل شرف الانضمام الى قائمة الصحفيين الشجعان، وهي نتيجة تدعو للتأمل والمرارة معا. فاذا كانت بعض السلطات العربية (ومنها سلطات المجتمع) ما زالت تتغول ضد الصحفيين كما في حال الجزائر، فان هذا التعسف ليس ناجما عن شجاعة الصحفيين، بل عن ضيق افق السلطات ونكرانها لابسط اشكال حرية الصحافة والصحفيين.

”
للاسف فإن الانطباع المتوفر، ان الصحفيين العرب في جملتهم لم يقوموا بواجبهم، والصحفيون بحكم عملهم في منابر علنية هم من اكثر فئات المجتمع حديثا عن حقوقهم. لكن من اقل الفئات حديثا عن واجباتهم .. كما انهم قلما يقومون بنقد علني لممارساتهم، في الوقت الذي يطالبون فيه السياسيين والفنانين والمفكرين وسواهم باداء مثل هذا النقد.
“

وبهذا خلت قائمة الشرف من اسم اي صحفي عربي، ومن المعلوم ان هناك مناطق ساخنة تنتهك فيها حقوق الانسان، وقلما وطئتها اقدام اي صحفي عربي، ومجددا فان المثال الجزائري سرعان ما يطرح نفسه .. غير ان الانصاف يقتضي الاشارة الى ان الصحفي او الشاعر السوري المقيم في لندن، قد تمكن من اجراء تحقيقات ميدانية شاملة في اواسط هذا العام ونشرتها صحيفة «الحياة» على ملفات غير ان معايير منح الجائزة لم تنطبق عليه كما يبدو.

غير ان تحقيقات مماثلة، لم تجر في حدود علمنا عن الحرب المدمرة والتي طال العهد عليها في جنوبي السودان، والتي اضيفت اليها كارثة المجاعة، والتي تفتك بمئات السودانيين يوميا وخاصة من فئة الاطفال وكبار السن.

اما المواجهات في الاراضي الفلسطينية فحال دون تغطيتها حرص الصحفيين العرب في جملتهم على عدم الحصول على تاشيرة اسرائيلية. وهو مبرر مقنع ويستحق الاحترام من حيث المبدأ. ولكن لنتخيل ان صحفيا عربيا اراد اجراء مقابلة مع الجزائريين في كفاحهم ضد المستعمرين الفرنسيين في مطلع الستينيات واراد التوجه لهذا الغرض الى ارض المليون شهيد، اما كان يقتضي الامر، ومن اجل الاجراءات الشكلية، الحصول على تاشيرة فرنسية، وباي منطق يجري اعتبار التضامن مع السجين بانه اعتراف بالسجان؟

ولا يتعلق الامر بهذه المواقع فحسب، اذ ان مجالات انتهاك حقوق الانسان واسعة ولا ترتكبها سلطات عربية فحسب، بل يرتكبها المجتمع كما سبق الاشارة، ومنها على سبيل المثال جرائم الشرف ومشاريع الفتنة الطائفية، وسوى ذلك من فظاعات . وللاسف فإن الانطباع المتوفر، ان الصحفيين العرب في جملتهم لم يقوموا بواجبهم، والصحفيون بحكم عملهم في منابر علنية هم من اكثر فئات المجتمع حديثا عن حقوقهم.

لكن من اقل الفئات حديثا عن واجباتهم .. كما انهم قلما يقومون بنقد علني لممارساتهم، في الوقت الذي يطالبون فيه السياسيين والفنانين والمفكرين وسواهم باداء مثل هذا النقد.

هذا مع التأكيد على ان الامر لا يتعلق بانخفاض نسبة الشجاعة لدى الصحفيين وايثارهم راحة البال، ولكنه يتعلق اساسا بارتفاع منسوب التشدد وتغليظ العقوبات لدى السلطات ومنها سلطات المجتمع التقليدي.

من الفائزين الخمسة اضافة الى المراسلة رات سايمون، كل من غريماه بوكار مؤسسة اذاعة انفاني النيجيرية الخاصة والمعارضة التي تبث على موجة الاف. ام.

ومن هؤلاء الصحفي البيروني المقيم في بنما غوستافو غوريتي الذي يتعرض بسبب التحقيقات الصحفية التي يجريها عن العلاقات بين الحكومة ومهربي المخدرات لمضايقات من قبل السلطات البنمية.

ومن هؤلاء بافيل شيريميت الذي يعمل في التلفزيون الروسي ويكتب في عدة صحف، والذي ندد في شريط فيديو جرى بثه بمناسبة اعلان منح الجوائز بـ «اجواء الديكتاتورية وغياب الحرية».

ومنهم غوناوان محمد (اندونيسيا) الذي عبر من جهته وفي شريط فيديو ايضا بالتقدم الذي احرز في بلاده منذ رحيل الرئيس سوهارتو ولكنه اشار في الوقت نفسه انه ما زال يتعين انجاز الكثير لترسيخ حرية التعبير.

الصحافة الأردنية... مهادنة ملوثي البيئة أم التصدي لهم؟!

د. سليمان صويص

إذا كانت اليقظة الدولية لمشكلات البيئة قد بدأت عام ١٩٧٢ (مؤتمر ستوكهولم)، فان اليقظة الاردنية الرسمية لهذه المشكلات بدأت بعد ذلك بعقد حيث تاسست دائرة للبيئة ملحقة بوزارة الشؤون البلدية والقروية عام ١٩٨١ في عام ١٩٨٨ تاسست جمعية مكافحة تلوث البيئة (جمعية البيئة الاردنية حالياً) باعتبارها مؤسسة اهلية للعمل في هذا المجال. وتطور عملها خلال العقد الماضي بحيث أصبح لها فروع في جميع المحافظات وتقوم بدور اساسي في مجال التوعية بقضايا البيئة وفي عام ١٩٩١ تبنت الحكومة "الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في الاردن" وتطور هذا الاهتمام الرسمي تطوراً ملحوظاً قبل ثلاثة أعوام عندما صدر قانون حماية البيئة رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥ والذي نص – من ضمن ما نص عليه – على إنشاء المؤسسة العامة لحماية البيئة، والتي لم يمض بعد وقت طويل على قيامها وتفعيلها على أرض الواقع.

هذا الاهتمام الرسمي والشعبي عكسته منذ وقت مبكر (منتصف الثمانينيات) الصحافة الاردنية، بل واندمجت قضايا البيئة في اهتمامات الصحف والكتاب من مختلف الاتجاهات، ولكن بمستويات متفاوتة. ساعد في هذا الاندماج ارتباط قضايا البيئة بقضايا اخرى "مجاورة" كالزراعة والصحة والسياحة ومخلفات المصانع . الخ

اذا جاز لنا ان نعتبر انشاء دائرة البيئة خطوة رمزية في مطلع الثمانينيات، فان اهتمام القطاع الاهلي بمشاكل البيئة قد بدأ يفرض نفسه على الرأي العام منذ منتصف الثمانينيات وبدأ بالتصاعد والتكثيف منذ مطلع التسعينيات عندما بدأت تتوفر لجمعية البيئة الاردنية الامكانيات المادية للعمل والنشاط، ومن ثم اصدارها لمجلة "رسالة البيئة" بالاضافة إلى حملات التوعية المختلفة التي تقوم بها.

قبل ذلك كانت تطرح بحدة أبرز قضايا البيئة واكثرها الحاحاً وهي التلوث الناجم عن مصانع الاسمنت في الفحيص والمكرهة الصحية قرب الرصيفة والمتمثلة ببركة البيبسي.

ضمن سياق الاهتمام العالمي بمشكلات البيئة، ولكون الحق في بيئة نظيفة اصبح معترف به كحق من حقوق الانسان، حظي مؤتمر قمة الارض (١٩٩٢) في البرازيل والقرارات التي صدرت عنه باهتمام واسع في الاردن على الصعيدين الرسمي والاعلامي، واصبح الاردن الرسمي يحيي كل عام في الخامس من حزيران اليوم العالمي للبيئة، في حين تحرص جمعية البيئة على الاحتفال بيوم البيئة العربي (١٤ تشرين الاول) لتجنب اليوم العالمي الذي يتوافق مع ذكرى هزيمة حزيران ١٩٦٧.

يمكن القول أن معظم الصحف اليومية تهتم بنسب متساوية تقريباً بقضايا البيئة، على الرغم أن "الدستور" تفرد صفحة اسبوعية للبيئة، إلا ان التقارير الاخبارية التي تنشرها "الراي" خاصة في باب "المحافظات والالوية" تكاد تعادل – من حيث الكم – اهتمام "الدستور" – وتبدي "العرب اليوم" اهتماماً جيداً بقضايا البيئة وتطرحها باسلوب اكثر تركيزاً وجرأة ومباشرة، خاصة ضمن صفحاتها اليومية المعنونة "الاردن اليوم". "جوردن تايمز" و "الاسواق" تبديان اهتماماً بالبيئة، بصورة أقل وغالباً عندما ترد في الاخبار المحلية والعالمية.

الصحافة الاسبوعية تبدي اهتماماً اقل بقضايا البيئة، إلا اننا نلاحظ بأن الصحف الحزبية والمعارضة تبدي اهتماماً اكثر بهذه القضايا، خاصة عندما يكون فيها مدخلاً مناسباً لاظهار تقصيرات السلطة التنفيذية واهمالها. ويتم التركيز على معاناة المواطنين، كما هو الحال في الرصيفة، الفحيص، خربة السمراء، سيل الزرقاء.. لكن ذلك لا يعني بأن الصحف الاخرى لا تهتم بقضايا البيئة، كلما رات ذلك مناسباً او مفيداً. ومثلا على ذلك: المقابلة الطويلة التي نشرتها صحيفة "الاردن" الاسبوعية (٩٨/٥/٢٢) مع مدير عام مؤسسة حماية البيئة وفيها يعطي صورة "وردية" على الوضع البيئي في الاردن.

تقوم الصحافة بتغطية مسائل البيئة من خلال الاشكال التالية:

١) نشر البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن الحكومة والمسؤولين فيها، خاصة وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة والمدير العام للمؤسسة العامة لحماية البيئة او المقابلات او الاجتماعات الرسمية بين المسؤولين الاردنيين والمسؤولين في دول اخرى أو مؤسسات دولية والتي تدور فيها مباحثات حول قضايا البيئة أو من أجل عقد اتفاقيات بيئية، كما حصل مع تونس مؤخراً. ويدخل في هذا الاطار تصريحات رؤساء البلديات حول مشكلات البيئة في مناطقهم. واخيراً مناقشات مجلس النواب عندما تثار قضايا بيئية حادة. كذلك يدخل في هذا الاطار اخبار الوفود الاردنية الرسمية لمؤتمرات واجتماعات اقليمية ودولية تتعلق بالبيئة.

٢) نشر الأخبار والبيانات والتصريحات والنشاطات التي تقوم بها الهيئات الاهلية المعنية بالبيئة كجمعية البيئة الاردنية، الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، جمعية أصدقاء البيئة الاردنية والجمعية الاردنية لحقوق الانسان... ويدخل في هذا الاطار نشاط ربما يكون قد دخل إلى الحياة السياسية العامة للمرة الاولى، وذلك عندما دعا فرع جمعية البيئة في السلط مرشحي محافظة البلقاء للانتخابات النيابية لاجتماع عام لكي يقدموا برامجهم ووجهات نظرهم حول قضايا البيئة التي تهم المحافظة، وبخاصة التلوث والغبار الناجم عن مصنع الاسمنت في الفحيص ("الدستور" ١٩٩٧/١٠/٢٥).

٣) نشر أخبار وتقارير متنوعة تتعلق بمشكلات بيئية أو شكاوي المواطنين ومطالبهم في هذا المجال، مثال على ذلك "سيل الزرقاء، أصبح مكباً للنفايات ومصدراً للمياه العادمة" ("الراي" ٩٧/٨/٢٨)، أو "قرى بني هاشم تعاني من التلوث البيئي بسبب محطات تنقية المياه العادمة" ("العرب اليوم" ٩٨/١/١٥).

٤) نشر دراسات حكومية وخاصة حول قضايا البيئة: مثال على ذلك دراسة نشرتها "الراي" (٩٨/٤/١٢) عن "تاثير قانون حماية البيئة على الصناعة". وفي هذا الاطار يعالج كتاب الاعمدة قضايا البيئة بين الحين والآخر، وكلما برزت هذه القضايا إلى واجهة الاحداث

٥) نشر أخبار ووقائع ندوات عن البيئة تجري في مختلف مدن المملكة، بخاصة العاصمة، وكذلك نشر التوصيات والنتائج التي تتوصل إليها مؤتمرات البيئة. وتنشر ايضاً أخبار ورشات العمل والدورات التدريبية التي تقام في المؤسسات التعليمية والهادفة لبث الوعي البيئي

أخيراً نشير إلى قضية هامة تتناولها الصحافة بين الحين والآخر – من مداخل مختلفة – وتتعلق بالاضرار البيئية الناجمة عن المركز النووي الاسرائيلي "ديمونا"، والتي يبدو أن آثارها تلحق بالاردن، وبخاصة مناطقه الجنوبية، وفي كل مرة تثار فيها هذه المشكلة يسارع المسؤولون الى نفي الاضرار. بالرغم من أن الصحف الاسرائيلية نفسها كانت قد نشرت تقارير ومعلومات خطيرة عنها في الاعوام القليلة الماضية، وبالرغم من أن السلطات المصرية كانت قد أكدت تلك الاضرار على صحة الانسان وعلى الحيوانات والنبات في شبه جزيرة سيناء القريبة من صحراء النقب حيث يوجد "ديمونا" فكم بالحري جنوب الاردن المحاذي للمركز؟

إن الانطباع الاولي يشير إلى أن مثل هذا الزخم في معالجة قضايا البيئة في الصحافة يترك في المجتمع والراي العام آثاراً ايجابية هامة سواء من حيث الارتقاء بالوعي البيئي في المجتمع أو من حيث المساهمة في حل المشكلات البيئية التي يعاني منها الاردنيون. أو من حيث تحديد حجم الاهتمام بالبيئة من قبل المسؤولين.. وهنا لعله من المفيد أن نذكر بما أورده الميثاق الوطني الاردني عن البيئة حيث يؤكد بأن التصور المستقبلي لاقتصاد البلاد والتنمية لا بد وأن يرتكز إلى أن "البيئة المتوازنة النظيفة حق من حقوق الانسان، والحفاظ على البيئة الاردنية وحمايتها من التلوث من أجل أجيال الحاضر والمستقبل مسؤولية وطنية، تستلزم التعاون الوثيق والتنسيق بين المؤسسات الرسمية والهيئات الاجتماعية المتخصصة، وتوعية المواطنين لتكوين رأي عام بيئي متطور، وتحقيق درجة عالية من المشاركة والاهتمام العام بقضايا البيئة ومخاطر التلوث بأنواعه، واعتماد السياسات التي تحقق التوازن بين الحفاظ على البيئة والتنمية المستديمة، ووضع التشريعات والمعايير التي تتسع لمعالجة ما تخلفه بعض مشاريع التنمية من آثار سلبية تفسد البيئة الطبيعية" (الميثاق الوطني – الفصل الرابع، البند ١٨، صفحة ٤٠).

”
نادراً ما تتطرق الاقلام "للسر الشائع"، وهو أن الحل الجذري لتلك المشكلات يقود بالضرورة إلى الاصطدام بمصالح كبار رجال الصناعة والمؤسسات الرأسمالية، ولذلك غالباً ما تصل "الحلول" الرسمية إلى طريق مسدود... وتبقى المشكلة.
“

للأسف الشديد، إن حجم التجاوب مع توجيهات الميثاق الوطني وحجم الاهتمام "الظاهر" – على المستويين الرسمي والاعلامي – لا يتناسبان مع حجم الاهتمام "الفعلي" بقضايا البيئة والتقدم المحرز على صعيدها

تثير وسائل الاعلام المشكلات البيئية التي يعاني منها المجتمع الاردني، وبخاصة تلك المشكلات المزمنة والمدمرة، كالتلوث في منطقة الرصيفة الناجم عن بركة البيبسي ومتبقيات المصانع في الفحيص وخربة السمراء وغيرها . لكن التغطية والمعالجة الاعلامية نادراً ما تذكر لماذا لم تعالج جذرياً بعد تلك المشكلات التي مضى على بعضها عقدين كبركة البيبسي، أو اكثر (الفحيص)، أو مأساة الرصيفة التي وعد رئيس الوزراء قبل عام بمعالجتها – علماً بأن العقود الماضية شهدت مطالبات وتحركات شعبية متكررة وملحة بضرورة الاسراع في حل تلك المشكلات

نادراً ما تتطرق الاقلام "السر الشائع"، وهو أن الحل الجذري لتلك المشكلات يقود بالضرورة إلى الاصطدام بمصالح كبار رجال الصناعة والمؤسسات الرأسمالية، ولذلك غالباً ما تصل "الحلول" الرسمية إلى طريق مسدود وتبقى المشكلة.

إن تطبيق الحل البيئي الصحيح، والذي هو لصالح البيئة والمجتمع ككل (والمنسجم مع الميثاق والاهتمام الرسمي المعلن) سوف يؤدي إلى تكبد (أو تكبيد) بعض أصحاب المصالح الكبيرة بعض النفقات التي تعتبر من وجهة نظرهم خسائر لا لزوم لها" وبسبب أنانية هؤلاء و تساهل الحكومة فان المبدأ البيئي الشهير "الملوث يجب ان يدفع" لا يجد طريقة إلى التطبيق عندنا ولأن الصحف اليومية بمعظمها تعتمد على اعلاناتها على المؤسسات الراسمالية وكبار رجال الاعمال، أو لانها – أي الصحف – شديدة الولاء للسياسات الحكومية، فانها تمتنع عن ذكر الحقائق الخفية – والتي هي جوهرية - فيما يتعلق بمشكلات البيئة الملموسة إنها تتحاشى تسليط الضوء على حقيقة واضحة وهي أن قضايا البيئة هي ايضاً مجال للصراع بين الاغنياء والفقراء، بين اولئك الذين تهمهم جيوبهم فقط واولئك الحريصون على صحتهم وعلى نظافة البيئة.

لذلك فان "التبشير" البيئي" في وسائل الاعلام سيظل ضعيف الجدوى اذا لم ترفع تلك الوسائل الحظر المفروض على معالجة الجوانب الجوهرية في مشكلات البيئة الاردنية إن معالجة تلك المشكلات بكل شفافية وصراحة وجرأة وشمولية هو الذي يعمق حقاً الوعي البيئي لدى المواطنين، وليس التركيز دائماً على الجوانب النظرية أو الأقل اهمية.

من ناحية اخرى، يستنتج من خلال ما تنشره وسائل الاعلام بأن "مساعدات" بمبالغ كبيرة تصل إلى الحكومة الاردنية من قبل حكومات ومؤسسات اجنبية مخصصة للاهتمام بالبيئة. لكن الرأي العام نادراً ما يعرف من خلال وسائل الاعلام نفسها كيف تصرف هذه الاموال وما هي النتائج الملموسة التي تحققت لتحسين اوضاع البيئة الاردنية.

باختصار: على صحافتنا أن نختار بين استمرار مهادنة الذين يلحقون الاضرار الفادحة بالبيئة الاردنية أو التصدي لهم من أجل الوصول إلى "بيئة اردنية نظيفة ومتوازنة" حقاً.

دور وسائل الاعلام في الحوار بين الثقافات في المتوسط

احمد بجاوي

لا نستطيع البدء بالحديث عن «الاتصال» دون التذكير بان بدء انتشار وسائل الاعلام في المنطقة حديث، الى حد معين، فقد ظهرت اولى الصحف اليومية البارزة في «المشرق» في الثلاثينيات، بعد النهضة، وفي اقطار اخرى، وبخاصة اقطار المغرب، ظلت الصحافة حتى الخمسينيات، بايدي الناشرين الاستعماريين، وحدث التوسع الحقيقي في وسائل الاعلام في هذه الاقطار عندما استعادت استقلالها.

ان السعي لاستخدام الصحافة لغايات تعزيز الاستقلال الهش للدول قد استحوذ على اذهان جيل الزعماء الجدد لهذه الدول الذين سعوا ايضا للسيطرة على الجماهير، وادى دخول التلفزيون كوسيلة اعلامية مهيمنة الى زيادة ملحوظة في قدرة الانظمة على تعبئة الجماهير، وهو المصطلح الذي كانوا يفضلونه عن الرأي العام

من السهل الاستنتاج بان «الاعلام» لم يستطع ان ينجو، ولو بنسبة بسيطة، من احتكار اولئك الذين كانوا يدعون ان الشرعية التاريخية تشكل جذورا لسلطتهم، واثبتت المحاولات النادرة للنجاة من قبل بعض الصحفيين انها غير مجدية في معظم اقطارنا، حتى بداية التسعينيات، وادى انهيار الانظمة الشيوعية وحرب الخليج الى احداث تغييرات كبيرة، وما يزال من الصعب تقييم اثار زلزال حرب الخليج على الاسس الثقافية والدينية والاعلامية، لقد سبب ذلك اخفاقا متعدد الاسباب، فبالنسبة للاقطار العربية، فقد شكلت هذه الاحداث نهاية القومية العربية، وتلاشت سمة العالم الثالث الاشتراكية لقد ذهب كل هذا مع رياح التغيير.

ان اغرب نتيجة لذلك كانت هو تحرر الجماهير الجنوبية من الوهم، بعد ان اصيبت بخيبة امل من صحافتها الوطنية، لكنها اصيبت ايضا بالاشمئزاز من استغلال القنوات الفضائية الغربية بعد ان اكتشفوا مؤخرا انها مصدرا للضغط الشديد، وكانت النتيجة فجوة كبيرة توسعت بين الرأي العام على كلا جانبي البحر الابيض المتوسط، فالصحفيون من الجنوب الذين بداوا يستمتعون بطعم الحرية ايقنوا انهم لا يحصلون على نفس الوسائل المالية والفنية كما هي حال زملائهم من الاقطار الغنية بما يمكنهم من استعادة قرائهم او مشاهديهم.

> ان المجتمع الدولي ناد مغلق جدا ينبغي الا ننتمي له ابدا، غير ان هذا المصطلح قد تم تأكيده وترسيخه من قبل وسائل الاعلام المهيمنة وتندر مناقشة شرعيته في اقطار العالم الثالث.

لقد ساهم تطور تكنولوجيا الاتصال الحديثة في توسيع الفجوة وعزل الاقطار النامية

وكان من المفروض ان تخلق الادوات الجديدة عصرا جديدا من الانفتاح، ودمقرطة الوصول الى المعلومات، ومع انها الان ارخص مما كانت قبل عشر سنوات، فان الحواسيب وشبكات الانترنت والهواتف النقالة ما زالت اغلى مما يحتمله المواطن في الجنوب، وبخاصة اذا فكرنا في ثمن ادوات البرامج وكثرتها.

وفي ضوء الانجذاب الى حداثة التقنيات الجديدة، فان الاغنى بين مواطني الاقطار الفقيرة يغريه الشعور بانها جزء من هذا الاستعمار الجديد، لمجرد انها حديثة.

وذلك يعني اننا مهددون من قبل نظام الاتصال العالمي، من الخارج ومن داخل مجتمعاتنا ايضا. ان حجم المعلومات التي ترد من الاقطار الثرية يزداد باستمرار على حساب حصتنا في تدفق الاتصال الدولي.

وفي الحقيقة فان الدور الذي تلعبه التكنولوجيات الجديدة ليس سوى الناحية المرئية لهذه الهيمنة. وعلينا الا ننسى دور الوسائل التقليدية للاعلام في الوقت الحالي، مع اعطاء انتباه خاص للفضائيات التلفزيونية فالكل يتفقون سواء في الشمال او في الجنوب على ان الاعلام التلفزيوني ليس محايدا، وان القنوات الكبيرة قد فقدت جزءا كبيرا من مصداقيتها.

ومع هذا، فان هذه القناعة لم تلغ سيطرة هذه القنوات الكبيرة على المشاهدين في اقطارنا، لان هؤلاء المشاهدين، ببساطة، اصبحوا زبائن منتظمين لنموذج تنمية ثقافية واقتصادية واجتماعية.

ان المشاهدين يعانون، لكنهم يبتلعون، عندما يسمعون ان المجتمع الدولي قد قرر مهاجمة بلد معين وعدم مهاجمة بلد اخر، والسؤال الحقيقي الذي يطرح نفسه، من ينتمي لهذا المجتمع الدولي ولماذا؟

من الواضح ان هذا المجتمع الدولي ناد مغلق جدا ينبغي الا ننتمي له ابدا، غير ان هذا المصطلح قد تم تاكيده وترسيخه من قبل وسائل الاعلام المهيمنة وتندر مناقشة شرعيته في اقطار العالم الثالث.

ومن ناحية اخرى، فان علينا ان نفكر في دور الصحفيين الغربيين في الصراعات التي تشمل الاقطار العربية او الاسلامية، ويمكننا ان ناخذ البوسنة كمثال: من المعترف به الان ان هذا الصراع يشمل ثلاث فئات متحاربة: الصرب، الكروات، والمسلمين، فلماذا لا يسمى الصرب والكروات صليبيين مسيحيين؟ ولماذا لا تثار عبارة البشناق؟ ان هذه المصطلحات تكشف الاسس الخفية للصحفيين الغربيين الذين تمت برمجتهم في دور الباكين عند تنفيذ المذابح.

والنتيجة اننا نتعرض للهجوم من قبل الدعاية الغربية وللغزو من قبل التكنولوجيات الجديدة فلم يعد هنالك اي حاجة لارسال القوات لغزو بلد، فالتكنولوجيا وتدفق المعلومة كافيان، فهل يعني ذلك ان علينا ان نشجب التكنولوجيات الجديدة والعولمة؟ من المؤكد لا، لكن علينا ان نكيف انفسنا مع النظام العالمي من اجل حماية هويتنا الثقافية

وليس هنالك اي حاجة لتجاهل الحقيقة الماثلة في اننا نواجه مشكلة كبيرة تتمثل في التكيف مع التحديث. واقول تحديثا فيما يتعلق بالمعاق الذي نسيناه منذ ابن رشد وابن خلدون، فمن المدهش ان العرب الذين وفروا التحديث لاوروبا قبل خمسة قرون، يظلون مترددين في تقبل المعايير العلمانية، وانا مقتنع بانها الطريقة الوحيدة للتوفيق بين التقليد والتحديث

ان العلمانية والاتصال والديمقراطية، مرتبطة بشكل لا مفر منه بتطوير اقطارنا. فكل مجتمع يظهر قابليته على بناء نفسه، ولا نستطيع ان نتجاهل ان العالم قرية عالمية وان الاتصال هو الباب الذي يمكننا الدخول منه الى النادي

وبالمناسبة، فانني لست متاكدا من ان جميع اعضاء هذا النادي سيوافقون على قبول عدد كبير من الاعضاء الجدد، فاذا كانت الديمقراطية والانفتاح يعنيان الازدهار، وسائل يتوجب عليهم عندها ان يشاركوا، ويجب علينا ان نكافح لناخذ نصيبنا من فيعنى الاتصال، وحتى نحقق ذلك الهدف فان علينا ان نعتمد، بشكل اساسي، على التدريب والانتاج الثقافي، وهو امر ملح ان نعد الجيل الجديد للاتصال الحديث في المدارس والجامعات، لكن علينا ايضا ان نساعد صحفيينا على تلبية المعايير الدولية، فالمشكلة لا ترتبط بشكل صارم بالمصاعب المالية، وانا متاكد ان المعرفة اهم بكثير في الوقت الحاضر، فالعالم الغربي لا يعرف الكثير عنا، ونحن في حاجة لمعرفة الكثير عن الطريقة التي تتصرف بها الاقطار المتقدمة، وتحاول ان تنظم معرفتها لثقافتنا، وحضارتنا، فهذه مهمتنا نحن وليست مهمتهم.

الخلاصة تكمن في ان التكنولوجيات الجديدة ليست سوى ادوات في ايدي البشر، وان الاتصال ليس سوى وسيلة نقل لمحتوى ثقافي، وتعتمد كفاءتها على المعلومات او الانتاج الذي تقترحونه، فزيادة معارف صحفيينا امر اساسي لكن المطلوب شرطان:

١. يجب ان تشارك وسائل الاعلام في ظهور المجتمعات المدنية وتبدأ العمل من اجل المواطن وليس الاستمرار في النظر الى قمة النظام السياسي.

٢. من المهم، ان تنظم السلطات دعما فاعلا للابداع الفني والثقافي ففي معركتنا من اجل حصة اكثر توازنا في الاتصال العالمي، فان الاقطار التي تعتمد على انتاج هام للصور والكلمات والمفاهيم الوطنية الاصيلة سوف تستفيد، بشكل مؤكد، من الحصة الاكبر.

* ورقة عمل قدمت الى مؤتمر الاتصال والثقافة في مجمع اعلامي عالمي.

تفاوت كبير في استخدام الانترنت بين البيض والسود

اظهرت دراسة اميركية هوة كبيرة بين نسبة استخدام تكنولوجيا الكمبيوتر بين البيض والسود في المجتمع الاميركي.

واشارت الدراسة التي اجرتها وزارة التجارة الاميركية الى ان نسبة المشتركين بالانترنت بين اسر البيض تصل الى ٢٠٪ في حين لا تتعدى ٨٪ بين اسر السود.

وقالت الدراسة انه من الصعب تحديد العوامل او الاسباب التي ادت الى تحول هذه الهوة [illegible]

«تنويم القانون لا يلغي خطره» هل يتم تعديل «المطبوعات» في الدورة النيابية الحالية؟

سميح المعايطة

منذ ان جاءت حكومة د. فايز الطراونة دخل قانون المطبوعات والنشر مرحلة تطبيق جديدة، كما وصفها رئيس الوزراء في لقاء الامير الحسن مع الاسرة الصحفية بانها «تنويم» وهي مرحلة اصلحت حالة من الارتياح في اوساط الجسم الصحفي بعد فترات عصيبة من مقاومة هذا القانون منذ ان طرحته الحكومة السابقة وحتى خرج من مجلس الامة بعد تعديلات عديدة من جهة وبقاء بعض المواد «المؤذية» للحريات الصحفية. الحكومة الجديدة منذ ان جاءت تحدث بعض اركانها عن احترام قانون المطبوعات باعتباره قانونا اقرته الهيئات المعنية وصدرت بحقه ارادة ملكية جعلته نافذا وسلاحا في ايدي اي حكومة اذا ما رغبت في استخدامه تحت اي ظرف سياسي او اذا تحولت الحريات الصحفية الى مصدر قلق حقيقي للحكومة ويهدد استقرارها وقدرتها على البقاء، وبخاصة انها التجربة الاولى لرئيس الوزراء في هذا الموقع وهو معني بنجاحه في عمله بشكل مميز

ورغم «تنويم» الحكومة للقانون الا انها تعتبر هذا الامر «مكرمة» منها على الصحافة وكانت لهجة الدكتور الطراونة في حديثه في اللقاء الاخير تحمل بعض التهديد حين اشار الى امكانية تفعيل بنود القانون، سواء كانت هذه اللهجة للتهديد فقط او تعبيرا عن نوايا وامكانية استخدام البنود القاسية فان هذا القانون يبقى كالافعى في ثياب الصحافة الاردنية

يسجل للحكومة عدم تفعيل المواد القاسية لكن الحل الجذري يكمن في تعديل القانون الذي لن تبادر اليه الحكومة، حسبما اعلن رئيس الوزراء خلال حفل الغداء الذي اقامه للكتاب والصحفيين قبل اسابيع وعليه فان هذا الواجب يقع على عاتق مجلس النواب الذي يجوز لعشرة من اعضائه، التقدم باقتراح تعديل على عدد من مواد القانون ان مثل هذا الامر يحتاج الى لقاءات تحدد من خلالها المواد التي يجب العمل على تعديلها، اضافة الى اجراء مشاورات مع نقابة الصحفيين والجسم الصحفي، وان تتبنى هذه التعديلات كتلة نيابية او اكثر حتى يتحول الامر الى حقيقة ووقائع. ولعلنا بدانا نشهد في الدورة العادية الحالية مثل هذا التحرك الذي سيحسب لمجلس النواب وستكون فرصة امام الحكومة لتقديم ممارسة ايجابية وتحركا يسجل لها ايضا ولمصلحة العملية الديمقراطية ومسيرة الحريات.

ونشير هنا الى ان القانون ما زال يمثل في نظر بعض مؤسسات حقوق الانسان والحريات في العالم ماخذا على الأردن وهذا ما تضمنه تقرير لمنظمة العفو الدولية صدر خلال شهر تشرين ثاني الماضي اعطى لحرية الصحافة والقانون مساحة معقولة واعتبر التقرير هذا القانون مصدرا لاعباء شديدة على الصحف»، ومما ورد في التقرير «ان قانون النشر الذي صدر عام ١٩٩٨ فرض عباء شديدة على الصحف كما جعلها عرضة لغرامات باهظة، وهو الامر الذي قصد به على ما يبدو خلق جو من الرقابة الذاتية».

وقد رحبت منظمة العفو الدولية في تقريرها بتعهد الحكومة بعدم تفعيل القانون لكن التقرير اكد ايضا على انه «ما دام نص القانون يتضمن مواد الحظر والعقوبات ذات الصياغة الغامضة، فسوف تظل حرية الصحافة في خطر».

عام ونصف تقريباً منذ ان اصدرت الحكومة السابقة قانون المطبوعات المؤقت لعام ١٩٩٧ ومنذ ذلك الوقت لم تشهد الساحة الصحفية استقراراً وشعوراً بالامن وربما يكون في خطوة تعديل القانون – اذا ما تمت – نوعا من إعادة الاستقرار للصحافة الاردنية واعطاء دفعة ايجابية للمسيرة الديمقراطية التي اصابها الكثير من التباطؤ.

عن الصحافة وحرية الصحافة

ابراهيم العريس

هل علينا ان ننظر الى حرية الصحافة، وبشكل اعم الى حرية الكتابة، باعتبارها اكثر اهمية من كرامة الافراد وكرامة الجماعات؟ بمعنى اخر: هل حرية التعبير مطلقة، ام انها تخضع لمعايير وضوابط تنطلق من مفاهيم مثل: تنتهي حريتك حين تبدأ حرية غيرك، او بالاحرى كرامتك؟

من ناحية مبدئية، يتعين على الصحافي ان يدافع عن حرية الصحافة، وتحديدا عن حق زملائه وايضا عن حق الناس جميعا في ان يعبروا عن انفسهم. ولكن هذا يطرح علينا سؤالا اساسيا فحواه: وهل يمكن الدفاع عن كل ما يقال، في كل لحظة وموقع، ومن دون النظر الى اية اعتبارات اخرى.

> يتعين على الصحافي ان يدافع من حرية الصحافة، وتحديدا عن حق زملائه وايضا من حق الناس جميعا في ان يعبروا من انفسهم. ولكن هذا يطرح علينا سؤالا اساسيا فحواه: وهل يمكن الدفاع عن كل ما يقال، في كل لحظة وموقع، ومن دون النظر الى اية اعتبارات اخرى.

هناك ثلاثة احداث عايشناها، وما زلنا نعايش بعضها في الآونة الاخيرة، تجرنا الى طرح هذا السؤال، والالحاح على ضرورة العثور على اجابة عنه، وربما الاختيار بين اكثر من اجابة ممكنة.

الحدث الاول شهدته الساحة اللبنانية قبل شهور، حين هاج المناخ الصحافي كله لأن رئيس الجمهورية الياس الهراوي، وجه صفعة لرئيس تحرير مجلة «الشراع» الزميل حسين صبرا.

الحدث الثاني يتعلق بما تنشره الصحافة الانكليزية وغيرها عن «مجازر طائفية» في مصر، وعن صراعات معممة وتزداد حدة بين المسلمين والاقباط، موجهة اللوم للحكومة المصرية في ذلك.

والحدث الثالث هو اصدار الحكومة الأردنية قرارا بإغلاق مكتب تلفزيون «الجزيرة» والتوقف عن اعتماد اي من مراسليه على الأراضي الأردنية.

طبعا، هذه الأحداث الثلاثة لا رابط سياسياً او غير سياسي بينها. كل ما في الامر انها تتعلق بمسألة حرية الصحافة، ورد الفعل على هذه الحرية.

اذ في كل حالة من هذه الحالات الثلاثة، تجدنا امام ذلك الصراع الأبدي بين صحافة تتصور ان بامكانها ان تقول كل ما «تريده» قوله، وأطراف تجد انه ليس من حق هذه الصحافة ان تتمادى الى هذه الحدود.

والحال اننا اذا تساءلنا عن السبب الذي دفع رئيس جمهورية لبنان الى صفع الصحافي الزميل، فسنجد ان السبب هو تمادي الصحافي في اهانة الرئيس والاساءة اليه. لمناسبة كان الرئيس يعتقد فيها انه يمارس سلطته ويحقق لوطنه انتصارا اجتماعيا، ولنفسه دخولا في سجل التاريخ من بابه العريض. كان الرئيس قد طرح مشروعا جريئا لـ«الزواج المدني الاختياري»، ورأى الصحافي ان من حقه، بدلا من ان يجادل الرئيس او يفتح صفحات مجلته للجدال، من حقه ان يجعل من نفسه طرفا في الصراع وصولا الى حد كتابة مقالات وعناوين فيها اهانة مباشرة لرئيس البلاد. لكن «الصفعة» الشهيرة لم تات كجواب مباشر من الرئيس، بل بعد حين، اي عندما حاول الصحافي نفسه ان يستفز الرئيس في مناسبة اجتماعية معينة، فكان غضب هذا الاخير وكانت الصفعة.

هنا تجدنا امام صحافي حاول ان يجعل من نفسه طرفا في القضية، لا حكماً فيها كما يجدر باي صحافي يفهم مهنته، ان يكون.

الصحافة البريطانية نفسها، ربما لاسباب تتعلق بالسيطرة الصهيونية عليها، فتحت هي الأخرى معركة ضد مصر، جعلت من نفسها فيها طرفا، لا حكماً، ولا حتى محامياً للشيطان

وتلفزيون «الجزيرة» بدوره سمح لمقدم برامج فيه ان يتصرف وكأنه طرف في معركة، حيث راح يكيل الهجوم بعد الهجوم ضد السلطات الأردنية، وكان في الامر ثائراً شخصياً، ما اعطى هذه السلطات فرصة لمعاقبة شبكة كانت قد باتت في الأصل مزعجة للعديد من الانظمة، وفتحت العيون عليها وعلى جراتها التي يرى البعض انها تصل احياناً الى حد «الوقاحة».

مرة اخرى، تجدنا في الحالات الثالث امام صحافة تخرج عن اطار قانون اللعبة، وينسى القائمون عليها ان الصحافة هي مرآة اختلاف وتصارع الافكار، لا منطلق التهجمات الشخصية، وان على الصحافة ان تعرض المشاكل والآراء والمواقف من دون تشنج، تاركة المجال لمن يريد ان يناقش او يساجل.

في معظم الحالات ينبع الامر من العاب تفوق حجم اللاعبين انفسهم، كان تكون هناك اطراف تستخدم اقلام الصحافيين للعب ادوار مرسومة سلفا، يكون الصحافي رابحا فيها على اكثر من صعيد: مرة حين يكافأ على خدمة الاطراف التي تستخدمه، ومرة ثانية حين يخرج من اللعبة شهيدا وبطلا. وهذا الامر الاخير يساهم في تكريسه حمق وتسرع الاطراف المقابلة التي تكون من القابلية لأن تستفز بحيث تقلب الامر كله الى مهزلة (كما في حالة الياس الهراوي / حسن صبرا) واحيانا تكون اللعبة من الضخامة بحيث تدخل فيها عناصر سياسية ودبلوماسية مركبة تتجاوز اهميتها اهمية وحجم لاعبيها (كما في حالة الحملة الصحافية الانكليزية التي تستهدف مصر) ولكن في احيان ثالثة، تكون المسألة مجرد مغالاة في استخدام الصحافي لحق يرى انه قد مُنح له، ووقوعه في فخ شعبوية يجعله اسير نجاحه الذي يفرض عليه ان يقدم كل يوم ما هو اكثر جرأة – واكثر وقاحة في رأي البعض – ولكن ايا تكن الاسباب والخلفيات، فمن الواضح ان الخاسر في نهاية الامر هو الصحافة نفسها، وعلى اكثر من صعيد:

* فهي تخسر لأن ثمة دائما، من هو على استعداد للتعاطف مع من يصوّرون على انهم ضحايا لمغالاة الصحافيين، ومعاركهم – «المدفوعة» الثمن حسب رأي جمهرة كبيرة من الناس –

* وهي تخسر لأن مجابهة المعركة بمعركة، تفتح الأعين اكثر واكثر على الصحافة، والمنع هنا يسهّل المنع هناك

* وهي تخسر ثالثاً، لأن مثل هذه المعارك «الخاسرة» التي تخوضها، في مثل هذه الحالات، تكون غالبا معارك ثانوية تحرف النظر والاهتمام عن المعارك الاخرى الحقيقية، التي كان ينبغي على الصحافة اصلا ان تخوضها.

* وهي تخسر اخيراً، لأن النقاش سرعان ما يقوم بين الصحافة والصحافة، وتكون الحرية هي دائماً الضحية، والصحافة هي دائماً موضع اللوم، حتى من قبل اهل المهنة انفسهم.

عن صحيفة «السفير»

ليس ردا على الزميل محمود الريماوي

الكتابة بضمير المتكلم احد حقوق الكاتب!

فخري قعوار

ربما لا اكون مقصودا فيما كتبه الصديق محمود الريماوي في العدد الماضي من «المشرق الاعلامي» على الصفحة الاخيرة، وربما اكون انا فيما ذهب اليه الزميل العزيز محمود، لكنني «اعتقد» انه لم يكن محقا في اجتهاده وفي انتقاده للكتابة عن طريق استخدام ضمير المتكلم، واستخدام عبارات مثل «في رأيي» و «اني اعتقد»!

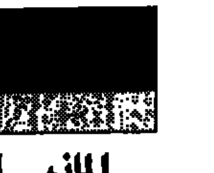
«ففي رأيي» ان اللجوء الى ضمير المتكلم، يعبر عن مصداقية اكثر بكثير من مصداقية اسلوب افتتاحيات الصحف، التي تتسم بالقحط والجفاف وفقدان عنصر الجذب، وتتسم بتعويم هوية الكاتب الذي يشبه «الحبيب المجهول»!

وانا اعتقد يا اخي محمود، ان الكتابة الصحفية فن قائم بذاته، وتحتاج الى الوان من الابداع الشخصي، ومسحات ولمسات خاصة من الكاتب، كي يستطيع ان يعمق الاواصر والوشائج التي تربط بينه وبين اصدقائه من القراء.

ولمزيد من التوضيح اقول، ان هناك صداقة من طراز خاص معقودة بين الكاتب وقرائه، دون ان يلتقي احدهما بالاخر، فالقارىء المحب لكاتبه والواثق به والآخذ برايه، يحب ان يقترن صباحه بما كتب صاحبه وبالاجراءات الصباحية المعتادة كفنجان القهوة والتثاؤب ورؤية وجوه اولاده الباسمة، الى اخر ذلك. ومع التكرار اليومي، نلاحظ ان القارىء يزداد تعلقا بالكاتب، ويزداد مواظبة ومثابرة على متابعته وقراءة كل ما يكتب اما الكاتب الذي يريد ان يعقد صداقة مع القراء، فان عليه ان يمتثل لنبضهم ولقضاياهم ومشكلاتهم، وعليه ان يتقن فن اقناعهم واجتذابهم وتشويقهم، والابواب من اجل تحقيق ذلك مشرعة امام كل كاتب، ولا يحق لاحد ان يوصدها في وجوههم، كما لا يحق لكاتب او غير كاتب ان يضع شروطا مسبقة، وان يعتبر ما يراه هو صنما لا يجوز المس به.

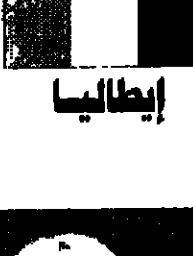
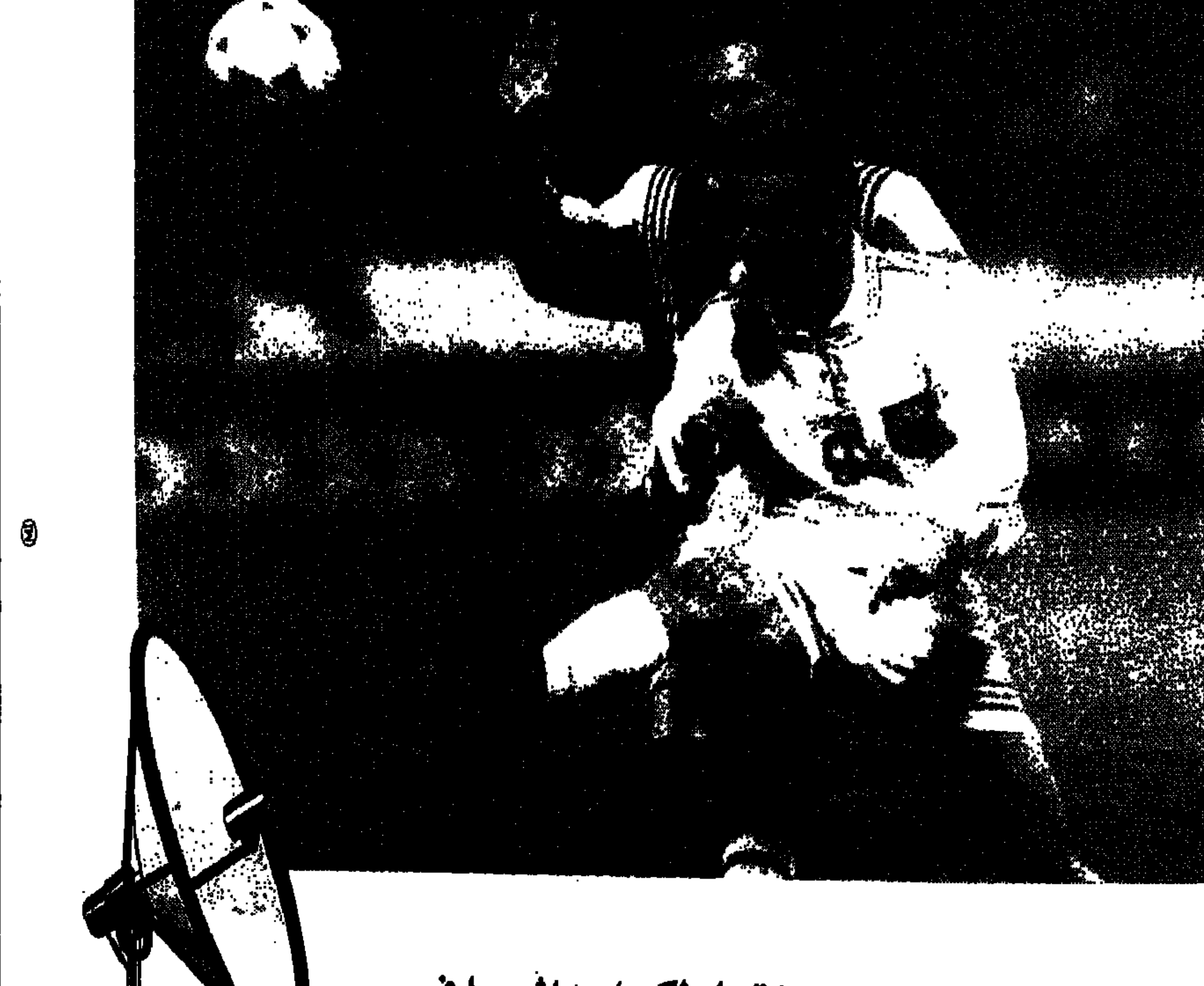
وعليه، فان من حق اخي محمود الريماوي ان يقول «في رأيي» و «اني اعتقد» وغيرهما، ومن حقه ان يستعين بالتعابير والمفردات التي يشاؤها، ومن حقه – وحق سواه طبعا – ان يستعين باي ضمير من الضمائر من اجل توصيل فكرته ورايه بليونة ونعومة واقناع وتاثير، كي تكون له ردة الفعل المطلوبة، وبغير ذلك، فان المقالة تتحول الى جثة، على حد تعبير صديق كان مسؤولا عن القسم الثقافي في الاذاعة، اذ كان يصف كتابات احد الكتاب الشيوخ، التي كان يبعث بها لبرنامج «الحديث الثقافي» بانها كالجثث، ويضيف هذا الصديق، بان الكاتب الشيخ كان يكتب مقالاته بالاستعانة بورق «كربون» ويشرع بتوزيع النسخ على الصحف وتكون حصة الاذاعة في العادة «الجثة الثالثة عشرة»!

وانا لا ارد هنا على الصديق والزميل محمود، ولا اكتب دفاعا عن مستعملي «في رأيي» و«اني اعتقد»، وانما وجدت في ما كتبه فرصة مواتية للحديث عن علاقة الكاتب بالقارىء، تلك العلاقة التي اميل الى وصفها بانها «صداقة خفية» تختلف عن نمط الصداقات المألوف، فلمحمود الشكر، كل الشكر، مشفوعا بتحية طيبة!






الحريات الصحفية في قرارات المحكمة العليا الأميركية

«التعديل الأول» منح افضل حرية للصحافة في العالم

(الدستور الاميركي يمنع الحكومة من تملك اي وسيلة اعلام بموجب الدستور)

من النادر ان يكسب موظف عام قضية ذم وتشهير وغالبا ما يكسب الافراد قضاياهم

يحيى شقير

تعد حرية الصحافة احد اعمدة الحياة الامريكية، لانها تقوم باطلاع المواطنين على المعلومات لان من «حق الجمهور المعرفة». ينص التعديل الاول للدستور الاميركي على: «ان الكونغرس سوف لن يقر اي قانون ينتهك حرية الصحافة او حرية الكلام...»

وهذا التعديل الذي صدر عام ١٧٩١ كان الحامي الاول لحرية الصحافة وحرية التعبير في الولايات المتحدة.

ويذكر انه عندما صدر التعديل الاول كان عدد سكان الولايات المتحدة انذاك يساوي عدد سكان الاردن حاليا.

وعندما تم اقرار لائحة الحقوق التي تتضمن التعديلات العشرة الاولى على الدستور قبل حوالي ٢٠٠ سنة من الآن، لم تكن هناك ثورة المعلومات كما هي الآن. وتطبيقا لحق الجمهور في الاطلاع، سنت بعض الولايات تشريعات «الشمس المضيئة» التي تضمن حق الجمهور في معرفة اعمال الحكومات، وغالبا ما تتضمن هذه التشريعات كيفية عقد جلسات الحكومة بشكل مفتوح يتيح لعامة الجمهور حضورها.

وعام ١٩٦٦، اقر الكونغرس الاميركي قانون حرية المعلومات، والذي يتيح للمواطنين، وغالباً للصحفيين، حق طلب الحصول على معلومات عن الانشطة الحكومية، والوصول الى الوثائق الحكومية غير المصنفة سريا لاسباب امنية.

ولا توجد في الولايات المتحدة قوانين للمطبوعات او ترخيص وسائل الاعلام، ويمنع على الحكومة تملك اي وسيلة اعلام او جزء منها، ولهذا السبب يمنع قانونا لصوت امريكا البث داخل الولايات المتحدة.

ويصف القاضي بالمحكمة العليا «وليام برينان» حرية الصحافة وحرية الكلام كما يضمنها الدستور بقوله: انهما تضمنان واجبا وطنيا اساسياً في الحوار حول القضايا الوطنية، ويجب عدم انتهاكهما... مع انهما يتضمنان احيانا هجوما غير مستحب على الحكومة والشخصيات العامة».

ويقول القاضي ارفو بلاك: «لا يمكن العيش بحرية في دولة حين يحتمل ان يعاني مواطنوها جسديا او ماديا اذا انتقدوا حكوماتهم او اعمالها او مسؤولياتها».

المحكمة العليا

استمدت المحكمة العليا سلطتها من الدستور الاميركي نفسه كمحكمة دستورية صاحبة القرار الاخير في جميع النزاعات الدستورية.

وهناك طريقتان للمراجعة امام المحكمة العليا: الاول عن طريق الاستئناف، والثاني عن طريق الاعلام القضائي الصادر عن المحكمة العليا بناء على عريضة يقدمها احد الخصوم، وقليلا ما تمنح المحكمة العليا هذا الحق.

نيويورك تايمز ضد سوليفان

منذ انشائها عام ١٧٨٩، لم تتخذ المحكمة العليا قرارات مهمة في حماية الصحافة بقضايا الذم والتشهير، لكن عام ١٩٦٤ حدث تحول تاريخي حين قررت المحكمة في قضية «صحيفة نيويورك تايمز ضد سوليفان»، انه في قضايا الذم المرتكبة بواسطة الصحف على الموظف العام، ان يثبت ان الصحفي نشر بسوء نية Actual malice لإثبات فعل الذم.

وقد انضم الى القضية عدد من ممثلي وسائل الاعلام، ومنظمات الحريات المدنية كاصدقاء للمحكمة (Amici curine) وهو نظام متبع في الولايات المتحدة ينضم به اطراف غير الخصوم الى القضية التي لها اهمية تتعدى مصالح الاطراف.

وكانت صحيفة نيويورك تايمز قد نشرت اعلاناً يتضمن ما اعتبره المدعي ذما بحقه، حيث جاء في الاعلان حسب ادعائه عبارات كاذبة عن قيام الشرطة باعمال تنتهك حق الطلاب بالتظاهر وضد احد قادة حركة الحقوق المدنية.

واصدر قاضي محكمة الولاية في مونتغمري بولاية الاباما تعليماته لهيئة المحلفين بان العبارات الواردة في الاعلان تتضمن ذما بنفسها، بدون اثبات الضرر الفعلي، وان سوء النية مفترض بمجرد النشر، وان التعويض يحصل اذا ثبت ان المدعى عليهم قاموا بالنشر وان الكلمات المستخدمة في الاعلان تعني المدعي.

ومع ان اسم المدعي سوليفان لم يذكر في الاعلان، الا انه ادعى ان الذم يناله لانه كان مفوضا في مدينة مونتغمري ومن مسؤولياته الاشراف على الشرطة، وان ما جاء في الاعلان يشكل ذما له وطالب بتعويض نصف مليون دولار فحكمت له محكمة المدينة بذلك، ورفعت القضية الى المحكمة العليا في الولايات فثبتت القرار.

وكان الاعلان يتضمن دعوة للتبرع لهيئة الدفاع عن الدكتور مارتن لوثر كينغ الذي تم القاء القنابل على بيته.

ويمنع القانون بولاية الاباما الموظف العام من تحريك قضية ذم ضد الصحافة ما لم يقم اولا كتابة بالطلب من الصحيفة التراجع عن الاتهام وسحبه، الامر الذي فعله المدعي ورفضته الصحيفة، لكن حين وصلها طلب من حاكم الولاية تم نشره.

وقالت المحكمة العليا في ولاية الاباما في تثبيتها للقرار: «حيث ان الكلمات المنشورة اذا كانت من شانها النيل من شخص في سمعته او مهنته او اتهامه بادعاء غير مثبت، او من شانها جلب حقارة العامة له تعتبر تشهيرا بحد ذاتها.

واعادت المحكمة العليا للولاية قولها في قضية اخرى انه «لا توجد مقاييس قانونية للضرر في قضية مثل هذه. كما انها رفضت الاستئناف بقولها بشكل مختصر: «ان التعديل الاول للدستور الاميركي لا يحمي المطبوعات في قضايا التشهير» و«ان التعديل الرابع عشر موجه ضد عمل الولايات وليس اعمال الافراد» (لا يجيز التعديل الرابع عشر لاي ولاية اقرار تشريع يحد من حقوق المواطنين).

وقالت المحكمة العليا في نقضها للقرار الذي تلاه القاضي المشهور «لوام برينان» [illegible] ليس تجاريا، حيث ان [illegible] معلومات، وتعبر عن اراء [illegible] استنتاج اخر قد يؤدي [illegible] المعلومات والافكار من قبل [illegible] انفسهم سهولة الوصول الى وسائل النشر [illegible] يودون ممارسة حقهم في حرية الكلام [illegible] غير صحفيين.

وكررت المحكمة قولاً للقاضي برانديس [illegible] «ان الحوار حول القضايا العامة لا يجب ان يكبح، ويجب ان يكون نشطا ومفتوحا على الرغم مما قد يتضمنه احيانا من شدة وقسوة وسخرية لاذعة وهجوم قاس على الحكومة والموظفين العموميين».

ونقلت المحكمة قولا للرئيس الاميركي الرابع جيمس ماديسون [كان رئيسا للفترة: ١٨٠٩ - ١٨١٧] الذي انتقد فيه قانون التحريض على الفتنة لعام ١٧٩٨ الذي يعاقب فيه بالغرامة خمسة الاف دولار والسجن خمسة سنوات كل شخص يكتب او يطبع او ينشر اي كتابات كاذبة او مبالغ فيها او مسيئة ضد حكومة الولايات المتحدة او ضد الكونغرس، او ضد الرئيس، بنية التشهير، او جلب الاحتقار والازدراء او الكراهية من مواطني الولايات المتحدة».

وبدفاع مشترك بين ماديسون والرئيس الاميركي الثالث توماس جيفرسون تم الغاء قانون التحريض على الفتنة لعدم دستوريته، وفيه ذكر ماديسون ان حق الرقابة هو للشعب على الحكومة وليس الحكومة على الشعب وتم ذلك بقانون ٤ تموز ١٨٤٠.

وفي عام ١٩٧١ حصلت صحيفة نيويورك تايمز المشهورة على نسخة من دراسة سرية اعدتها وزارة الدفاع الاميركية «البنتاغون» عن حرب فيتنام، وبدات تنشر الدراسة وهنا رفعت وزارة العدل قضية امام المحكمة تطلب فيها الامر بمنع النشر، الامر الذي استجابت له المحكمة وحاججت الصحيفة ان الدستور الاميركي يضمن حرية الصحافة التي تعني عدم وجود الرقابة المسبقة وفي ١٩٧١/٦/٣٠ حكمت المحكمة العليا الى جانب الصحيفة وتم نشر الدراسة.

وقالت المحكمة في قرارها انه غير كاف القول بان الامن الوطني سيتضرر من النشر، فالدستور وضع عوائق ثقيلة ضد التدخل في حرية الصحافة.

الحفاظ على سرية المصدر

وفي قضية «صحيفة فيلادلفيا ضد هيبس» اعام ١٩٨٦ نشرت الصحيفة ان هيبس صاحب شركة محلات لديها علاقات مع الجريمة المنظمة ويستعمل هذه العلاقات احياناً للتأثير على اعمال حكومة ولاية بنسلفانيا، فرفع هيبس قضية ذم وتشهير ضد الصحيفة امام محكمة الولاية التي اتبعت قانون الولاية العام والذي يفترض ان سمعة الافراد هي سمعة حسنة، وان عبارات الذم والتشهير يفترض انها كاذبة، طالبة من الصحيفة اثبات الحقيقة التي ادعتها ومن هيبس اثبات خطأ الصحيفة.

واحتمت الصحيفة بقانون السماح لوطني وسائل الاعلام برفض الكشف عن مصدر معلوماتهم في اي اجراءات او تحقيقات او محاكمات او امام اي دائرة حكومية وتم الحكم للمدعي بالتعويض.

وتم رفع القضية امام المحكمة العليا التي قالت ان الدعوى الذي تحصر من ينتقد سلوك الموظف العام [illegible] تقود الى الرقابة المسبقة، وتحت من [illegible] القاعدة، فان اي «نقد لسلوك موظف عام يمكن ان [illegible] عن النقد حتى او كان صحيحا بسبب الشك، [illegible] باستطاعتهم اثباته امام المحكمة او خوفهم من المقدرة على عمل ذلك».

وفي قضية «ساكسبي ضد الواشنطن بوست» لعام ١٩٧٤ فحصت المحكمة العليا ان «قرار الوكالة الفيدرالية للسجون بمنع المقابلات الشخصية بين رجال الصحافة والمحكومين في سجون الدرجة المتوسطة والعليا المحصنة امنياً لا تنتهك حرية الصحافة التي يضمنها التعديل الاول». طالما ان ذلك «لا ينكر حرية الصحافة في الوصول الى مصادر المعلومات المتاحة لعامة الجمهور، لكن تطبيقا لقاعدة عامة تقضي بمنع اي شخص من دخول السجن ما عدا ان يكون الزائر محاميا او رجل دين، او قريب او صديق للمحكوم».

قضايا خسرتها الصحافة

وعلى الرغم من صعوبة كسب قضية تشهير من شخصية عامة ضد الصحافة مقارنة مع الشخصيات العادية التي يجب ان تتمتع بحماية خصوصية، الا ان هناك عدة قضايا ربح فيها موظفون عموميون قضايا تشهير بحقهم وكسبوا تعويضاً بملايين الدولارات، ففي عام ١٩٩١ ربح مدع عام سابق بولاية تكساس اسمه «فكتور فيرل» قضية ضد احدى محطات التلفزيون في دالاس وكسب ٥٨ مليون دولار، وفي قضية اخرى كسب احد قضاة المحكمة العليا في بنسلفانيا ٦ ملايين دولار وفي عام ١٩٩١ كسب رجل اعمال يدعى روبرت كرينكاي، تعويضاً باكثر من مليوني دولار من «وول ستريت جورنال» لنشرها مقالا ادعت فيه كذبا رشوة لمسؤولين اجانب، وذلك على الرغم من نشر الصحيفة تصحيحا لاحقاً.

وفي عام ١٩٧٦ نشرت صحيفة التابلويد Na-tional Enquirer موضوعا صغيرا ذكرت فيه ان الممثلة «كارول بيرنت» شوهدت في حوار ممل مع وزير الخارجية الاسبق هنري كيسنجر في مطعم في واشنطن، فرفعت الممثلة دعوى كسبت فيها ١,٦ مليون دولار تم تخفيضها الى ٢٠٠ الف في محكمة الاستئناف، وقالت «بيرنت» بعد الحكم انها راضية لو اعطوها دولار واحد بعد رسوم الدعوى لانها قضية مبدأ».

ونظرأ للتكلفة العالية للتقاضي في الولايات المتحدة، قد لا يتم متابعة بعض قضايا التشهير ضد الصحافة ولا يتبين الرابح من الخاسر، كما حدث عندما اذاعت محطة CBS تقريراً عما اسمته مبالغات الجنرال الاميركي وليام ويستموريلاند في الانتصارات في حرب فيتنام والتي طالب فيها بتعويض قدره ١٢٠ مليون دولار، لكن بعد عدة اشهر تم التصالح في القضية «في نهاية كنهاية حرب فيتنام نفسها بدون حل».

وهناك قضايا من الصعب، او حتى الاستحالة، اثبات تهم الذم والتشهير فيها، كقضايا الرأي والفكر حيث من الاستحالة ادانة كاتب نشر رأياً وليس حقائق «فتحت التعديل الاول، لا توجد فكرة خاطئة» كما قالت المحكمة العليا عام ١٩٧٤ في قضية تشهير.

وهناك تقديرات ان ٧٥ في المئة من قضايا الذم والتشهير التي يرفعها الاشخاص العاديون يربحونها.

الاعلام العربي .. وتحديات العولمة

ابراهيم خليل

ادت الثورة العلمية التكنولوجية الى ظهور ما يسمى بمجتمع المعلومات متواكبا مع القفزة الكبرى في تكنولوجيا الاتصال، وخاصة في مجال الاقمار الصناعية واستخداماتها الواسعة، مما اسفر عن بروز اشكاليات جديدة وتحديات غير مسبوقة تتعلق بالوعي والقيم الانسانية وانماط السلوك البشري في اطار حضاري شديد التباين، سواء في معدلات او نوعية تطوره بين مجتمعات الشمال التي تمتلك مفاتيح وادوات التقدم العلمي والتكنولوجي ومجتمعات الجنوب التي ما زالت تعاني من تركة المرحلة الاستعمارية السابقة وامتداداتها الراهنة في صورة اشكال جديدة من الهيمنة الاقتصادية والثقافية المفروضة عليها من دول الشمال، وذلك في اطار ما يسمى بعولمة الاقتصاد والثقافة، مما اسفر عن خلق حالة من البلبلة والانقسام الثقافي الحادي يسود اوساط النخب الثقافية في معظم مجتمعات الجنوب.

ولقد ظهرت تيارات فكرية جديدة في سياق التغيرات العلمية والتكنولوجية التي شهدتها دول الشمال، سواء في مجال الاقتصاد او في المجال الاجتماعي والثقافي، وكان لها تاثيرها المباشر في ظهور التفكير النقدي المعاصر في مجالات علم الاجتماع والادب والثقافة والاعلام والاتصال، اذ شهدت العقود الاخيرة ظهور عدة رؤى وتصورات نقدية عن دور الاعلام والاتصال في حياة الافراد والمجتمعات كشفت عن الازمة التي تواجه الرؤى التقليدية التي ارستها المدارس الغربية، وعلى الاخص المدرسة الاميركية منذ الخمسينيات.

ولا شك ان ظهور اشكال جديدة للرؤية والتفكير في مجال الاعلام والاتصال، وعلاقته بالعالم المعاصر، قد اتاح لنا الكشف عن التغيرات العميقة التي طرات على العلاقة بين النخب المثقفة التي تقوم بانتاج المعرفة والثقافة، وبين القوى الاجتماعية التي تستهلكها، كذلك التغيرات الشاملة التي طرات على نظم وادارة تكنولوجيا الاتصال، وعلى الاخص في مجال الاعلام المرئي والمسموع (التلفزيون والاقمار الصناعية) خلال حقبة الثمانينيات في كل من دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة، مضافا اليها انهيار الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية وما تبعها من مناقشات حادة حول كيفية دمقرطة الاعلام في هذه الدول. كل ذلك في مجمله ادى الى احتدام الجدل حول الادوار الجديدة للاعلام الذي لم يعد مراة تعكس ما يدور في المجتمعات المعاصرة بل اصبح يشغل موقعا مركزيا في الاستراتيجيات والسياسات التي تستهدف اعادة بناء المجتمعات المعاصرة سواء في الشمال او الجنوب، وقد يكون ذلك اكثر بروزا في المجتمعات الصناعية المتقدمة حيث يلعب الاعلام دورا رئيسيا في التحول العلمي والتكنولوجي، وحيث يبرز دوره في اعادة توزيع مراكز القوى السياسية والاجتماعية والقوى المضادة داخل هذه المجتمعات في الاسرة والمدرسة والمصنع والمستشفى ومواقع العمل المختلفة سواء على مستوى الاقاليم او مستوى الدولة.

اما الاعلام في الدول النامية فهو يثير اشكالية تتمثل في كونه يلعب دورا مزدوجا. فهو يمكن ان يكون اداة للضبط الاجتماعي واداة للتحرر في الوقت ذاته، كما انه يمكن ان يعبر عن الهيمنة الكونية للغرب ويمكن ان يكون وسيلة لانعاش واحياء الثقافات المحلية في الوقت ذاته.

وفوق ذلك، اصبح الاعلام [illegible]

الثقافة الغربية وتهميش ثقافات الجنوب، وعلى المستوى الاقتصادي بالترويج لعالمية السوق متجاهلا التفاوت الحاد بين المستويات الاقتصادية لدى دول الشمال ودول الجنوب، وعلى المستوى الاتصالي بالترويج لما يسمى بالقرية الاتصالية العالمية متجاهلا عن عمد التفاوت الرهيب بين معدلات التطور الاتصالي بين اجزاء العالم شمالا وجنوبا، سواء تمثل ذلك في تكنولوجيا الاتصال او في مستويات الاشباع الاعلامي. كذلك لم يعد الاعلام يمثل السلطة الرابعة او الخامسة بل اصبح يشغل المجال الشفاف بين الفعل السياسي والثقافي ورد الفعل الجماهيري. ومن هنا، اصبح ينظر اليه باعتباره المعيار الذي يقاس به كفاءة الاداء العام للنظم السياسية القائمة او لقياس مدى صلاحية او فاعلية اي فكرة او مشروع.

فاذا كان التفوق الغربي في مجال تكنولوجيا الاتصال قد ادى الى ما يسمى بعولمة الثقافة والاعلام في اطار ما يسمى (بالقرية العالمية الاتصالية) فان ذلك يعني طمس التمايزات التي تتسم بها مجتمعات الجنوب وفي قلبها العالم العربي بسبب تفوق العامل التكنولوجي، وترجيح اهميته على المضامين الاجتماعية والثقافية التي تنقلها وتروجها تكنولوجيا الاتصال المعاصرة. كذلك فان محاولة التوحيد بين التكنولوجيا والمضامين يلغي الطابع الاجتماعي لهذه التكنولوجيا التي ليست بالطبع محايدة بل هي ثمرة التطور الاجتماعي - الاقتصادي - للمجتمعات الصناعية المتقدمة التي انتجتها.

ولكن، ماذا عن الاعلام العربي المعاصر والتحديات التي يواجهها في عصر العولمة؟

وقد كان لهذه التطورات تاثيرها المباشر على الخطاب العربي السياسي والثقافي والاعلامي، فجاء الخطاب الثقافي مؤكدا لوحدة التراث الثقافي العربي، ومغفلا لجوانب التفرد والاختلاف التي تتفاوت من مجتمع عربي الى آخر. كما جاء الخطاب السياسي مزدوجا مراوغا شكليا. ونظرا للعلاقة الحميمة بين السياسة والاعلام، فقد نحا الخطاب الاعلامي منحى الخطا السياسي واتخذ المسار نفسه في صورة متناقضة، ظاهرها التركيز على قضايا الوحدة العربية والتنمية والديمقراطية وواقعها تكريس الاوضاع القطرية وترسيخ النمط الاستبدادي الاحادي الجانب للحكام.

ومن الجلي ان محاولات العولمة الثقافية والاعلامية في اطار التفوق الساحق لدول الشمال في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد اسفرت عن فقدان الاعلام العربي تميزه وخصوصيته، بمعنى انه اصبح يتم ممارسته وتناوله وتقييمه بمعايير عالمية (غربية في الاساس) ويدرس مناهج غربية مما عطل مسيرته المعرفية.

وتتعدد العوامل الدولية التي تفرض تاثيرها على النظم والسياسات الاعلامية في العالم العربي، وتتراوح ما بين استمرار سيطرة اللغات الاوروبية (الانجليزية والفرنسية) كادوات رئيسة للتعامل في بعض قطاعات الاعلام والتعليم والمعاملات التجارية.

كذلك تعد وكالات الانباء من ابرز العوامل الدولية التي لا تزال تمارس تاثيرها على الاعلام العربي. وقد تزايد الدور الذي تقوم به وكالات الانباء الدولية ذات الطابع العالمي في ظل انشغال وكالات الانباء العربية بالترويج للحكومات العربية والانشغال بمعاركها اليومية ضد المعارضة المحلية وضد الحكومات العربية الاخرى.

اما التحديات الجديدة التي فرضتها مستجدات العصر فهي تتمثل في الاحتكار الغربي لتكنولوجيا الاتصال والدور المتعاظم الذي [illegible]

متعددة الجنسية تقوم بدور متزايد الاهمية في الانشطة الاعلامية والثقافية، وذلك كاحزمة ناقلة يتم من خلالها ترويج القيم الاجتماعية والثقافية من البلدان الاصلية في الشمال الى البلدان الجنوبية، وعلى الاخص العالم العربي. وقد تضاعفت انشطة هذه الشركات في مجال توريد البنية الاساسية للاتصال وتداول الانباء، وبرامج الاذاعة والبرامج الجاهزة للاغراض التعليمية وانتاج الكتب والترجمات ووسائل الايضاح المرئية والحاسبات الالكترونية والافلام السينمائية وبنوك المعلومات والاجهزة والتدريب، واخطر من كل ذلك تصدير البرامج التلفزيونية والمسلسلات التي تعتمد عليها جميع مؤسسات التلفزيون العربية اعتمادا كبيرا. كذلك يبرز الدور الخطير لهذه الشركات متعددة الجنسية من خلال الاعلانات التي تتضمن محتوياتها قيما وانماطا للسلوك الاستهلاكي تهدف في الاساس الى الحاق الضرر بالاقتصاديات الوطنية في العالم العربي والمعروف ان هناك ٥٢ وكالة اعلان دولية، منها ٢٢ وكالة اميركية لها ما يزيد عن ٨٠٠ وكيل في العالم العربي، وتحقق عدة اهداف في وقت واحد تتمثل في ترويج بضاعتها ونقل القيم الثقافية الاجنبية والتاثير على حرية الراي في وسائل الاعلام العربية.

وقد ادت هذه العوامل في ظل استمرار النظام الاعلامي العالمي الراهن الذي يتسم بالخلل واوجه التفاوت التي تتمثل في الانسياب غير المتوازن للمعلومات مع رسوخ الاتجاه الراسي الاحادي للاعلام الدولي من اعلى الى اسفل ومن المراكز الى الاطراف ومن الحكومات الى الافراد ومن الثقافة المسيطرة الى الدول الافقر في الجنوب. الى بروز مجموعة من التحديات يمكن رصدها على النحو التالي:

١- التحديات المهنية وتتمثل في:

(ا) تدني الاداء المهني للاعلام العربي بصفة عامة حيث يركز على الاخبار الرسمية والمعالجات الجزئية للاحداث من خلال خطاب صحفي - اعلامي تقليدي عاطفي ايديولوجي لا يصلح في عصر المعلومات.

(ب) ازمة الاعلاميين العرب الذين يتعرضون لشتى انواع الضغوط والرقابة والتصفية الجسدية والادبية، فضلا عن تخلف وغياب برامج التاصيل والتدريب واضطراب علاقاتهم بمصادر المعلومات، بسبب عدم توفر ضمانات ممارسة المهنة (التشريعات والقوانين - مواثيق الشرف).

(ج) ازمة المصداقية بسبب سيطرة الحكومات العربية على الصحافة.

(د) ضعف الاعلام الذي يعبر عن مؤسسات المجتمع المدني.

٢- التحديات التكنولوجية:

ولعل من ابرز التحديات التي تواجه الاعلام العربي في عصر العولمة ظهور «الانترنت» كمصدر عالمي للمعلومات، ويطرح العديد من التحديات التكنولوجية والمهنية والثقافية، لعل ابرزها:

ا. حاجة الدول العربية لتطوير شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية.

ب. تكريس الخلل الاعلامي والمعلوماتي بين من يملكون هذه التكنولوجيا المتقدمة والمحرومين منها، خصوصا في ظل ارتفاع اسعار الاشتراك في الانترنت بالنسبة لبعض الدول العربية الفقيرة.

ج. تواجه الصحافة العربية ما يسمى بالصحافة الالكترونية التي تختلف من الصحافة التقليدية ذات الاتجاه الراسي من القائم بالاتصال الى الجمهور، بينما تعتمد الصحافة الالكترونية على الاتجاه الافقي (من الجمهور الى الجمهور).

د. عدم التوازن وعدم الموضوعية في عرض منتجات الحضارة العربية اسوة بالحضارة الغربية.

هذا، ولا يمكن اغفال الجوانب الايجابية لظهور الانترنت، فقد سهلت للصحفيين الحصول على كم هائل من المعلومات، كما اتاحت الفرصة للصحفيين العرب للحوار حول الهموم المشتركة، ويسرت لهم الوصول الى الجمهور مباشرة دون رقابة الحكومات، وان كان ذلك قد تحقق بصورة محدودة على المستوى العربي.

ورغم ان بعض الدول العربية تستخدم اجزاء من منظومة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات المتقدمة مثل انظمة النشر المكتبي والاقمار الصناعية وطباعة الاوفست مثل السعودية ومصر وليبيا والجزائر والامارات، لكن يعتمد العالم في مجمله على نقل التكنولوجيا الاتصالية الجاهزة. وتواجه محاولات توطين هذه التكنولوجيا صعوبات عديدة

تشير معظم الدراسات الى ان عمليات نقل التكنولوجيا الاتصالية لم يستفد منها سوى رجال البنوك الاجانب والعرب والنخب السياسية والاعلامية والتكنوقراطية، كما شكلت هذه التكنولوجيا عبئا اداريا ومهنيا ولم تسهم في حل المشكلات المهنية العديدة التي تواجه الاعلام العربي

٣- التحديات الثقافية:

هناك ٥ ثقافات تتصارع على الساحة العربية، وهي الثقافة العربية والاوروبية والاميركية والاشتراكية وثقافة التطبيع. وتخوض الثقافة العربية معركة بالغة الحدة متعددة الجبهات باعتبارها ثقافة حضارية مارست الابداع ولعبت دورا بارزا في اثراء الحلقة الوسيطة بين الحضارات القديمة والحضارة الاوروبية الاميركية الحديثة. ويجد الاختراق الثقافي مساندة من النخب السياسية العربية التي تلتقي مع ركائز الغزو الخارجي، مما افقد الثقافة العربية موقعها المميز بين الثقافات العالمية، كما اجهض الغزو الاستعماري امكانية قيام المشروع الثقافي العربي المستقل وشجع على استمرارية السلطة القديمة وزعماء القبائل والمشيخات ومهد الطريق للمشروع الصهيوني. وتحول الاشباع الثقافي الى بنى اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وثيقة الارتباط بدول المركز في الشمال.

وتبرز المخاطر الثقافية التي تهدد المنظومة العربية التراثية والمعاصرة من خلال البرامج الوافدة خصوصا في ظل عدم الالتزام بالمواثيق الدولية التي تنص على احترام الطابع المميز للثقافات (اعلان اليونسكو عام ١٩٧٨ وقرار الجمعية العامة ١٩٨٢ الذي ينظم قواعد استخدام الاقمار الصناعية في البث التلفزيوني المباشر).

واهم اشكالية تثيرها قضية الاقمار الصناعية تتمثل في كيفية التوفيق بين الحقوق الاتصالية للافراد والجماعات والحفاظ على الهوية الثقافية خصوصا في ظل الانتهاك المتواصل من جانب الدول الكبرى للمواثيق الدولية في هذا الصدد.

ولقد رسخت الايديولوجية الغربية مفهوم التفوق الثقافي الاوروبي ثم الاميركي، مما اعاق ظهور ونمو المشروع الثقافي العربي المستقل وظهرت بدلا منه صورة ممسوخة كاريكاتيرية قامت على محاكاة وتقليد النخبة الثقافية العربية للثقافة الاوروبية ثم خضوعها في مرحلة التفوق الاميركي للثقافة الاستهلاكية وانبهارها بالتكنولوجيا المتقدمة في مجال المعلومات والاتصال مقابل تحويل التراث الوطني الى مادة للدعاية والاعلان.

كاتب وباحث [illegible]

تعديل قانون المطبوعات الامكانية والواقع

الصحافة نامت على أمل تصريحات المجالي وافاقت على خيبة توضيحاته

التصريحات التي ادلى بها رئيس مجلس النواب المهندس عبدالهادي المجالي اثناء استقباله الاسرة الصحفية بداية الشهر الحالي واعتبر فيها «قانون المطبوعات ليس قرآن» احيت آمال الاوساط الصحفية والاعلامية بان تشهد الدورة الحالية للمجلس اعادة مناقشة القانون بقصد تعديله بما يحقق طموحات الصحافة، الا ان هذه الامال ما لبثت ان خبت في اليوم التالي عندما اوضح المجالي موقفه في تصريح بثته وكالة الانباء «بترا» قال فيه «لا اعتقد ان لدينا في مجلس النواب حتى الان قناعات لتوجه كهذا - تعديل القانون - خاصة وان هذا القانون نوقش بصورة موسعة في مجلس النواب وتم اقراره بعد ادخال تعديلات عليه». وعاد المجالي ليؤكد على موقفه في تصريحات للجوردان تايمز (١٢/٩).

الاوساط الصحفية والاعلامية التي رأت في اقرار قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٨ نكسة لحرياتها وانتقاصاً شديداً من مكتسباتها وحقوقها. وشهدت ولا تزال تحركات واسعة بهدف الضغط على الحكومة واقناع مجلس الامة باعادة النظر في القانون والعودة عنه اوعلى الاقل تعديله للتخفف من قيوده. تصرفت مع تصريحات المجالي جرياً على المثل الشائع «الغريق يتعلق بقشة» فاعتبرت تصريحاته بمثابة توجه نيابي جاد لتعديل القانون. ربما زاد من حدة توقعات وامال الاوساط الصحفية الاعتقاد السائد هنا من ان رئيس النواب الحالي وصل الى منصبه رغما عن رغبة الحكومة، وبأن الرجل جاد في تفعيل دور المجلس ووقف تغول التنفيذية عليه وهو اعتقاد رسخته على كل مال تصريحات الرجل الاخرى عن دور المجلس وعن الطلب من الحكومة الرد على استفسارات النواب خلال ثمانية ايام وغيرها.

الصحافة وايضا على طريقة المثل «يا فرحة ما تمت» حمّلت توضيحات المجالي اكثر مما تحتمل فاعتبرتها تراجعاً عن موقفه واغلاقا لباب النقاش في تعديل القانون وحاجز صد لأي اقتراح يصب في الاتجاه. وقد تكون الصحافة على صواب في كلا الحالتين فالمجالي ليس اي نائب فمنصب رئيس المجلس وإن كان اعطى الرجل وزنا وثقلا اضافيان لم يكونا ينقصاه ابدا. وهو قادر بهذا اضافة الى كتلته من الدفع اما باتجاه التعديل او الاجهاض ومع ذلك فالكلمة الفصل ليست منوطة به. فالدستور يعطي الحق لما لا يقل عن عشرة نواب التقدم باقتراح لتعديل اي قانون ويصبح نافذا اذا وافق عليه نصف الحاضرين لجلسة المناقشة، بالاضافة الى صوت ترجيحي.

ويبدو ان هذا ما يحاول ان يفعله عددا من النواب وان كان على خجل، وهو ما عكسته تصريحات النائب الاول لرئيس المجلس النائب بسام حدادين لصحيفة «الدستور» (١٢/٩) حيث قال «ان هناك عددا من اعضاء المجلس لديهم ملاحظات على القانون الا ان هذه الملاحظات لم تتم ترجمتها حتى هذه اللحظة الى ارادة تشريعية سياسية».

«الدستور» ادرجت تصريحات حدادين، الذي اشيع انه يقف خلف التحركات النيابية لتعديل القانون، في تقرير لها تحت عنوان «احباط مبكر لتوجهات بعض النواب في اقتراح تعديل قانون المطبوعات»، خلصت في نهاية تقريرها الى نتيجة قطعية مفادها ان قلة قليلة في المجلس مع التعديل، وان الاغلبية لن تنقلب على القانون الذي صنعته في وقت سابق من العام الجاري.

اغلب الصحف الصادرة خلال الاسبوع الثاني من الشهر الجاري ابرزت تصريحات المجالي الاولى وكان الامر واقع غدا، وتعاملت مع توضيحاته وكان امر التعديل لن يحدث أبداً . فهل اساءت الصحافة تفسير تصريحاته؟ وهل اساءت تفسير اشارات بعض النواب اتجاه التعديل؟ وهل اوحت لها تصريحات وتصرفات الحكومة الجديدة اتجاه الصحافة بان امال التعديل واردة وليست صنع خيال؟ ربما ولكن ليس الى حد الافراط في التفاؤل فالراسخ في الذهن ان الظروف التي استدعت تعديل قانون المطبوعات والنشر رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣ لا زالت قائمة فعلا ولا تستدعي تعديل قانون المطبوعات والنشر رقم (٨) لسنة ١٩٩٨ وبين الرغبة والممكن، والامكانية والواقع لا زال امام الصحافة شوطاً لتقطعه ومرحلة سياسية انتقالية يجب ان تنتهي قبل ان نحظى بقانون عصري



الاعلاميون العرب واستسهال اللغة السائدة

لماذا يخشى الصحفيون والكتاب العرب الحديث عن وهم (معاداة السامية)؟!

علي سعادة *

خلدون غرايبة

يتاثر الاعلاميون والكتاب العرب بما يقراونه اكثر من غيرهم من القراء العاديين وتحديدا ما يتعلق بالمفاهيم والمصطلحات السياسية سواء كانت قديمة ام مستحدثة، فيستخدمونها في مواقع لا تصلح لها وقد تعطي معنى مغايرا لما يريده الكاتب، او قد يفهمه القارىء على عكس ما يهدف اليه الكاتب، مثل مصطلحات: العولمة والحداثة والعلمانية والتطرف والارهاب والتزمت والخصخصة والديمقراطية والاصولية، وما الى ذلك من مصطلحات وتعبيرات شاعت في الصحافة العربية في السنوات الاخيرة.

ويعود هذا التاثر بمجمله الى قلة اعتماد الكاتب والصحفي العربي على المعلومات من مصادرها المختلفة واستسهال اللغة السائدة فيعتمد في كتابته، سواء كان مقالا او دراسة او خبرا، على اللغة الانشائية وما يجده في الصحف من مفاهيم مختصرة، او ما يسمعه في الندوات والحوارات والاخبار، او الترجمة الحرفية للتعبير الانجليزي او الغربي، والذي يعني في الذهنية الغربية غير ما هو عليه في الذهنية والعقلية العربية.

ويبدو الغرب، احيانا انتقائيا فيما يتعلق بمفاهيمه السياسية، واحيانا اخرى قاصرا عن فهم ما يعنيه المصطلح وهو تصور متعمد في بعض جوانبه خاصة ما يتعلق بالعرب، ولناخذ مفهوم (معاداة السامية) الذي سنتحدث عنه هنا، فهو وفقا للمفهوم الغربي محصور (باليهود) دون سواهم من الشعوب السامية الاخرى، وهنا يقع الاعلاميون العرب في نفس المطب اذ يحصرونه في نفس الفئة ويستثنون انفسهم دون ان يشعروا فيبتعدون عن الخوض فيه خشية اتهامهم (بمعاداة السامية).

ووفقا لمعظم المؤرخين فان تسمية (السامية) تطلق على الشعوب التي زعم انها انحدرت من سام بن نوح عليه السلام، وكان اول من اطلقها بهذا المعنى العالم النمساوي (شلوتزر) عام ١٧٨١ فشاع استعمالها منذ ذلك الحين واصبحت عند الباحثين وصفا لهذه المجموعة من الشعوب، وسرت الى المؤرخين العرب والباحثين بطرق الاقتباس والتقليد.

وقد اتسع المصطلح وفاض حتى شمل الشعوب الاتية: العرب، الاكاديين، الاشوريين، الكنعانيين، وهم (الادموريون والمؤابيون والادميون والعمونيين، والفنيقيون والقبائل الارامية المختلفة وفيها (العبرانيون : اليهود) اضافة الى جزء من سكان اثيوبيا، وهذه الشعوب جميعا يشملها مصطلح (الساميون) خاصة وان لغاتها قاطبة انحدرت من اصل واحد هو اللغة السامية.

وقد ذهب المعنيون بلغات الشرق الادنى الى ان هناك وجه شبه ظاهر بين لغات هذه الشعوب، فهي تؤلف وحدة مشتركة كانت تجمع شمل هذه الاقوام، فاطلق على الجنس المنبثق عن هذه الوحدة (الجنس السامي) وعلى اللغات التي تكلمت وتتكلم بها هذه الشعوب (اللغات السامية).

ومما يميز اللغات السامية هو كونها مؤلفة من اصول ثلاثية الاحرف ثابتة وتمتاز بحصول معظم الاشتقاقات بتغيير الحركات، وعلى هذه الحركات يتوقف نوع الدلالة، ويعتمد بعض العلماء على اصل اللغات في تعيين صلات الاقوام بعضهم ببعض، واتجه الراي الحديث الى البحث في هؤلاء الاقوام من الناحية اللغوية لا من الناحية العرقية او الجنسية او القبلية، ومن الواضح ان تسمية (سامية) لا تستند الا على الرواية التوراتية والاصطلاح الشائع.

وباعتماد اللغة للدلالة على الشعوب فان العرب جميعا يتحدثون اللغة ذاتها دون ان يشوبها ما يعكر صفوها على مر السنين على عكس بعض اليهود الذين يتحدث معظمهم بلغات ليست سامية وينحدر عدد كبير منهم من اصول عرقية غير سامية.

وثمة علماء يرون بان هناك تشابها في الصفات الجسمانية وفي مظاهر الحضارة، وثمة نظرية تقول ان جزيرة العرب هي الموطن الاصلي للساميين ومنها تمت هجرات متتالية الى بلاد ما وراء النهرين ومنطقة شرقي البحر المتوسط ووادي النيل ونتج عن هذه الهجرات الزمنية خليط متباين من القبائل التي كلما انتقلت من مكان الى اخر اتصلت وامتزجت باسلاف الساميين وغير الساميين.

بمعنى ان المفهوم التوراتي للسامية لم يعد موجودا اصلا، فالذين يدينون باليهودية، في معظمهم طبعا، ليسوا من اصول سامية نقية كما قلنا سابقا وفقا لمفهوم العرق والجنس، في حين ان العرب، في معظمهم ايضا، ما يزالون يحتفظون بسمات الشعب السامي، فعلم الانساب والاصول هو علم شعبي عربي وتراثي، ويستطيع اي عربي ان يسمي لك اسماء اجداده لعشرات السنين، والجميع يعرفون اصول وفروع بعضهم البعض.

اما (السامية) في الاصطلاح السياسي فيقصد بها الحركة الاوروبية الموجهة نحو اليهود باعتبار ان اليهود هم ممثلو الساميين الذين يعيشون حياة مستقرة بين الشعوب البيضاء (القوقازيين او الاريين) وهي حركة بدات دينية ثم تحولت الى حركة سياسية، وفي كلتا صورتيها كان منشؤها مناهضة اليهود، ومن المحقق ان اليهود انفسهم هم الذين روجوا لهذا الاصطلاح وتستروا خلفه في المجتمع المسيحي الاوروبي، وقد برزت هذه الحركة بصفة خاصة منذ منتصف القرن التاسع عشر في روسيا القيصرية. لقد كانت العوامل الدينية والسياسية مجتمعة هي التي ادت الى (حركة مناهضة السامية) بين الدول الاوروبية لارتباط الاولى بالثانية، وقد تحول الخلاف اليهودي المسيحي الى صراع اشعل ناره فيما بعد اكتشاف الوثيقة التي عرفت باسم (بروتوكولات حكماء صهيون) وهي ترسم صورة مفصلة لكيفية سيادة الصهيونية على العالم باساليبها الخاصة في تقويض المجتمع الدولي المسيحي.

وما بين محاولة التشكيك في حقيقة هذه الوثيقة ومدى صحتها فان قائمة من الاتهامات وجهت الى الجماعات اليهودية في اوروبا منذ اواخر القرن التاسع عشر الى نشوب الحرب العالمية الثانية اكدت هذه الاتهامات صحة ما جاء في الوثيقة.

ومجمل الاتهامات التي ادت الى الحرب الاوروبية ضد الجماعات اليهودية تلخص في ان اليهود كانوا الطرف الرئيس والمستفيد من معظم الحروب الاوروبية او الحروب التي اشترك فيها الاوروبيون ويشمل ذلك الحربين العالميتين الاولى والثانية وحرب جنوب افريقيا وحرب الافيون في الصين، وكذلك في اشاعة روح العالمية ممثلة في الماسونية وغيرها من الهيئات التي تسعى للقضاء على القوميات واشاعة روح اللادينية والاحتكار والربا والسيطرة على الاقتصاد وتشجيع الجاسوسية والسيطرة على وسائل الاعلام كالصحافة والنشر والسينما واستخدامها وسيلة لابتزاز وارهاب المعادين لليهود او الذين لا يسيرون ضمن المصالح الصهيونية في اوروبا واميركا.

وقد بلغت موجة مناهضة اليهودية (باسم السامية) قمتها منذ ان تولى الحزب الاشتراكي الوطني النازي) الحكم في المانيا عام ١٩٣٣، اذ كان يعتبر هذا الحزب اليهود الالمان سبب نكبة المانيا في الحرب العالمية الاولى بتآمرهم مع اليهود في دول الحلفاء، وسببا في تدهور الاقتصاد الالماني وانهيار الروح الالمانية (الاصيلة) خلال فترة ما بين الحربين، ولهذه الاسباب اصدرت الحكومة النازية في عام ١٩٣٤، عدة تشريعات للتحرر من السيطرة اليهودية اشهرها ما عرف باسم قوانين (نورمبرج) التي منعت اليهود من ممارسة مهن معينة وتولي مناصب معينة ثم امتدت هذه الحركة الى غيرها من الدول الاوروبية ومنها: رومانيا بزعامة انطونيكو وجوجا الذي كان مناهضا لليهود في رومانيا وتعاون مع (الحرس الحديدي الروماني) على بث مبادىء النازية، ثم امتدت الحركة الى المجر وايطاليا.

وبعد هزيمة دول المحور في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ اعتبرت مناهضة اليهودية او (السامية) جريمة من جرائم الحرب وحكم على اساسها بالاعدام على عدد من زعماء الدول الاربع التي اشارنا اليها اعلاه.

ولا تزال القوانين الغربية تعاقب من يشكك في اليهود وحدوث المحرقة (الهولوكوست) على يد النازيين بالسجن والغرامة تحت بند معاداة (السامية)، حتى ان بلدا ديمقراطيا مثل فرنسا لم تستطع ان تحتمل كتاب روجيه غارودي الاساطير المؤسسة للصهيونية، وراي الاب برنارد الذي شكك في حقيقة الهولوكوست والارقام التي تشاع حوله ووهم الوعد الالهي وما الى ذلك من قضايا تتعلق باليهود.

وهكذا نصل الى ما يخصنا نحن العرب وهو الى اي مدى نستطيع استثمار القوانين الاوروبية والغربية في الدفاع عن حقوقنا خاصة ما يتعلق بقانون (معاداة السامية) فاذا استطاع مؤرخونا ورجال القانون لدينا اثبات ان ثمة معاداة وكراهية للعرب في الوقت الذي نسعى فيه الى تعريف اشمل وادق لمفهوم (السامية) فانه بامكاننا تصور حجم المكاسب التي سنجني ثمارها عبر استثمار مثل هذه القوانين وغيرها.

ان الفهم الحرفي والاستسهال وعدم توفر المعلومات يقودنا بالضرورة الى تعميم المصطلحات واستخدامها على نحو خاطىء يمسنا بشكل طفيف ولكنه يغرق قراءنا في بحيرة من الشكوك والضياع!!

* كاتب وباحث

تكنـــولوجيا المعلومـــــات

الذين يكتفون بمراقبة عصر المعلومـــات هم الخاســـرون

هانز دورفيل

زادت قدرة التكنولوجيا على لعب دور في تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وقد ساعدت الاستثمارات الكبيرة في قطاع الاتصالات على ربط الدول النامية، او حتى فقط عواصم هذه الدول في معظم الحالات، الى شبكة الانترنت العالمية، وحتى الآن تتجاوز روابط الانترنت المناطق الريفية في الدول النامية حيث ينتشر الفقر بين سكانها بشكل كبير. وقد اصبحت نوعية البنية التحتية لقطاع الاتصالات وإمكانية الاتصال مع العالم عاملاً تنافسياً مهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات غير قطاع الاتصالات. وكما قالت مجلة "الايكونوميست": سيكون الخاسرون اولئك الذين اكتفوا بالمراقبة.

وسيشكل تسخير ونشر قدرات تكنولوجيا الاتصال الحديثة في الدول النامية تحدياً رهيباً. فالبنية التحتية لقطاع الاتصالات تشكل العمود الفقري لمعظم استخدامات الوسائط المتعددة، وعلى وجه الخصوص تلك المرتبطة بالانترنت، لذا فإن توسيع البنية التحتية للاتصالات والربط مع شبكات دولية يعتمد عليها يجب ان يعطى الاولوية القصوى. وما لم يتم هذا التوسع فسيكون الاتصال مع شبكة الانترنت مقصوراً على نخبة مثقفة تعيش في المناطق الحضرية من الدول النامية، متجاوزة المناطق الريفية والدول الاكثر فقراً. وفي معظم الدول، تعتبر شبكات الاتصالات ضعيفة، خصوصاً في افريقيا وفي المناطق الريفية وحيث لا يوجد اي مؤشر بان الوضع سيتحسن بصورة جذرية في السنوات الخمس القادمة، ولهذا دلالات خطيرة ويقوي فكرة شبح فقر المعلومات.

فمن الضروري استكشاف امكانية استخدام تكنولوجيا معلومات الوسائط المتعددة في إيصال ونشر البرامج الداعمة للتنمية البشرية المستدامة. خصوصاً في المناطق الريفية، سواء من خلال طرق التعلم عن بعد الهادفة إلى تعليم الشرائح الامية من المجتمع، او من خلال المعالجة الطبية عن بعد بتقديم الخدمات إلى المناطق الريفية التي تعاني من قلة الخدمات او لتحسين الخدمات الصحية ونشر الممارسات المستدامة في إدارة الموارد الطبيعية (كما في الزراعة والتشجير والمياه) ودعم الجهود الهادفة إلى حل الازمات ومنعها وإدارة الامور الانسانية في الحالات الطارئة والكوارث الطبيعية أو من خلال الربط مع شبكات المصادر محلياً وعالمياً.

واحدى التطبيقات الواعدة للانترنت هي التعليم والتعلم التفاعلي عن بعد. فقد دعت القمة الاجتماعية المنعقدة سنة ١٩٩٥ إلى تقوية انظمة التعليم على كل المستويات والوسائل الاخرى المطلوبة لاكتساب المهارات والمعرفة وضمان توفير فرص التعليم الاساسي عالمياً وفي نفس الوقت اعتبرت القمة إزالة الحواجز الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقف في طريق ممارسة الحق في التعلم شرطاً من شروط وجود نظام سياسي واقتصادي مفتوحا يتطلب قدرة الجميع على الحصول على المعرفة والتعليم والمعلومات (الفقرة ١٦ (ج) من خطة العمل). وبالتحديد فقد دعت القمة إلى تقوية التنظيم على كل المستويات وضمان حصول جميع الفقراء على فرص التعليم وخصوصاً التعليم الاساسي.

وبشكل متزايد تصبح طرق التعلم والتعليم التقليدي وترتيباتها غير قادرة على تلبية الطلب المتزايد على التعليم بسبب الامية المنتشرة وندرة المعلمين المؤهلين وتناقص الموارد المالية العامة المخصصة لقطاع التعليم والتنامي في قبول فكرة التعلم مدى الحياة في عالم يقوده التغيير السريع. وعلى كل مستويات العملية التعليمية وعلى وجه الخصوص المستوى الابتدائي يمكن أن يصبح التعلم عن بعد – عن طريق الراديو والتلفزيون والفيديو والاقراص المدمجة والانترنت – مكملاً لعملية التعليم والتدريب التقليدية، حيث ان بإمكان هذه الوسائل أن تصل إلى البلدان والمناطق المعزولة والتي غالباً ما تكون الافقر. وحيث يمكن أن يكون امتلاك جهاز التلفاز بعيد المنال يجب الاعتماد على الراديو وعلى تطوير وسائل الاعلام المحلية، وخصوصاً محطة الاذاعة المحلية.

> **على كل مستويات العملية التعليمية وعلى وجه الخصوص المستوى الابتدائي يمكن أن يصبح التعلم عن بعد عن طريق الراديو والتلفزيون والفيديو والأقراص المدمجة والانترنت مكملاً لعمليات التعليم والتدريب التقليدية في المناطق المعزولة وحيث يجب الاعتماد على الراديو**

لذا فان جدول الاعمال لحملة شرسة لتحقيق وثبة في المناحي التقنية والبرمجية والنظمية اصبحت محدودة وهي تتمثل في تطوير برامج كمبيوتر وفيديو جديدة باستخدام الشاشات التي تعمل عن طريق اللمس وتكنولوجيا الوسائط المتعددة لإفادة ملايين الاميين وتطوير قدرات الدول على انتاج وتعديل البرامج التعليمية والادارية لمناسبة ظروفها وانتاج معدات رخيصة بكميات كبيرة وبوسائل مبتكرة لدعم التعليم عن بعد على مستويات واسعة.

والمجال الآخر هو المعالجة الطبية عن بعد، ويوفر هذا المجال فرصاً لممارسة المهنة والتعلم عن طريق استخدام الشبكات الرقمية واللاسلكية والفضائية وغيرها. فهي تعني استخدام تكنولوجيا الاتصالات والطب لتوفير اتصال تفاعلي مرئي ومسموع مع الاطباء الموجودين في مناطق بعيدة لتسهيل تبادل المعلومات الطبية لاهداف بحثية وتعليمية. فالتشخيص والتحليل الطبي البعيد يعوض نقص الاخصائيين وتقديم النصح للاطباء.

ويمكن العمل بعدة وسائل لتحسين طرق تقديم الخدمات الصحية للمناطق الريفية من خلال طرق الكترونية، فيجب بذل الجهود لتوفير اجهزة كمبيوتر على مستوى القرية لتطوير دور العاملين في الخدمات الصحية، ويمكن البدء بمشاريع ريادية بالتعاون مع مراكز الخدمات الاجتماعية لتقديم خدمات طبية إلى المناطق الريفية التي تعاني من نقص هذه الخدمات. ويمكن للاطباء أن "يزوروا" المرضى في المواقع البعيدة مساهمين بذلك في دعم البرامج الصحية الوقائية.

ويمكن للانترنت أن تساعد في عمليات تدريب الاقسام الطبية المساندة عن طريق تقديم المعلومات والمنشورات وتقديم المشورات عن بعد وبث التقارير الطبية ونتائج الفحوصات. وحيث أن المعرفة الطبية تتضاعف كل ثلاث سنوات وأن الطبيب يمضي خمس سنوات لتعلم المهنة، فان توفر الانترنت سيسمح للاطباء بقضاء وقت اطول مع المرضى، ومن شأن كل هذا أن يساعد بشكل كبير في تطوير نوعية وانتشار الخدمات الطبية.

ورغم وجود الانترنت فان الراديو والتلفزيون والاقراص المدمجة، ستستمر في لعب دور ثمين في تقديم المعلومات الضرورية جداً إلى جميع أصناف النشاطات الصحية، بما فيها الجهود المبذولة لمنع انتشار مرض الايدز.

وهناك فرص لتقديم الخدمات المصرفية عن بعد. فبامكان التكنولوجيا أن ترسل معلومات إلى اي مكان يحتاج هذه المعلومات وأن تساعد البنوك في التغلب على عدم قدرة النظم المصرفية في التكيف مع احتياجات الفقراء والاتصال مع الاميين والتغلب على مشكلة النفقات الباهظة التي يتطلبها الوصول إلى وإقراض الفقراء على مستوى القرية حيث يقترض الجميع مبالغ بسيطة، فهذه التكنولوجيا صممت لسوق يتميز بوجود سكان فقراء وعلى الغالب اميين ووجود معدل عال للجريمة وعمليات الاحتيال.

اما بالنسبة لحماية وإدارة البيئة فهناك مجالات كثيرة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات

الإفادة من شبكات الاتصال الحديثة مرهونة بنظام سياسي واقتصادي مفتوح

الخطوط الهـــاتفيـــة في الدول الأقل نمواً تمثل واحــد بالمئـة من عـــددها في أمـــيركـــا

حيث من الممكن ان تستخدم في حماية الغابات او في تنظيم قطع الاشجار وإدارة طرق التخلص من النفايات ودعم العمليات الزراعية وإدارة موارد المياه والري واستغلال المصادر الطبيعية (حيث تكنولوجيا الاتصالات والاستشعار عن بعد يمكن أن تعطي معلومات جيولوجية ادق).

والاتصالات ليست مجرد وسيلة لنشر المعرفة والمعلومات والقيم بل هي ايضاً عنصر اساسي في المجتمعات الديمقراطية، فخاصيتها اللحظية سيكون لها اثر في عملية صنع القرار على المستويات السياسية والاقتصادية والتجارية، وبالتاكيد سوف يكون لها تاثير على الأنظمة الديمقراطية (او حتى الاوتوقراطية) وقواعد الحكم ودرجة تجاوبها وشفافيتها ومصداقيتها ودرجة مشاركة الناس في عملية صنع القرار.

ويجب أن يكون أحد المهام الرئيسة هو تشجيع الابتكار من حيث الخيارات التكنولوجية وطرق فهمها ومحتوياتها. وحتى الآن فان ثورة المعلومات تقودها احتياجات الدول الصناعية وقطاع الاعمال فيها. ولخدمة التنمية يجب على الابتكارات التكنولوجية أن تلبي طلب السوق، اي أن تلبي احتياجات واهداف التنمية، مثل ان تربط تكنولوجيا المعلومات بتكنولوجيا الطاقة الشمسية وتطوير برامج كمبيوتر تعمل عن طريق لمس الشاشة للاميين وإلى ما غير ذلك.

أما في ما يختص في الكمبيوتر وبرامجه فيجب حفز الصناعة على تلبية الاحتياجات التالية:

– إعادة استخدام الأجهزة والبرامج المستعملة بعد معالجتها وتعديلها حيث ان هذا يمكن أن يؤدي إلى توفير اجهزة كمبيوتر شخصية بجزء بسيط من ثمن الأجهزة الجديدة وبدون أن يكون هناك تاثير كبير على قدرة هذه الأجهزة، وهذا التخفيض في سعر الأجهزة سيسمح بانتشار اكبر للأجهزة في الدول المشتركة في ثورة المعلومات والاتصالات.

– التفاوض مع الشركات المنتجة للبرمجيات للحصول على اسعار افضل لرخص استعمال برامجها.

– تطوير الأجهزة (الراديو والكمبيوتر الشخصي والأقراص المدمجة وغيرها) التي يمكن أن تستخدم دون الحاجة إلى كهرباء، اي عن طريق استخدام الطاقة الشمسية وغيرها، فبإمكان الالواح الشمسية أو البطاريات الشمسية توليد الاثنى عشر فولتاً اللازمة لتشغيل الكمبيوتر الشخصي او العشرين فولتاً اللازمة لتشغيل الطابعة.

– دراسة قدرات الكمبيوترات الشبكية الرخيصة نسبياً.

– تطوير كمبيوترات تعمل عن طريق لمس الشاشة لاستخدامها من قبل الأميين.

وكما في حقول كثيرة أخرى فإن نقص التمويل والاستثمارات يعترض طريق تحديث شبكات الاتصالات وإدخال تكنولوجيا الوسائط المتعددة الواعدة إلى الدول النامية. لذا فان هناك حاجة لإيجاد اشكال واليات للحصول على تمويل إضافي وجديد حيث أن الاحتياجات المالية هذه ستتنافس مع متطلبات الموارد العالمية الهائلة الأخرى.

وقد يتساءل المرء إذا ما كانت هذه العملية ستؤدي إلى نقص عالمي في المصادر التمويلية. وللحاق بالركب العالمي فان على الدول النامية أن تهدف إلى تحقيق معدل نمو في شبكاتها يساوي ضعفي او ثلاثة اضعاف المعدل العالمي المقدر بخمسة بالمئة سنوياً. ومن اجل جذب الاستثمارات الجديدة الضرورية لتحديث بنية قطاع الاتصالات يجب على معظم الدول أن تنفذ كخطوة أولى إصلاحات سياسية وهيكلية في قطاع الاتصالات والذي هو على الدوام يقع تحت سيطرة شركات محتكرة مملوكة ومدارة من قبل الحكومات. وغالباً ما تكون هذه الشركات هي المستفيدة من مساعدات التنمية على الرغم من أن هذه المساعدات غير كافية. ومن العوائق التي تقف في طريق تطوير خدمات الاتصالات عدم وجود أسواق حرة وعدم الحفاظ على بنيات الحماية بالاضافة إلى النظام السائد للتسعير وجباية الرسوم. وبينما يعتمد قطاع الاتصالات على نظام الكلفة الثابتة فان المستهلك يدفع الفاتورة بناء على نظام الدقائق المتغيرة الذي لا علاقة له بالكلفة الحقيقية، وضمن مثل هذا النظام فان الرسوم العالية للمكالمات الدولية والبعيدة تستخدم لدعم وتخفيض كلفة المكالمات المحلية.

وقد يكون احد الحلول العالمية هو بدء مشاورات مع الحكومات والمؤسسات لدراسة جدوى وإمكانية تأسيس مجموعة تشبه في عملها المجموعة الاستشارية العالمية للبحوث الزراعية هدفها تطوير ثورة المعلومات والاتصالات وجمع الأموال المطلوبة لهذا الهدف. حيث يجب عمل الكثير للتغلب على مخاطر وتاثيرات فقر المعلومات.

* يقدر بأن نصف سكان الكرة الارضية [illegible] لم يقوموا بإجراء مكالمة تليفونية واحدة قط. وهناك في مانهاتن في نيويورك خطوط تليفون أكثر من تلك الموجودة في شبه الصحراء الافريقية كاملة.

> **بلغ مـــردود الاعـــلانات على الانترنت والشبكات الالكترونية سنة ١٩٩٥ (٥٥) مليـــون دولار، والمبلغ المتوقع مع نهاية القرن خـــمـــسة مليـــارات دولار**

– هناك فجوة كبيرة بين خدمات الاتصالات في الدول النامية وتلك الاقل نمواً حيث يوجد تليفون واحد لكل ٢٥٠ شخص. ويقدر عدد خطوط التليفون في الدول الاقل نمواً البالغ عددها ٤٨ دولة بـ ١٫٥ مليون خط وهذا الرقم يشكل ١٪ من عدد الخطوط في الولايات المتحدة التي عدد سكانها هو نصف عدد سكان الدول الاقل نمواً. وباستثناء جنوب افريقيا، فان شبه الصحراء الافريقية لديها خط تليفون لكل ١٠٠ نسمة مقارنة بـ ٦٠ خط تليفون لكل مئة اميركي. وفي زيمبابوي يقال بان ٤٠٠ الف شخص لا يزالون ينتظرون الموافقة على طلباتهم بالاشتراك بالخدمات الهاتفية.

– عدد التليفونات لكل ١٠٠ شخص في الدول الاقل نمواً ارتفع خلال العقد الاخير من ٠٫١٩ إلى ٠٫٢٩ تليفون بينما في الدول الاخرى ذات الدخل المنخفض ارتفع من ٠٫٣١ إلى ١٫٢١.

– ١٢ بالمئة من سكان العالم (في افريقيا) لديهم فقط ٢٪ من الخطوط في العالم و ٧٠٪ من سكان افريقيا يعيشون في مناطق ريفية يخدمها فقط ٢٢٨ خط تليفون.

– معظم الدول الاقل تطوراً لا يمكنها تلبية الطلب الحقيقي على خطوط التليفون حيث يقدر عدد المسجلين للحصول على خط تليفون اكثر من مليون شخص وهذا يتطلب ١٢ سنة لتوسيع وتحديث الشبكة الحالية، فماذا ستكون المدة إذا اخذنا بعين الاعتبار زيادة اعداد المتقدمين في هذه الفترة.

– تقدر كلفة ايصال خط تليفون لكل ١٠٠ شخص في شبه الصحراء الافريقية بـ ٢٨ مليار دولار، وإذا امكن تخفيض الكلفة إلى تلك السائدة في الدول الصناعية يمكن تحقيق هذا الهدف بـ [illegible] مليارات دولار.

– حتى بين المناطق الحضرية والريفية فان هناك فجوة غير ثابتة في بعض المناطق الريفية في الدول الاقل تطوراً حيث هناك خط هاتف واحد لكل ١٠٠ نسمة مع وجود مناطق شاسعة دون اي خط واحد.

– يتضاعف حجم الشبكة العنكبوتية كل ٥٠ يوماً وهناك على الدوام صفحة الكترونية جديدة تضاف كل ٤ ثواني.

– في سنة ١٩٩٥ كان هناك ٥٦ مليون مستخدم للانترنت في العالم. ومع حلول سنة ١٩٩٩ يتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ٢٠٠ مليون مستخدم.

– اكثر من ٥٠٪ من مستخدمي الشبكة موجودون خارج الولايات المتحدة وهذه النسبة في ارتفاع مستمر، ومع حلول سنة ٢٠٠٠ سيصبح اقل من ٢٠٪ من مستخدمي الشبكة في الولايات المتحدة.

– هنالك في سنغافوره (التي يبلغ عدد سكانها ٣ ملايين) ١٠٠ الف مشترك مع الانترنت، وهذا الرقم هو ضعف عدد المشتركين في الصين التي يبلغ عدد سكانها ١٫٢ مليار نسمة.

– في الفترة الواقعة بين تشرين اول من سنة ١٩٩٥ وآذار من سنة ١٩٩٦ ازداد عدد الشركات التي لديها مواقع على الانترنت إلى ٩٫٥ مليون شركة، اي بمقدار ٤٤٪.

– تحتوي الشبكة العنكبوتية حالياً على ٣٠ مليون إلى ٥٠ مليون صفحة الكترونية علماً بأن الصفحة الواحدة تحتوي على ٥٠٠ كلمة أو ٧ كيلوبايت من النصوص. وتحتوي الشبكة على ٢٠٠ – ٣٠٠ ميجابايت من النصوص وهذه الارقام تنمو بمعدل ٢٠٪ شهرياً وعلى مدى سنتين ستتجاوز محتويات الشبكة ٢٩ تيرابايت تلك الموجودة حالياً في مكتبة الكونغرس.

– منذ عام ١٩٩٠ ارتفعت صادرات الهند من البرمجيات بمعدل ٥٢٪ لتصل الى ٥٠٠ مليون دولار في السنة المالية ٩٤-١٩٩٥.

– في سنة ١٩٩٥ وصل عدد الصحف الاميركية التي تصدر نسخ الكترونية على الانترنت إلى ١٧٥ صحيفة وكان من المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم سنة ١٩٩٦.

– كان من المتوقع في سنة ١٩٩٦ أن يستثمر القطاع الخاص مبلغ ٤٫٨ مليار دولار في الشركات التي لها علاقة بالانترنت.

– بلغ مردود الاعلانات على الانترنت والشبكات الالكترونية خلال سنة ١٩٩٥ (٥٥) مليون دولار وكان من المتوقع أن يرتفع المبلغ إلى ٣٤٣ مليون دولار سنة ١٩٩٦ وخمسة مليارات دولار مع نهاية القرن.

– بلغت عائدات المبيعات عن طريق الانترنت خلال ١٩٩٥ اقل من ٢٠٠ مليون دولار مقارنة بـ ٥٧ مليار دولار من المبيعات عن طريق الكاتالوجات في الولايات المتحدة، لكن يتوقع أن ترتفع قيمة المبيعات عن طريق الانترنت إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً خلال عقد واحد.